الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
المرجع : ...../2019
فرع: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

تأثير سياسة الإنفاق العام على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماسترفي علوم التسيير(ل.م.د)
تخصص " إدارة مالية "

إعـداد الطلبة:
- بوزنيرشهرزاد
- بلباشرسماح

تحت إشراف الأستاذ:
د. قرين ربيع

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
د.وسيلة بوفنش	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف– ميلة	رئيسا
د. قرين ربيع	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف– ميلة	مشرفا ومقررا
د. سامي بن جدو	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف– ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، الحمد لله رب العالمين الذي أنعم علينا بنعمه وأكرمنا بفضله الواسع بأن وفقنا وأمدنا بالقوة والصبر لإنجاز هذا العمل المتواضع.

كما نتوجه بالشكر الجزيل بعد الله إلى الأستاذ الفاضل الدكتور: قرين الربيع على إشرافه على هذا العمل وتوجيهاته القيمة.

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتنا، ونشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

إهداء

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلاله وكمال وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على من أنزل عليه القرآن فقام به حق قيام سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما كثيرا..

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار...

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب...أرجو المولى أن يطول في عمرك لترى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار... إلى تاج رأسي **"أبي الغالي ".**

إلى من قيل عنها " الجنة تحت أقدام الأمهات" إلى معنى الحب والحنان...إلى التي بفضل دعائها سر في نجاحي... إلى التي لن أفيها حقها من كلمات...إلى قرة عيني **" أمي الحبيبة".**

إلى أغلى هدية في الحياة...إلى من أحمل معهم أحلى الذكريات أخواتي وأزواجهن

غلى من بجانبهم أكتسب قوة وحب لا حدود له ...إلى إخوتي صغيرا وكبيرا...

وبالأخص **"أخي فارس".**

إلى صديقات دربي، وبالأخص صديقتي**" سماح"** التي قاسمتني هذا العمل وكنا سويا لإنارة شمعة ها العمل ...إلى دفعة "2018- 2019"

إلى من حملهم قلبي ونسيهم قلمي...إلى كل من قرأ هذه الأسطر...

أهدي هذا العمل المتواضع.

شهرزاد

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى نبع الحنان والعطاء والمحبة إلى نور حياتي " **أمي الغالية** "

إلى سندي في الحياة ومصدر قوتي وإرادتي ومثابرتي " **أبي العزيز** "

إلى أخوتي وأخواتي الذين يغمرونني بحبهم لي ودعمهم الكبير وأخص بذكر "

أخي العزيز صالح "

إلى خطيبي " **محمد** ".....إلى كل أحبتي...إلى صديقتي ورفيقتي " **شهرزاد** "

التي شاركتني في إنجاز هذا العمل المتواضع .....إلى كل دفعة " **إدارة مالية** "

إلى كل من فتح هذه الوريقات وتصفحها من بعدي.

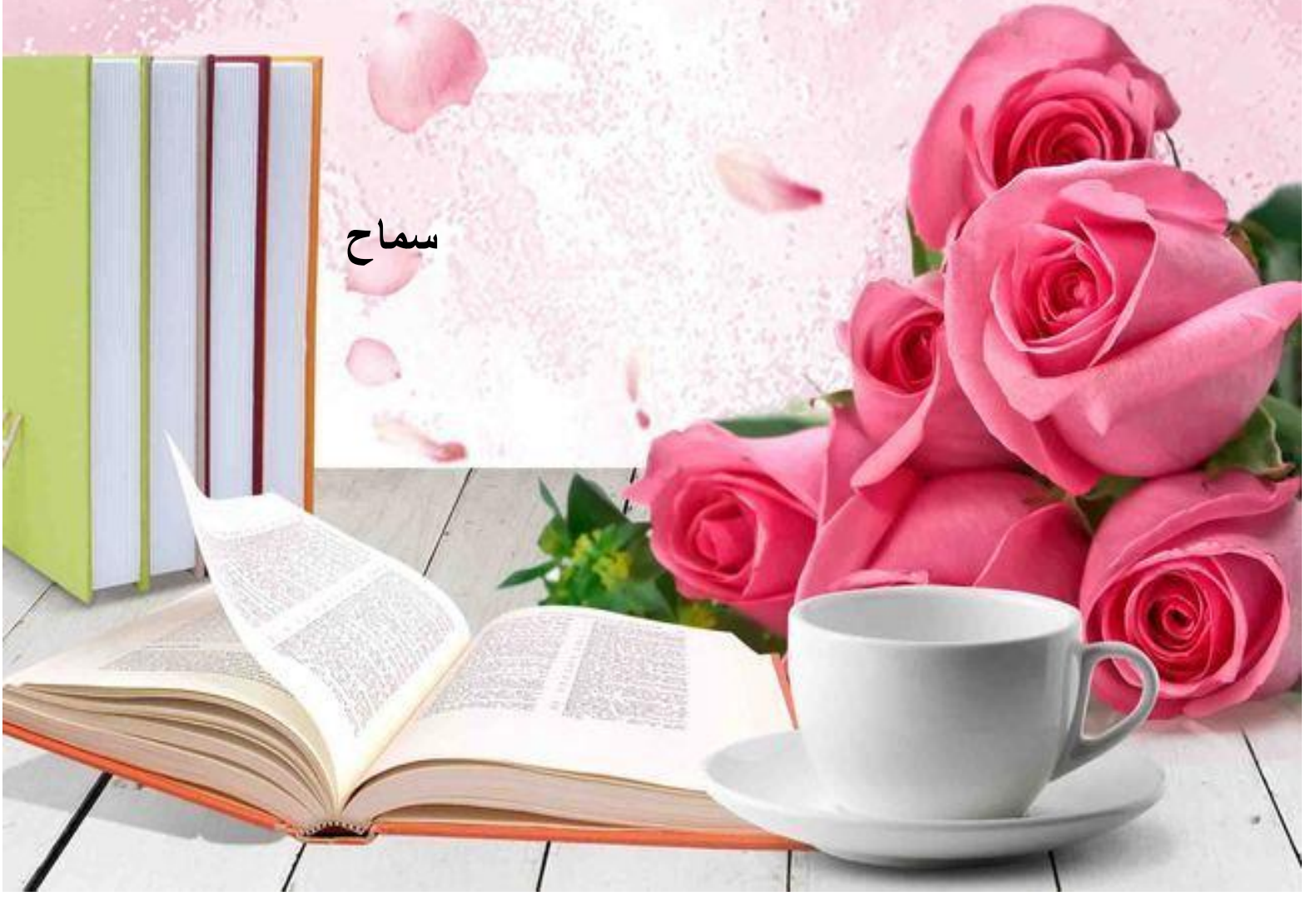

سماح

ملخص:

هدفت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على سياسة الإنفاق العام من مختلف جوانبه، إذ يعتبر الإنفاق العام ذو أهمية بالغة ومن أدوات السياسة المالية المطبقة في الجزائر التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، والتي تعد من أهم التحديات التي تشغل الدول وذلك من خلال اعتماد الإنفاق العام على مجموعة من المؤشرات مثل الاستثمار، التشغيل والبطالة.

إن النفقات العامة في الجزائر قد شهدت عدة تطورات حيث يبرز دور الدولة في عملية الإنفاق وذلك بغية إشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع.

ومن خلال هذه الدراسة تبين أن الإنفاق العام في الجزائر يساهم في التأثير على مؤشرات التنمية الاقتصادية محل الدراسة، وذلك بتخفيض معدلات البطالة وزيادة كل من التشغيل والاستثمار، لكن يبقى هذا الدور غير كافي مقارنة بحجم الإنفاق العام الذي قامت به الجزائر خلال الفترة(2001 – 2017).

الكلمات المفتاحية:الإنفاق العام، التنمية الاقتصادية، السياسة المالية، الاستثمار، التشغيل والبطالة.

Abstract:

This study aimed to shed light on the policy of public spending in all its aspects, where public expenditure is very important and is considered as a financial policy instrument used in Algeria in order to achieve economic development,which is one of the most important challenges facing countries through the adoption of public spending on a range of indicators such as investment, employment and unemployment. The public expenditure in Algeria has experienced several developments, highlighting the role of the state in the expenditure process in order to satisfy the general needs of the members of society. This study showed that public expenditure in Algeria contributes to the impact of the indicators of economic development under study, by reducing unemployment rates and increasing both employment and investment, but this role remains insufficient compared to the size of the public expenditure carried out by Algeria during the period (2001 - 2017).

Keywords: Public spending, economic development, fiscal policy, investment, employment and unemployment**.**

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير	**I**
الإهداء	**II**
ملخص	**III**
فهرس المحتويات	**IV**
قائمة الجداول والأشكال	**VII**
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: سياسة الإنفاق العام	7-43
تمهيد	7
المبحث الأول: الإطار النظري لسياسة الإنفاق العام	8
المطلب الأول: مدخل إلى السياسة المالية	8-10
المطلب الثاني: ماهية الإنفاق العام	11-13
المطلب الثالث: العناصر الأساسية للإنفاق العام	13-20
المطلب الرابع: أولوية، مراحل والأعوان القائمون بالإنفاق العام	21-23
المبحث الثاني: مبررات، شكل والعوامل المؤثرة في النفقة العامة	23
المطلب الأول: مبررات اللجوء إلى النفقة العامة	24-27
المطلب الثاني: تخطيط وشكل الإنفاق العام	27-28
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الإنفاق العام	28-32
المبحث الثالث: حجم، ظاهرة التزايد وآلية إصلاح الإنفاق العام	33
المطلب الأول: حجم النفقات العامة	33-38
المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة	38-39
المطلب الثالث: آلية إصلاح الإنفاق العام	40-42
خلاصة الفصل الأول	43
الفصل الثاني:الإطار النظري لبعض مؤشرات التنمية الاقتصاديةوأثر الإنفاق العام عليها	45-74
تمهيد	45
المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية	46
المطلب الأول:ماهية التنمية الاقتصادية	46-48

المطلب الثاني: أسس التنمية الاقتصادية	52-48
المطلب الثالث:إستراتيجيات، سياسات وعوائق التنمية الاقتصادية	57-53
المبحث الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية	57
المطلب الأول: بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية	58-57
المطلب الثاني: ماهية، محددات وتصنيفات الاستثمار	62-59
المطلب الثالث: البطالة والتشغيل	66-62
المبحث الثالث: آثار النفقات العامة	67
المطلب الأول:الآثار المباشرة وغير المباشرة للنفقات العامة	71-67
المطلب الثاني:أثر النفقات العامة على الاستثمار	72-71
المطلب الثالث:أثر النفقات العامة على البطالة والتشغيل	73-72
خلاصة الفصل الثاني	74
الفصل الثالث: تأثير سياسة الإنفاق العام على الاستثمار، البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2017)	115-76
تمهيد	76
المبحث الأول: الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2017)	77
المطلب الأول: تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001- 2017)	79-77
المطلب الثاني: تقسيم النفقات العامة في الجزائر	81-79
المبحثالثاني: الاستثمار، البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001- 2017)	81
المطلب الأول: الاستثمار في الجزائر خلال الفترة(2001 – 2017)	93-81
المطلب الثاني: تحليل تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2017)	92-89
المطلب الثالث: التشغيل في الجزائر خلال الفترة(2001 – 2017)	100-92
المبحث الثالث: تحليل تأثير سياسة الإنفاق العام على الاستثمار، البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة(2001 – 2017)	100
المطلب الأول: تحليل تأثير سياسة الإنفاق العام على الاستثمار	103-100
المطلب الثاني: تحليل تأثير سياسة الإنفاق العام على البطالة	106-104

المطلب الثالث: تحليل تأثير سياسة الإنفاق العام على التشغيل	109-107
خلاصة الفصل الثالث	110
خاتمة	113-112
قائمة المصادر والمراجع	120-115

فهرس الجداول والأشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور النفقات العامة في الجزائر 2001-2017	77
02	تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر2001-2017	80
03	تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	82
04	قيم الاستثمارات المحلية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	84
05	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2001-2017	86
06	ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة	88
07	المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط	89
08	المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار	89
09	المشاريع الاستثمارية حسب القطاع القانوني	90
10	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2017	90
11	معدل البطالة عند الذكور والإناث 2012-2017	92
12	تطور معدلات التشغيل في الجزائر 2001-2017	93
13	تطور الاستثمار مقارنة بالإنفاق العام خلال الفترة 2001-2017	100
14	معاملات معادلة الانحدار للاستثمار	101
15	نتائج القدرة التفسيرية للنموذج الخاص بالاستثمار	102
16	تحليل المعنوية الكلية لنموذج الاستثمار	102
17	تطور البطالة مقارنة بالإنفاق العام خلال الفترة 2001-2017	104

18	معاملات معادلة الانحدار للبطالة	105
19	نتائج القدرة التفسيرية للنموذج الخاص بالبطالة	105
20	تحليل المعنوية الكلية لنموذج البطالة	105
21	تطور التشغيل مقارنة بالإنفاق العام خلال الفترة 2001-2017	107
22	معاملات معادلة الانحدار للتشغيل	108
23	نتائج القدرة التفسيرية للنموذج الخاص بالتشغيل	108
24	تحليل المعنوية الكلية لنموذج التشغيل	108

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تقسيمات النفقات العامة	16
02	تقسيمات النفقات العامة في الجزائر	19
03	العوامل المؤثرة في الإنفاق العام	29
04	مسار الدورة الاقتصادية	30
05	المقدرة المالية للدولة	32
06	مكونات الناتج الوطني الإجمالي	67
07	الآثار غير المباشرة للإنفاق العام	69
08	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة2001-2017	78
09	المقارنة بين نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر	81
10	تطور الاستثمار خلال الفترة2001 -2017	83
11	المبالغ المخصصة للاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة2001 -2017	86
12	الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	88
13	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	91
14	المقارنة بين معدلات البطالة بين الجنسين 2012-2017	93
15	تطور التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	95
16	اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي للاستثمار	106
17	اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي للبطالة	110
18	اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي للتشغيل	114

مقدمة

إن أهم القضايا التي تركز عليها الدراسات والأبحاث هي قضية التنمية الاقتصادية خاصة في دول العالم الثالث نتيجة تعقد واتساع مشكلات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة والتي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواته المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

يعتبر الإنفاق العام كأداة هامة من أدوات السياسة المالية لأي دولة تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، حيث ازدادت أهمية الدراسة النظرية للنفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة، وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية.

تسعى الدولة من خلال تطبيقها لسياسة الإنفاق العام إلى تحسين ومعالجة مؤشرات التنمية الاقتصادية المتعددة كالبطالة والتشغيل والاستثمار التي لديها تأثير كبير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسة السائدة في الدولة.

الجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الإنفاقية والإرادية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد، وقد تبث في هذا الإطار منذ سنة 2001 سياسة توسع في الإنفاق العام والتي تظهر جليا على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية.

من مجمل ما سبق عرضه من توجه الدولة الجزائرية للسياسة المالية بزيادة الإنفاق العام وباعتبار معدلات البطالة التشغيل والاستثمار مؤشرات أساسية في اقتصاد أي دولة.

الإشكالية الرئيسية:

ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية ؟

من أجل معالجة هذه الإشكالية، قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي تقسيمات الإنفاق العام في الجزائر؟
- هل تساهم سياسة الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟
- ما مدى فعالية الإنفاق العام في الجزائر ؟
- ما مدى تأثير الإنفاق العام على كل من البطالة، التشغيل والاستثمار؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

– ساهمت سياسة الإنفاق العام المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة(2001–2017) بشكل نسبي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرضيات الفرعية:

– يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

– من دعائم نجاح التنمية الاقتصادية اتساع حجم النفقات العامة.

– لسياسة الإنفاق العام تأثير على كل من البطالة، الاستثمار والتشغيل.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على سياسة الإنفاق العام وأهمية الدور الذي تلعبه في اقتصاد الدولة، ومدى تأثيره على كل من البطالة والتشغيل والاستثمار في الجزائر، ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية بجوانبها المختلفة.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف بحثنا فيما يلي:

– التعريف بالدور الكبير للإنفاق العام في ظل انتشار التبذير والفساد في النفقات؛

– تحديد مفهوم علمي وعملي لسياسة الإنفاق العام ومدى تأثيره على مؤشرات التنمية الاقتصادية؛

– تشخيص الأسباب التي أدت إلى زيادة الإنفاق العام؛

– السعي إلى إبراز دور عملية الإنفاق العام في النهوض باقتصاد الدولة؛

– تحليل ظاهرة البطالة والتشغيل في الجزائر ومعرفة اثر الإنفاق العام عليهما وعلى الاستثمار؛

– تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر من خلال أداة الإنفاق العام في خلق فرص ومناصب العمل ومحاولة القضاء على البطالة وكذا التشجيع على الاستثمار.

المنهج المتبع:

تم الاعتماد في إنجاز هذا البحث على المنهج الوصفي، وذلك عند تناول الجوانب النظرية لكل من سياسة الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية وبعض مؤشراتها ويظهر هذا في كل من الفصل

الأول والثاني، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في الفصل الثالث حيث قمنا بدراسة إحصائيات كل من تطور معدلات الإنفاق العام وتشغيل والبطالة والاستثمار.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

- توافق الموضوع مع التخصص، من خلال تناول الدراسة موضوع تأثير سياسة الإنفاق العام على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر؛
- محاولة تسليط الضوء على الاهتمام المتزايد بسياسة الإنفاق العام من طرف الدولة؛
- باعتبار الموضوع يعالج أهم القضايا الحساسة على المستوى الحكومي، إذ أن الدولة تعتمد وبشكل كبير على سياسة الإنفاق العام وذلك في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية، لدى من المهم التعرف على كيفية تأثير سياسة الإنفاق العام على كل من البطالة والتشغيل والاستثمار في الجزائر؛
- ضبط المفاهيم المتعلقة بسياسة الإنفاق العام بإعطاء صورة واضحة عنه مع إبراز دوره المهم في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- الخروج بنتائج مفيدة للدراسة.

الدراسات السابقة :

في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى مجموعة من الدراسات على درجة كبيرة من الأهمية :

- مذكرة ماستر للباحثة أمال مزيتي التي كانت بعنوان " السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر من 2005 إلى 2014 " وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز وتأكيد دور السياسة المالية باعتبارها إحدى أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية ومعرفة مسار السياسة المالية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة ساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا نظرا للبرامج التنموية المختلفة المتبعة وتأثيراتها المختلفة على المتغيرات الاقتصادية، حيث ساهمت في تحقيق معدلات البطالة من15,3% إلى 9,8% وبالتالي خلق مناصب الشغل، وقد ساعدتنا هذه الدراسة في معرفة تطور كل من الإنفاق العام وتقسيماتها ومعدلات البطالة خلال الفترة(2005-2014).

- أطروحة مكملة لنيل شهادة ماجستير للباحثة عدة أسماء التي كانت بعنوان "أثر الإنفاق العمومي عل النمو الاقتصادي في الجزائر " وقد هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر لقياس أداء الاقتصاد، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أبرزها تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات والذي أضحى قطاع موجه للاقتصاد باعتبار الجباية البترولية المصدر الأول لتمويل الإنفاق العام والتي تساهم بأكثر من 60% من حجم الإنفاق العام، الأمر الذي يعكس ضعف الاقتصاد الوطني اتجاه الصدمات الخارجية، وقد ساعدتنا هذه الدراسة في معرفة مدى تطور معدلات البطالة والإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من(2001- 2014).
- أطروحة مكملة لنيل شهادة الماجستير للباحث مقراني حميد التي كانت بعنوان " أثر الإنفاق العمومي على البطالة والتضخم في الجزائر(1988- 2012) " وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر البطالة في الجزائر ومعرفة أثر الإنفاق الحكومي عليها وكذا تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر باستخدام أداة الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال معرفة مدى مساهمتها في الحد من معدلات البطالة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة في الجزائر حيث أدى التوسع في النفقات العامة إلى انخفاض معدلات البطالة، وقد ساعدتنا هذه الدراسة في تقديم وتحليل المعطيات الخاصة بالإنفاق العام.
- أطروحة مكملة لنيل شهادة الماجستير للباحث بودخدخ كريم التي كانت بعنوان " أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(2001-2009) " وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى فعالية الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي، وإبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها مساهمة سياسة الإنفاق العام في الجزائر 2001 – 2009) في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج، في حين أنه ومقارنة بما تم إنفاقه من موارد مالية فإن أثرها على النمو الاقتصادي يعتبر محدودا، كذا غياب الرشادة في الإنفاق العام حيث نجد في الغالب أن عددا من البرامج والمشاريع تجاوزت تكاليف ما خصص لها في ميزانياتها

الأولية وهذا بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار نوعية البرامج والمشاريع، وقد ساعدتنا هذه الدراسة في فهم الجانب النظري للإنفاق العام من مفاهيم وأسس وقواعد.

- أطروحة مكملة لنيل شهادة ماجستير للباحث بن عزة محمد التي كانت بعنوان " ترشيد سياسة الإنفاق العام بتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة من(1990- 2009) " وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على توجيهات سياسة الإنفاق العام في الجزائر، وخلصت إلى نتائج من أهمها النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق أهدافها وقد ساعدتنا هذه الدراسة في معرفة وتحليل توجهات سياسة الإنفاق العام في الجزائر.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

- إضافة إلى هذه الدراسات السابقة فلقد قدمت دراستنا التي تحت عنوان " تأثير سياسة الإنفاق العام على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2017) " معلومات جديد حول تطور الإنفاق العام خاصة في السنوات الأخيرة وتقسيماتها بالإضافة إلى الإشارة إلى كل من تطورات معدلات البطالة والتشغيل خلال الفترة الممتدة من(2001-2017)، أيضا قمنا بتتبع تطور الاستثمار خلال فترة الدراسة وتحليل تأثير سياسة الإنفاق العام على كل من البطالة، التشغيل والاستثمار في الجزائر خلال الفترة الممتدة(2001-2017)بتطبيق برنامج SPSS.

الفصل الأول:

سياسة الإنفاق العام

تمهيد

تعتبر النفقات العامة أداة تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، وفي هذا الصدد يبرز الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية والتي تعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ولها دور كبير في معالجة التقلبات الاقتصادية باستعمال مختلف أدواتها، أبرزها الإنفاق العام، وهدفنا من هذا الفصل هو إظهار مختلف الوسائل المتعلقة بالإنفاق العام من خلال التطرق إلى أسس ومفاهيم عامة حول سياسة الإنفاق العام، وذلك في المبحث الأول أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى مبررات اللجوء إلي الإنفاق العام والعوامل المؤثرة فيه، أما فيما يخص المبحث الثالث فتناولنا حجم، ظاهرة تزايد وآلية إصلاح الإنفاق العام.

المبحث الأول: الإطار النظري لسياسة الإنفاق العام

يعتبر الإنفاق العام الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار السياسة المالية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، ويحكم أن النفقة العامة تعني بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة على حد سواء، لهذا تختلف وتتعدد تقسيماتها باختلاف أوجه استعمالها، كما أنها تختلف باختلاف آثارها الاقتصادية والاجتماعية. وقبل تطرقنا إلى سياسة الإنفاق العام سوف نتناول باختصار السياسة المالية.

المطلب الأول: مدخل إلى السياسة المالية

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية كالسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف.

أولا: مفهوم السياسة المالية

1- تعريف السياسة المالية:

التعريف الأول: تعتبر السياسة المالية أحد عناصر السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وتتمثل هذه السياسة في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وتحصيلها وإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق العام على مجالات رأس المال الاجتماعي.[1]

التعريف الثاني: تعتبر أداة لاستخدام كل من الإنفاق العام والضرائب إضافة إلى القروض لغرض التأثير على الطلب الكلي وذلك حسب الظروف الاقتصادية للبلد فضلا عن دورها في تحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من البطالة وتحقيق العدالة منة خلال إعادة توزيع الدخل.[2]

التعريف الثالث: السياسة المالية هي سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق العام بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.[3]

---

[1] - محمد طاقة وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)**، أثراء للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص. 364.

[2] - محفوظ فاطمة، **أثر السياسة المالية على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (دراسة حالة متغيرات المربع السحري ل (NICOLAS _KALDOR)خلال الفترة من 1995 .2013)**، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة البويرة، 2015، ص. 109.

[3] - العرابي ليلى ومسلوب جبيقة، **دور أدوات السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014**، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة البويرة، 2015، ص. 11.

3- أهداف السياسة المالية:

تختلف الأهداف التي تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها تبعا لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي ودرجة تطوره إضافة إلى طبيعة المشكلة الاقتصادية ومكان وزمان حصولها، إلا أن هنالك مجموعة من الأهداف العامة تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها وهي كما يلي: [1]

- ✓ تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية باستخدام أفضل الوسائل المالية وصولا إلى مستويات متقدمة من الرفاهية الاجتماعية؛
- ✓ تحقيق معدلات متقدمة من النمو الاقتصادي الذي يعتبر من المؤشرات الرئيسية لنجاح الخطط الاقتصادية حيث ينعكس ذلك على الدخل الفردي الذي يعتبر مؤشرا عالميا لقياس تطور اقتصاديات الدول؛
- ✓ زادة الدخول الحقيقية للأفراد وذلك من خلال زيادة التراكم الرأسمالي في المجتمع الذي يعتبر الأساس في تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي؛
- ✓ إعادة توزيع الدخل الفردي بالشكل الذي يحقق العدالة الاجتماعية في المجتمع لأن التطور الاقتصادي الذي لا يرافقه عدالة في التوزيع يعتبر تطور ناقص من حيث الأهمية؛
- ✓ تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار الذي يعتبر من الأهداف المهمة والملازمة لعملية التطور حيث أن التطور الذي يرافقه ارتفاع بالأسعار بمعدلات مساوية أو أعلى من معدلات التطور يعتبر غير حقيقي لأنه لا يعمل على زيادة الدخل الحقيق للفرد الذي يعتبر من المؤشرات المهمة لتطور مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.

[1] - نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية (الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي)**، دار اليازوري، عمان،الأردن، 2012،ص. 46 - 49.

ثانيا: أدوات وفعالية السياسة المالية في الجزائر

1- أدوات السياسة المالية:

تتمثل أدوات السياسة المالية المطبقة في الجزائر فيما يلي: [1]

السياسة المالية تعني استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق العام والموازنة العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، كل ذلك في إطار تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا هناك ثلاث أدوات للسياسة المالية وهي النفقات العامة، الإيرادات العامة، والموازنة العامة تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها وهي العناصر الثلاثة الرئيسية لمحور النشاط الاقتصادي والمالي للدولة وفي نفس الوقت عبارة عن الأدوات التي تلجأ إليها السلطات الحكومية إلى خفض حجم الطلب الكلي من خلال الضغط على حجم الإنفاق والعمل على إعادة التوازن إلى الاقتصاد، ويتم ذلك بصورة مباشرة من خلال تخفيض حجم الإنفاق الكلي، وبصورة غير مباشرة من خلال استعمال الضرائب سواء بزيادة معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة، هذا بالإضافة إلى استخدام وسيلة الدين العام.

2- فعالية السياسة المالية:

تتميز السياسة المالية بإتباع وتنوع مجالات تأثيرها خاصة في الأقطار النامية فيمكن عن طريق هذه السياسة التأثير على: [2]

- ✓ حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الإنفاق العام والإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح للاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها.
- ✓ مدى وفرة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة بالتالي فإنها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في القطر.
- ✓ مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب، وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد.

[1] ـ نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص. 50.

[2] ـ منصور شريفة، **السياسة المالية كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2016، ص. 105.

المطلب الثاني: ماهية الإنفاق العام

نعرف سياسة الإنفاق بأنها تعتبر من أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمدها الدولة لتوجيه الاقتصاد بشكل عام، وذلك من خلال تحديد وترتيب الإنفاق العام وحسن إدارة برنامج الإنفاق.

لفهم سياسة الإنفاق العام وجب تقديم تعريف للإنفاق العام.

أولا: تعريف الإنفاق العام

التعريف الأول: يقصد بالنفقات العامة المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة.[1]

التعريف الثاني: النفقة العامة هي تلك التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية، بالإضافة إلى النفقات التي تقوم بها مؤسساتها في المجال الاقتصادي.[2]

التعريف الثالث: النفقة العامة يدفعها أحد أشخاص القانون العام، أي أنه لابد أن تكون النفقة من قبل الدولة أو أحد هيئاتها أو أحد الأشخاص العاملين في الدولة، وتستهدف إشباع حاجة عامة وإحداث المساواة والعدل والعدالة بين أفراد المجتمع.[3]

التعريف الرابع: كما تعرف النفقة كذلك بأنها مبالغ نقدية تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة.[4]

نستخلص من التعاريف السابقة بأن النفقة العامة هي مبلغ من المال تقوم بإنفاقه الدولة أو أحد الهيئات التابعة لها، لتلبية المنفعة العامة وتحقيق العدل والعدالة والمساواة بين مختلف أفراد المجتمع.

ثانيا: خصائص الإنفاق العام

وتتمتع النفقة العامة بمجموعة من الخصائص يمكن إبرازها في النقاط التالية:[5]

1- النفقة العامة مبلغ من المال: عندما تحتاج الدولة إلى سلعة معينة أو خدمات معينة أو خدمات الأفراد لتسيير المرافق العامة لابد لها من أن تنفق مبالغ معينة من المال بصورة نقدية لشراء آلات ومعدات مثلا للوحدات الحكومية أو دفع رواتب الموظفين من مدنيين وعسكريين نقدا أو تقديم المسكن والملبس والمأكل لهم؛

2- النفقة العامة تنفق من خزينة الدولة: وتعتبر نفقة عامة تلك التي تنفق من خزينة الدولة، وخزائن السلطات المحلية والمؤسسات العامة المستقلة ماليا وإداريا كالجامعات، وبالمقابل لا تعتبر نفقة عامة تلك المبالغ التي تنفق من قبل الأفراد والشركات حتى لو أنفقت لمنفعة عامة، مادامت أنها لم تدخل الذمة المالية للدولة أو أحد هيئاتها؛

---

[1]-محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**،الطبعة السادسة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2014، ص. 260.

[2]-محمد طاقة وهدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة** ، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010، ص. 33.

[3]- أسامة خيري،**الإدارة العامة**، دار الراية ،عمان، الأردن، 2012 . ص. 207.

[4]- عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، دار زهران، عمان،الأردن، 2012، ص. 88.

[5]- جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة و التشريع الضريبي (بين النظرية و التطبيق العملي)**، دار وائل، عمان، الأردن، 2011، ص. 29-31.

3-النفقة العامة تبررها الحاجة العامة: يجب أن يكون الهدف من الإنفاق هو إشباع حاجة عامة بمعنى آخر أن تهدف النفقة العامة إلى تحقيق نفع عام يعود على كافة المواطنين والمقيمين المحتاجين للخدمة العامة؛

4-النفقة العامة تحقق أهداف الدولة: لقد أدت زيادة الوظائف في الدولة الحديثة إلى تدخلها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فاضطرت الدولة إلى تخصيص مبالغ معينة من المال تصرفها في النواحي الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب تسيير المصالح الإدارية.

ويظهر دور النفقة العامة في هذين المجالين من خلال تأمين دخلا جديدا للأفراد الذي يزيد من مقدرتهم المالية ويؤدي إلى زيادة الطلب العام مما يؤثر في الحالة الاقتصادية ويدفع إلى توظيفات جديدة بغية زيادة الإنتاج والعرض.

وبإمكان الدولة أن تستعملها كوسيلة للتأثير في الحالة الاقتصادية بغية إقامة التوازن الاقتصادي والاجتماعي فتزيد منها أثناء فترة الركود حتى تبعث النشاط الاقتصادي، وتخفض منها أثناء فترة الازدهار.

ثالثا: صور الإنفاق العام

للنفقات العامة صور مختلفة ومتعددة، نحددها فيما يلي: [1]

1 – الأجور والمرتبات:

تعرف الأجور والمرتبات بأنها المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة فعلا ثمنا للخدمات التي يقدمها هؤلاء لها أو الذين عملوا لديها فترة من الزمن تم وصلوا سنا من العمر يجعل استمرارهم في العمل متعذرا، فأحالتهم الدولة على التقاعد.

أسس تحديد الأجور والمرتبات: هناك أنواع متعددة للأجور والمرتبات نحددها بالأنواع التالية:

أ – مرتب رئيس الدولة: تقرر الدولة إلى اختلاف شكل الحكم فيها مرتبا لرئيس الدولة مهما كانت طبيعة منصبه سواء كان ملكا أو رئيس جمهورية، تتميز رواتب الملوك بأنها أكبر من رواتب رؤساء الجمهوريات، لان الملوك يترفون إلى البذخ والترف، في حين أن رؤساء الجمهوريات يعزفون عن ذلك.

ب – مرتبات أعضاء البرلمان: تخصص معظم الدول على اختلاف أنظمتها السياسية مكافأة نقدية لكل عضو من أعضاء البرلمان ويمكن السبب الرئيسي لهذا التخصيص في رغبة هذه الدول بضمان تقدم أصحاب الكفاءات لاستغلال مثل هذه الوثائق وتحمل مسؤولية تمثيل الشعب، وبالتالي قيامهم بواجباتهم الوظيفية على الوجه الأكمل.

ج – مرتبات الموظفين: تمثل هذه الفئة الاجتماعية حجما كبيرا من العاملين في قطاعات الدولة وتقدم الدولة لها أجورا ومرتبات مقابل الخدمات التي تقدمها لها.

[1]- فتحي أحمد وذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان، عمان، الأردن، 2013، ص - ص. 61-62.

د – المرتبات التقاعدية: يقصد بالأجر أو المرتب التقاعدي المبلغ النقدي الذي تقدمه الدولة في صورة دورية شهرية إلى الأفراد الذين سبق أن عملوا في أجهزتها المختلفة تم بلغوا من السن ما يجعل استمرار في خدمة العامة أمرا متعذرا، ولا يتشابه المرتب التقاعدي مع التأمين لأن الأخير يتم دفعه وفقا للأقساط المتفق عليها في العقد المبرم بين المؤمن والمؤمن لصالحه، في حين أن المرتب التقاعدي تدفعه الدولة بصرف النظر عن ذلك.

2 – أثمان مشتريات الدولة:

تمثل أثمان الأدوات والمعدات والآلات التي تقوم الدولة بشرائها أو تخصيصها لإشباع الحاجات العامة وتبرز هنا بعض الأمور منها من هي السلطة التي تقوم بعملية الإشراف على الشراء، فقد تكون السلطة المركزية أو عن طريق سلطات لامركزية متعددة حسب المواد المطلوبة والخبرة التي تحتاجها.

أما تنفيذ الأشغال العامة فتكون عن طريق المقاولين بعد الإعلان عن مناقصات بشروط معينة ويقدم الراغبون بتنفيذها عروض وعطاآنهم على التعاقد على الأشغال العامة.

أو تقوم الدولة وفي حالات معينة وخصوصا إن كانت تبغي السرية في تنفيذ الأشغال وذلك بخصوصيتها بالاتصال والاتفاق مع مقاولين معينين دون أن تعلن مسبقا عن طبيعة العمل الذي تقوم به.

3 – الإعانات:

تعتبر الإعانات تيار أمن الإنفاق تقرر الدولة دفعه إلى فئات اجتماعية أو للهيئات العامة والخاصة دون أن يقابله خيار من السلع والخدمات تحصل عليها الدولة، وتختلف الإعانات فيها إذا كانت داخلية أو دولية كالآتي: [1]

أ – الإعانات الدولية: وتتمثل في المبالغ النقدية التي تدفعها دولة معينة إلى دولة أخرى، أي أن الدولة الأولى تقوم بدفع هذه الإعانات إذ وجد لديها فائض إلى دولة أخرى بسبب مشاركة الأخيرة لها للاتجاه السياسي، ومن أمثلثها الإعانات المقدمة إلى الدولة الصديقة والدول الشقيقة.

ب – الإعانات الداخلية: وهي المبالغ النقدية التي تدرجها الدولة في ميزانياتها العامة والتوجه لأغراض إدارية واجتماعية واقتصادية وسياسية.

المطلب الثالث: العناصر الأساسية للإنفاق العام

أولا: تقسيمات النفقة العامة

إن تطور مفهوم الدولة وخروجها من إطار الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نتيجة تعدد أوجه الإنفاق العام وصوره، واختلاف آثاره، وقد اعتمدنا على تقسيم النفقات العامة على معيارين أساسية هما: [2]

1- المعيار الاقتصادي؛

---

[1]- فتحي أحمد وذياب عواد، مرجع سبق ذكره، ص. 63.

[2]-عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي و الضريبي**،الطبعة الثانية، دار إثراء، عمان، الأردن، 2011، ص.72.

2- المعيار الوضعي أو العملي.

1-**المعيار الاقتصادي:** ووفقا لهذا المعيار تم تقسيم النفقات العامة إلى ما يلي:

أ – **تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها:** تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها إلى قسمين هما:

- ✓ **النفقات العادية:** هي تلك النفقات التي تتجدد كل فترة زمنية تقدر بسنة كالميزانية، رواتب الموظفين وهي تمول من إيرادات عادية كالضرائب والرسوم؛
- ✓ **النفقات غير العادية:** هي تلك النفقات التي توجه لظروف طارئة، ولا يلزم تكرارها مثل إعانات منكوبي الزلازل والفيضانات أو تمويل حرب، وهي تمول من إرادات غير عادية كالقروض؛

ب – **تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها:** وتقسم إلى قسمين هما:[1]

- ✓ **النفقات الحقيقية:** هي تلك النفقة التي يترتب عنها حصول الدولة على مقابل سواء كان سلع أو خدمات، لذلك تسمى نفقة حقيقية، فإنفاق الدولة على بناء مصنع يسمى نفقة حقيقية استثمارية، ودفع مرتبات الموظفين ويسمى نفقة حقيقية جارية.
- ✓ **النفقات التحويلية:** وهي نفقة بدون مقابل أي تنفقها الدولة دون انتظار مقابل لتحسين أحوال المعيشة وإعادة توزيع الدخل على الفقراء في شكل إعانات اجتماعية مثل: إعانات الفقر والشيخوخة. و تقسم النفقة التحويلية بدورها إلى ثلاث أشكال:

نفقات تحويلية اقتصادية: مثل الإعانات الحكومية للمشاريع الإنتاجية؛

نفقات تحويلية اجتماعية: مثل إعانات البطالة، معاشات التقاعد؛

نفقات تحويلية مالية: مثل فوائد الدين العام.

ج – **تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها:** استنادا إلى هذا المعيار يمكن تقسيم النفقة العامة إلى ثلاث مجموعات:

- ✓ **النفقة العامة الإدارية:** والتي تتضمن كافة النفقات العامة اللازمة للإدارة وتشغيل كافة المرافق العمومية، وتشمل هذه النفقات المرتبات والأجور ومصاريف التمثيل الدبلوماسي وكل ما يشمل تكاليف قيام الدولة بوظيفتها العادية.
- ✓ **النفقة العامة الاقتصادية:** وهي تلك التي تنفقها الدولة تحقيقا لبعض الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات الإنتاج للقطاع الخاص على زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، وأيضا زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال زيادة المتاح من استثمارات البنية الأساسية وزيادة كفاءتها أو زيادة الاستثمارات في القطاع العام.

[1]- بن داود إبراهيم، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2009، ص. 57.

- ✓ **النفقة العامة الاجتماعية:** وجميع هذه النفقات يغلب عليها الطابع الاجتماعي حيث يكون الهدف الأساسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة، واستنادا إلى ذلك فإن غالبية النفقات الرفاهية تعد نفقات اجتماعية مثل الرعاية الصحية والإعانات الخاصة بالتعليم.

2 – المعيار الوضعي أو العملي: وفقا لهذا المعيار تقسم النفقات العامة إلى ما يلي [1]

أ – التقسيم الإداري: وفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة إلى عدد من الأبواب حيث يخصص كل باب لجهة إدارية أو وزارة معينة، فمثلا وزارة الدفاع مخصص لها باب معين، وزارة التعليم العالي باب محدد لها، وكل باب خاصة بوزارة معينة ينقسم إلى فروع إنفاقية وكل فرع ينقسم إلى عدد من البنود الإنفاقية.

ب – التقسيم النوعي: وفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة المدرجة في الميزانية العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق العام، فمثلا يتم تقسيم النفقات العامة لأي وحدة حكومية نوعيا إلى أربع مجموعات إنفاقية وهي:

- ✓ نفقات مقابل العمل تتمثل في الأجور ومرتبات؛
- ✓ نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها النفقات الجارية؛
- ✓ نفقات مقابل أصول رأس مالية ويطلق عليها النفقات الرأسمالية.

ج – التقسيم الوظيفي: وفقا لهذا التقييم يتم تصنيف النفقات العامة إلى مجموعات إنفاقية ترتبط بأداء وظيفة من الوظائف التي تقوم بها الدولة وحتى يتم تحقيق هذا التقييم بالميزانية العامة فإن الأمر يستلزم تحديد الوظائف التي تقوم بها الدولة.[2]

[1]- بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف (دراسة تقيميه لسياسة الإنفاق العام بالجزائر 1990-2009)**، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، تلمسان، 2010، ص - ص. 18-19.

[2]- بن عزة محمد، مرجع نفسه، ص. 19.

الشكل رقم (1): يبين تقسيمات النفقات العامة.

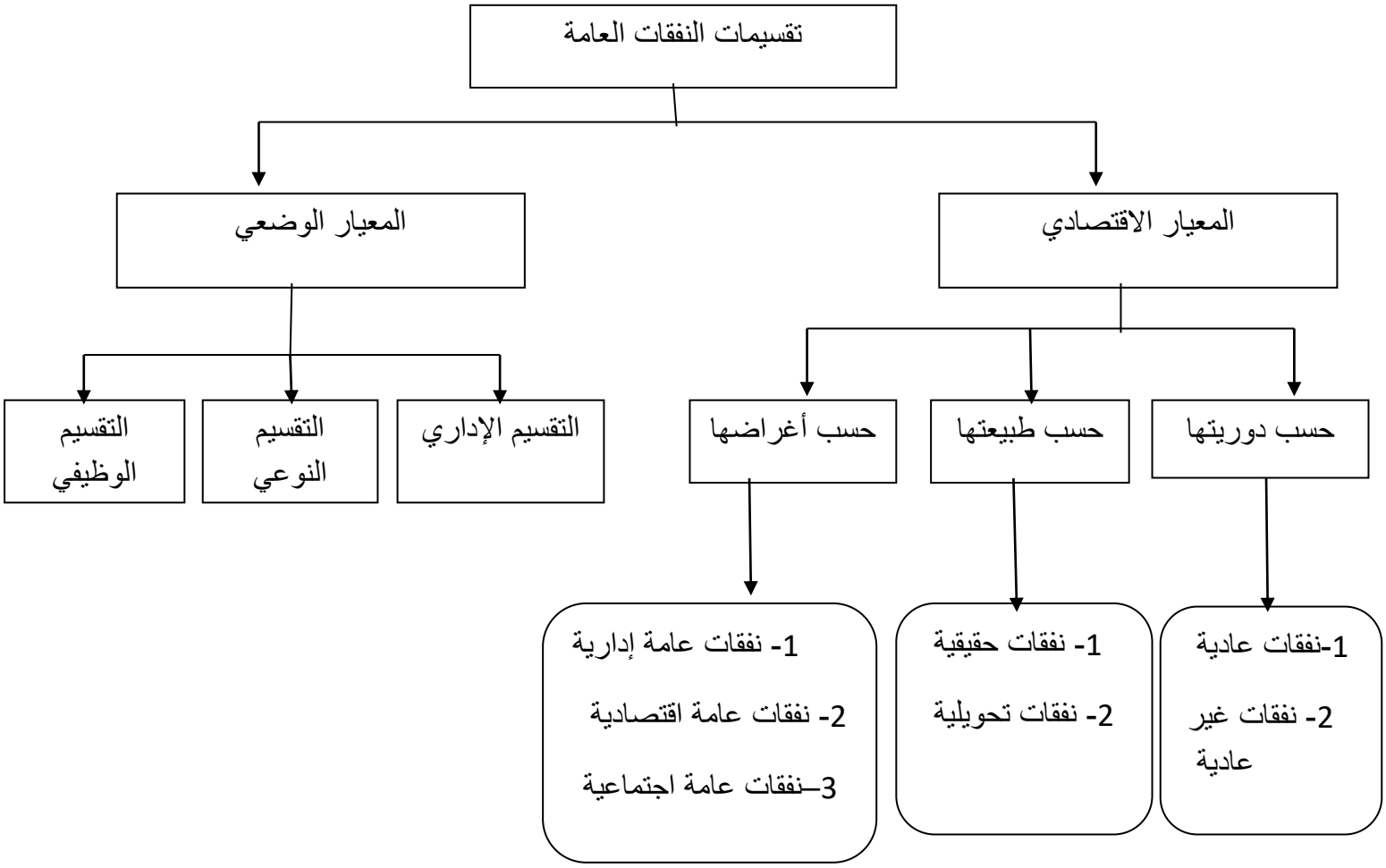

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف (دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام بالجزائر 1990_2009)،رسالة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، تلمسان،2010، ص. 19.

ثانيا: تقسيمات النفقة العامة في الجزائر

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

1- **نفقات التسيير**: تأتي نفقات التسيير في شكل اعتمادات ضمن ميزانية الدولة بهدف التكفل بالنفقات العادية الضرورية للتسيير والمصالح العمومية[1]، وتمثل مجموعة المبالغ المالية الموجهة لكل الدوائر الوزارية، طبقا لقانون المالية لسنة معينة والمتكونة من النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية وتشمل رواتب وأجور الموظفين ونفقات صيانة البنايات الحكومية ومعدات

[1]-المادة 05 من القانون رقم 90- 21 الموافق ل 15 غشت 1990، **المتعلق بالمحاسبة العمومية**.

المكاتب، التي لا يترتب عنها إنتاج سلع حقيقية أو أي قيمة مضافة تولدها هذه النفقات الاقتصادية الوطني وإنما تسعى الدولة من خلالها إلى توفير كل ما تحتاجه المرافق العامة والإدارات العمومية وهذا ما يتناسب مع دور الدولة المحايدة التي لا تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكل ما ينتج عنها من آثار فهي غير مباشرة لذلك تسمى كذلك النفقات الاستهلاكية.

تقسم نفقات التسيير إلى أربعة (04) أبواب هي:[1]

أ – أعباء الدين العمومية والنفقات المحسومة من الإيرادات:

يتكون هذا الباب من النفقات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإرادات ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء:

- ✓ دين قابل للاستهلاك (إقراض الدولة)؛
- ✓ الدين الداخلي . ديون عائمة . (فوائد سندات الخزينة)؛
- ✓ الدين الخارجي؛
- ✓ ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)؛
- ✓ نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة).

ب – تخصيصات السلطات العمومية:

تمثل تخصيصات السلطات العمومية نفقات تسيير المؤسسات العمومية، السياسية وغيرها والمجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة والمجلس الدستوري، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

ج – النفقات الخاصة بوسائل المصالح:

تشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي:

- ✓ المستخدمين: مرتبات العمال، المنح والمعاشات والنفقات الاجتماعية؛
- ✓ معدات تسيير المصالح؛
- ✓ أشغال الصيانة؛
- ✓ إعانات التسيير؛

[1]- أحمد يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة (النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة)**، دار هومه للنشر، بوزريعة، الجزائر، 2005، ص ـ ص. 46-47.

- ✓ نفقات مختلفة.

د – التدخلات العمومية:

تمثل نفقات التحويل والتي تختلف أنواعها حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

- ✓ التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية)؛
- ✓ النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)؛
- ✓ النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية)؛
- ✓ النشاط الاقتصادي؛
- ✓ الإعانات الاقتصادية؛

ويتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة، يتم توزيعها وتفصيلها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الباب الثالث والرابع فيهما الوزارات ويتم توزيعها عن طريق مراسيم التوزيع.[1]

2–نفقات التجهيز:

تمثل نفقات الاستثمار ونفقات التجهيزات العمومية ونفقات برأس المال البند الثاني من النفقات العامة للميزانية العامة للدولة وتكون على شكل رخص برامج وتنفيذ بإعتمادات دفع التخصيصات السنوية التي يتم التصرف فيها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المسطرة ضمن رخص البرامج المطبقة حيث تقسم هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة وتظهر في الجدول الملحق لقانون المالية السنوية حسب القطاعات وتتفرع إلى ثلاث أبواب: [2]

- ✓ الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة؛
- ✓ إعانات الاستثمارات الممنوعة من قبل الدولة؛
- ✓ النفقات الأخرى برأس المال؛

على عكس نفقات التسيير فهذا النوع من الإنفاق يتمتع بإنتاجية كبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة، وهذا ما أكده الاقتصادي البريطاني "جون ميناركينز" الذي برهن أن في فترة الركود الاقتصادية تتدخل الدولة من خلال نفقات الاستثمار التي تساهم في إعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال أثر مضاعف الاستثمار.

[1]- أحمد يحياوي ، مرجع سبق ذكره، ص.47.

[2]- عدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016، ص. 40.

فعند تبني الدولة استثمار ما(بناء طريق سريع مثلا)خلال فترة ركود اقتصادي فإن هذا الإنفاق الاستثماري سوف يساهم في خلق دخول جديدة من خلال توزيع الأجور على العمال والقيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين، وبالتالي ازدياد النشاط الاقتصادي.

الشكل رقم(02): يوضح تقسيمات النفقات العامة في الجزائر.

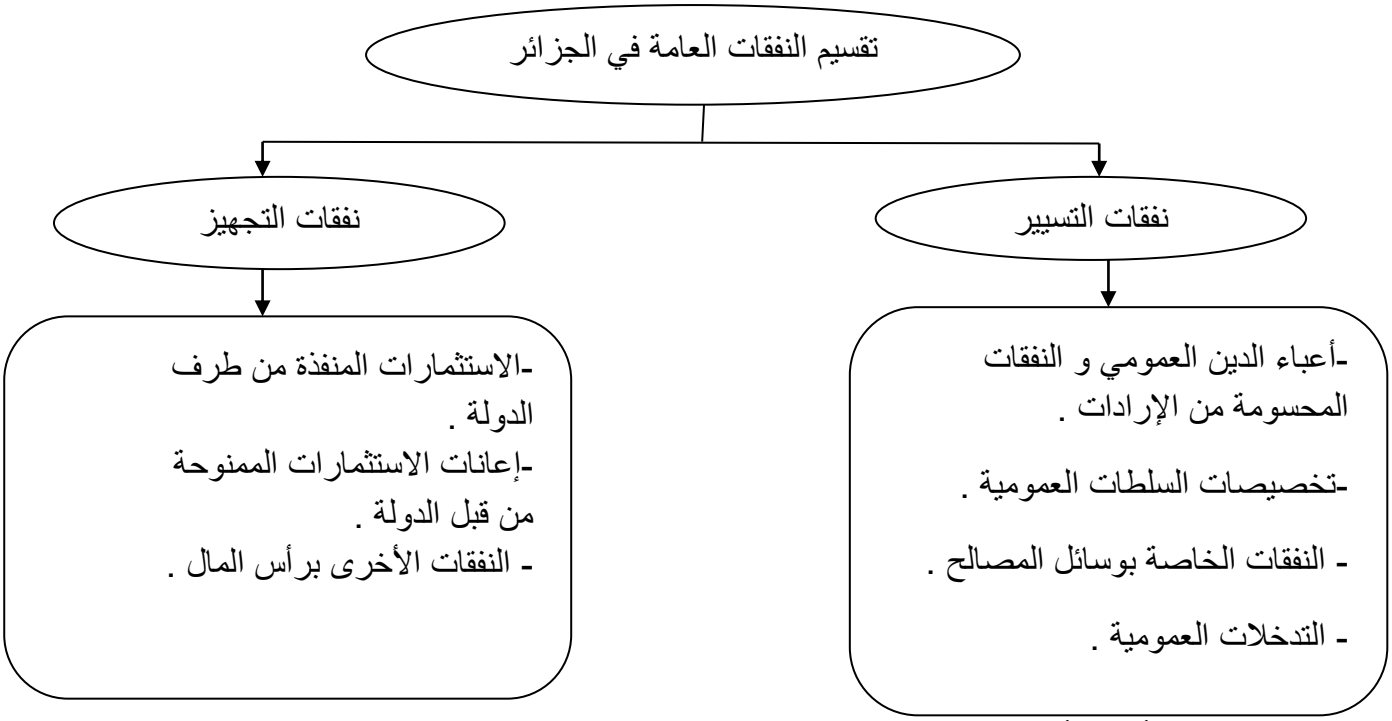

المصدر: عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016،ص.40.

ثالثا: ضوابط الإنفاق العام

للنفقة العامة ضوابط يجب مراعاتها ويطلق على هذه الضوابط دستور النفقة العامة وهي ثلاث ضوابط نستعرضها في التالي: [1]

1 . ضابط المنفعة: يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما في ذهن القائمين به تحقيق أكبر منفعة ممكنة ويعتبر هذا الضابط قديم في الفكر الاقتصادي.

وضابط المنفعة أمر منطقي إذا لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها وبذلك فإن تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه النفقة يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له.

[1]- سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة (النفقات العامة – الإرادات العامة – الميزانية العامة)**، منشورات الحلبي الحقوقية و لبنان، 2009، ص - ص 53-54.

يقصد بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة ألا توجه النفقة العامة للمصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون البعض الآخر، نظرا لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي.

وفكرة المنفعة العامة وتحديدها تثير مشكلة وضع ضابط دقيق لتحديدها، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن للنفقات آثارا متعددة اقتصادية وغير اقتصادية، ظاهرة وغير ظاهرة، مباشرة وغير مباشرة، حاضرة ومستقبلية، مما تتعذر معه قياسها على وجه الدقة وإن كان من الممكن الاسترشاد بعاملين بهذا الصدد وهما:

مقدار الدخل النسبي: أي نصيب كل فرد من الدخل القومي؛

طريقة توزيع الدخل القومي على الأفراد.

2 . ضابط الاقتصاد:

هي قاعدة تقليدية تنص على وجوب الاقتصاد في الإنفاق العام وعدم التبذير، ولا يقتصد بالاقتصاد في النفقة الشح في الإنفاق ولكن يقصد به إنفاق ما يلزم إنفاقه مهما بلغ مقداره على المسائل الجوهرية وضرورية الابتعاد على الإنفاق على ما هو خلاف ذلك. يمكن أن تلعب رقابة الرأي العام والرقابة الإدارية والرقابة التشريعية دورا فعالا في ظاهرة التبذير والإسراف. [1]

3 . ضابط الترخيص:

تعني هذه القاعدة عدم جواز الصرف والارتباط بالصرف إلا بحصول الإذن بذلك من الجهة المختصة سواء كانت السلطة التشريعية كما هو الحال في الموازنة العامة أو الجهات الإدارية المخولة قانونا بالصرف، وتنظم القوانين المالية في الدولة كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة وإجراءاتها والسلطة المختصة بالإذن بالصرف والجهات المختصة بالرقابة على تنفيذ النفقة العامة وأنواعها هي: [2]

- ✓ **الرقابة الإدارية أو الداخلية:** وتتم عن طريق السلطة التنفيذية ممثلة بوزارة المالية حيث تتركز الرقابة في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في الأوجه الواردة في الموازنة العامة في حدود الاعتماد المقرر؛
- ✓ **رقابة خارجية مستقلة:** تجريها دواوين المحاسبة أو دواوين الرقابة المالية؛
- ✓ **رقابة برلمانية:** تقوم بها السلطة التشريعية.

[1]- علي خليل وسليمان اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران، الأردن، 2013، ص. 95.
[2]- عادل العلي، مرجع سابق، ص. 45.

المطلب الرابع: أولوية، مراحل والأعوان القائمون بالإنفاق العام

أولا: أولوية الإنفاق العام

هناك موضوع يثار حول الأولوية في تقدير النفقات أم الإيرادات العامة؟ هنا اختلف كتاب المالية العامة بخصوص تحديد الأسبقية في التقدير، أي هل يتم تقدير النفقات وفي ضوء النتائج المترتبة على ضوء ذلك توضع تقديرات الإيرادات العامة أم العكس صحيح؟

لقد برز رأيان متناقضان بهذا الخصوص: [1]

الأول: يرى كتاب المالية التقليديون (الكلاسيكيون) أن الدولة تضع تقديرات نفقات ومن ثم تبحث عن الإرادات اللازمة لتغطيتها معتمدة في ذلك على مالها من سلطات واسعة في الحصول على الإرادات مما لديها من أملاك ومؤسسات اقتصادية وإمكانياتها في فرض الضرائب وزيادة نسبتها وكذلك الرسوم وغيرها من الإرادات الأخرى.

في حقيقة الأمر يمكن تطبيق هذا المبدأ في ظل المذهب الحر بسبب قلة نفقات الدولة الحارسة.

الثاني: يرى كتاب المالية المحدثون بأن رأيهم يخالف ذلك مبينين أنه بعد اتساع دور الدولة في الاقتصاد ثم دورها المالي أدى إلى اتساع النفقات العامة بحيث أصبح في غير الممكن أن تحدد النفقات حجم الإرادات كما أن قدرة الدولة في الحصول على الإرادات تتحدد بعدة عوامل أهمها:

- ✓ ضرورة المحافظة على مستوى معين لمعيشة الأفراد وعدم إثقالهم بفرض الضرائب.
- ✓ مراعاة الظروف الاقتصادية للدولة وأثر السياسة الإرادية والإنفاقية على الاقتصاد.

حيث أن وضع تقديرات النفقات العامة دون أن تكون تقديرات الإيرادات العامة واضحة، ربما يقود إلى المغالاة في تقدير النفقات وما يترتب على ذلك من تبديد للثروات وإرباك الوضع المالي للدولة.

كما أن زيادة النفقات العامة دون مراعاة الظروف الاقتصادية السائدة، ودون الوقوف على حجم العرض السلعي والخدمي يقود إلى حالة من التضخم النقدي وما لهذه الحالة على آثار ضارة على الاقتصاد.

[1]- محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص ـ ص. 38-39 .

ثانيا: مراحل تنفيذ النفقة العامة

إن تنفيذ النفقات العامة يمر ب أربعة مراحل متسلسلة ومرتبة حسب الغرض منها وبما يكفل الحفاظ عليها وهي: [1]

1 . عقد النفقة: عرف الفقه المالي عقد النفقة بتعاريف متعددة نذكر منها ما يلي

- العمل المنشئ الذي يجعل الدولة مدينة؛
- تبيان العمل الذي ينشأ الالتزام في ذمة الدولة؛
- الواقعة التي تولد التزاما في ذمة الدولة لشخص ما؛

و بالتالي العقد هو الذي بموجبه يتم الالتزام بالنفقة من طرف هيئة عمومية ومن خلاله تقوم السلطة لاتخاذ قرار لتحقيق عمل معين مثلا، القيام ببعض أعمال النفقة العامة كالطرق والجسور، والذي يترتب عليه ضرورة حدوث واقعة الإنفاق قصد تحقيق المنفعة العامة.

2 . تحديد مبلغ النفقة: وهو المبلغ الواجب دفعه اتجاه الالتزام بالدفع والذي يعتبر دينا على صاحبه نتيجة هذا الالتزام، وما يجب الإشارة إليه هو أن هذا التحديد يبقى تقديرا قابلا للزيادة لأسباب تتعلق بالدائن والمدة التي يستغرقها صرف هذا المبلغ، مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية أو زاد معدل التضخم فإن المبلغ المخصص سوف يزداد.

3 . الأمر بالصرف: ويعني صدور الأمر من الموظف المختص إلى الخزانة العامة بصرف مبلغ الدين كما حدد، أو هو أمر خطي يوجهه " الآمر بالصرف " إلى " المحاسب " ليدفع مبلغا محدد من المال إلى شخص معين.

و هذه المراحل الثلاثة الأولى تسمى بالمرحلة الإدارية.

4 . صرف النفقة: يعني صرف النفقة الدفع الفعلي وهي مرحلة تأدية قيمة الحوالة من قبل الموظفين المسؤولين عن الحسابات، حيث يتولون عملية تسليم المبلغ إلى مستحقه وفاء بالدين الذي بذمة الحكومة. وعملية الصرف هي الجزء المحاسبي من العملية، تتمثل في تسوية النفقة والدفع وهو عقد بموجبه تتحدد الهيئة العمومية من دينها وهذه العمومية يقوم بها شخص آخر غير الذي أصدر الأمر بالصرف يسمى المحاسب العمومي، والذي لا تنحصر مهمته في دفع المبلغ فحسب بل يجب عليه مراقبة العمليات الإدارية كما يجب عليه التأكد من التحقيق الفعلي للفائدة التي رجيت من تلك النفقة.

---

[1]- زقاي نصيرة ومرغاد حليمة، **أثر الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي (دراسة حالة أثر الإنفاق العام على سوق الشغل و المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990-2014)**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان، 2015، ص . ص. 20-21 .

ثانيا: الأعوان القائمون بتنفيذ الإنفاق العام

يقوم بتنفيذ النفقة العامة عونين يتمثلان في الآتي: [1]

1 . الآمر بالصرف:

يعرف بأنه الموظف المعين قانونا في منصب مسؤول الوسائل المالية والبشرية والمادية الذي تفوض له السلطة وفقا للمواد 26،28،29 من قانون 21/90 والمتعلق بالمحاسبة العمومية ويكون معتمد قانونا طبقا للتنظيم الجاري العمل به.

2 . المحاسب العمومي:

ويعتبر محاسبا عموميا كل شخص معين بصفة قانونية للقيام بتحصيل الإرادات ودفع النفقات وضمان حراسة الأموال والسندات أو القيم أو الأشياء أو المواد المكلف بها وحفظها، وكذا تداول هذه الأموال والقيم والعائدات مع القيام بمسك الحسابات المتعلقة بكل هذه العناصر ويتم تعيين المحاسب العمومي من طرف الوزير المكلف بالمالية ويمارس علي سلطته الرئاسية.

وبهذا فالمحاسب يراقب مشروعية التحصيل للإيرادات أو الدفع النفقات التي تعد كمرحلة رابعة من مراحل تنفيذ النفقة، لذا فالمحاسب العمومي قبل قبوله دفع النفقة عليه أن يتحقق ويدقق في مجموعة من العناصر وهي:

- ✓ مراقبة صفة الآمر بالصرف؛
- ✓ مطابقة العمليات التي يقوم بها الآمر بالصرف مع القوانين والتنظيمات المعمول بها فيراقب عملية الالتزام والتصفية والالتزام بالصرف؛
- ✓ النظر في مدى توفر الإعتمادات في ميزانية الإدارة المعينة؛
- ✓ التأكد من أن الديون محل النفقة لم تسقط آجالها وأنها ليست محل معارضة؛
- ✓ مراعاة الطابع الإبرائي للدفع؛
- ✓ التأكد من وجود تأشيرات عمليات المراقبة قانونا.

المبحث الثاني:مبررات،شكل والعوامل المؤثرة في النفقة العامة

لقد أصبحت النفقة العامة دو أهمية بالغة تلجأ إليها الدولة باعتبارها الوسيلة الأساسية ضمن السياسة المالية، التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها في الميادين المختلفة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية وذلك في شكل مبلغ نقدي، حيث أنه هناك عوامل عديدة تأثر على الإنفاق العام.

[1]- بن داود إبراهيم، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010، ص. 83 - 89.

المطلب الأول: مبررات اللجوء إلى النفقة العامة

تبعا لما جاء به "موسجراف" سنة 1959 م، فإنه توجد ثلاث وظائف رئيسية للنفقة العامة وهي: [1]

أولا: تدعيم تخصيص الموارد الاقتصادية.

ثانيا: إعادة توزيع الدخول.

ثالثا: تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

وتحقيق هذه الوظائف مرتبط بشكل كبير بالاختيار الأمثل لما يلي:

– نوعية النفقة العامة؛

– طريقة تمويل النفقة العامة سواء عن طريق الضرائب، القروض أو الإصدار النقدي.

أولا: تدعيم تخصيص الموارد الاقتصادية

يقصد بتخصيص الموارد في الاقتصاد عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الاحتياجات المتعددة والمختلفة وهذا يعد أساس المشكلة الاقتصادية، إذ أن تعدد الحاجات في الاقتصاد يصادفه ندرة الموارد وبالتالي فإن تخصيص الموارد يبين مستوى الكفاءة الاقتصادية للسياسة الاقتصادية المتبعة في هذا الإطار.وعلى هذا الأساس فإن توزيع الموارد الاقتصادية واستخدامها بأفضل استخدام لها يكون انطلاق من مفهوم تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة، وبالتالي الوصول إلى أعلى إنتاجية لعناصر الإنتاج ومن ثم أحسن استخدام ممكن للموارد المتاحة، حيث لا تكون هناك موارد في غير استخداماتها.

وتخصيص الموارد يشمل العديد من التقسيمات نجد منها:

- ✓ تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص؛
- ✓ تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك؛
- ✓ تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص؛
- ✓ تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخاصة.

فتخصيص الموارد في الاقتصاد يعتبر موضوعا بالغ الأهمية بحكم أنه يتمثل في مدى القدرة على الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، وبالتالي التضحية ببعض الحاجات في سبيل إشباع الحاجات التي تحقق المنفعة العامة.

وتعتبر النفقات العامة من الوسائل المتاحة للدولة في سبيل تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد، إذا أن جهاز السوق هو الذي يقوم بتخصيص الموارد في الاقتصاد، لكنه قد يعجز أحيانا عن التخصيص الأمثل

[1]- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص. 84.

لها بشكل يضمن تحقق الكفاءة الاقتصادية إذ قد تؤدي قوى السوق لو تركت لشأنها إلى المبالغة والإسراف في إنتاج السلع الكمالية وغير الضرورية سعيا وراء الربح، وهنا يأتي دور السياسة المالية بالخصوص سياسة الإنفاق العام في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية ودعم تخصيص دعم الموارد المتاحة، سواء عن طريق قيام الدولة بعملية أنتاج السلع والخدمات العامة بشكل يضمن مكانة للقطاع العام في الاقتصاد تمكن الدولة من التأثير في المتغيرات الاقتصادية وتجنب الاختلالات أو عن طريق تقديم إعانات الوحدات الإنتاجية أو للمؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني والتي تقوم بإنتاج سلع وخدمات ضرورية لتجنب إفلاسها وتحويل الموارد المالية والبشرية من قطاعها إلى قطاعات أخرى تقوم بإنتاج منتجات وخدمات كمالية.

وحسب "موسجراف" فإن هذه الوظيفة تختبر بالتطرق إلى الشكلين الغالبين على النفقة العامة وهما: [1]

1-إنتاج السلع والخدمات العامة:

- ✓ **مبررات السلع والخدمات العامة:** إن عملية إنتاج السلع والخدمات العامة تساهم بشكل كبير في توفير ما عجزت عنه آلية السوق التي تهدف للتحقيق الربح وتعظيم المصلحة الخاصة،فهي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وتلعب دورا كبيرا في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وهذا ما جاء به كل من " رتشارد موسجراف " و " بيجيموسجراف " أين أظهرا مدى ضرورة توفير هذه السلع والخدمات العامة.
- ✓ **نوع وحجم السلع والخدمات العامة:** تحدد كمية هذه النفقة العامة نظريا بالحد الذي تتساوى فيه الكلفة الحدية مع الميزة الحدية لها وهو المستوى الذي إذا ازدادت الكمية تزيد التكلفة الحدية على الميزة الحدية، بمعنى أن إنتاج هذه السلع والخدمات العامة يبقى قابلا للزيادة مادامت ميزتها الحدية أكبر من تكلفتها الحدية، لكن واقع الأمر يختلف ويكون أكثر تعقيدا كون القياس وتحديد المزايا والتكاليف ليس بالأمر السهل، إذا يسهل تطبيقها في حالة الاستثمارات العامة بحكم خضوعها إلى الإدارة المالية والرقابة المحاسبية وتسهل من تحديد تكاليفها والأرباح المرتبة عنها لكن بشكل عام وبالنظر إلى باقي أنواع النفقات العامة في شكل سلع وخدمات عامة.

[1]- دراوسي مسعود ، مرجع سبق ذكره، ص. 85 .

2- الإعانات المقدمة للأعوان الاقتصاديين:

تبرز أهمية هذه الإعانات والمساعدات كشكل من أشكال النفقات العامة بالآثار الخارجية التي تنتج عنها إذ أنها تعتبر دعما ماليا يحد من التكاليف وتكون له نتائج إيجابية على المدى الطويل بالخصوص.

ففي مجال الفلاحة والتنمية الريفية فإن الإعانات المقدمة للفلاحين والمزارعين تكون لها عدة نتائج سواء على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والصعيد البيئي.

ونفس الشيء ينطبق على إعانات الإنتاج المؤسسات، إذ أن إعانة مؤسسة قصد الحد من تكاليف إنتاجها مع مرور الوقت يساهم في مواصلتها لعملية الإنتاج وتشغيل العمال وهذا ما يمثل حفاظا على نسبة مهمة من الدخول تساهم في تدعيم الطلب والذي يمثل حافزا آخر لمواصلة الإنتاج.

ثانيا: إعادة توزيع الدخل

تعتبر المساهمات الاجتماعية ذات أهمية كبيرة في أي تركيبة كانت من النفقات العامة كونها تساهم في إعادة توزيع الدخول ومحاولة تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، فهذه المساهمات الاجتماعية تؤدي من جهة إلى محاولة التقليل من الفوارق الاجتماعية ومن جهة تساهم في تدعيم القدرة الشرائية لطبقة المتوسطة التي تعتبر ركيزة أي اقتصاد.

لكن هناك العديد من الاقتصاديون ينتقدون ما يسمى ب " إعانات البطالة " كونها تساهم في تكريس التكامل وانعدام الرغبة لدى الأفراد في محاولة البحث عن فرص عمل، وهذا ما يزيد من نسبة البطالة الإرادية.

كما أن نظام الحماية الاجتماعية على منح مساهمات اجتماعية للعائلات يساهم في إعادة الدخل وتجنب الآثار السلبية للضرائب التي تزيد من انخفاض الدخل المتاح للطبقة المتوسطة. [1]

ثالثا: تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي

يقصد بالاستقرار الاقتصادية غالبا الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ويرجع ذلك إلى أن عدم استقرار في الأسعار يؤدي إلى العديد من الإختلالات التي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية سلبا سواء على النمو، الاستهلاك، الدخل، ومن ناحية أخرى يعتبر الاستقرار الاقتصادية الاستخدام الكامل للموارد دون التعرض الاقتصادي القومي للارتفاع للمستوى العام للأسعار، لكن المعروف في الأدبيات الاقتصادية هو

[1]- بودخدخ كريم،**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2000-2009**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010، ص. 38.

أن الاقتصاد يتطلب وجود مستويات طبيعية من البطالة والتضخم للاستحالة تحقق الاستخدام الكامل للموارد وثبات المستوى العام للأسعار بالاعتبار هما هدفان متضادان.

وبالتالي فإن النفقات العامة تساهم إلى حد كبير في الحفاظ على مستويات الطبيعة للبطالة والتضخم في الاقتصاد القوي من خلال إعانات والمساهمات المقدمة للمنتجين للحد من التكاليف التي قد يؤدي ارتفاعها من جهة إلى ارتفاع الأسعار ومن جهة أخرى إلى إفلاس الشركات والمؤسسات المنتجة وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة. وهذا يوضح الدورة الكبير والفعال الذي تقوم به النفقة العامة في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصاد وتجنب التقلبات والأزمات التي تؤثر سلبا على الاقتصاد. [1]

المطلب الثاني: تخطيط وشكل الإنفاق العام

أولا: تخطيط الإنفاق العام

يعتمد التخطيط أساسا على البيانات والمعلومات الإحصائية، فلا يمكن إجراء عملية التخطيط بدون إحصاءات كاملة عن المال العام وحصر كامل لجميع النفقات العامة.

بحيث يمكن تبويبها ومقارنتها زمنيا وإقليميا، وتعتبر الموازنات العامة والحسابات الختامية من أهم مصادر المعلومات خاصة وأن هذه مصنفة وموضوعة في أبواب وبنود وفروع، توفر للاقتصادي والإحصائي إمكانيات كبيرة للبحث العلمي.

ويركز التخطيط الإنفاق العام على النقاط التالية: [2]

- ✓ حصر النفقات العامة ومقارنتها بالناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ تطور الإنفاق العام الجاري والتنموي لمعرفة العوامل المؤثرة فيهما؛
- ✓ حصر أهم أبواب النفقات العامة الجارية (المرتبات والأجور وما في حكمه) وتحديد نسبتها إلى الإنفاق العام الجاري(هيكل الإنفاق العام الجاري)؛
- ✓ حصر التحويلات المالية ذات التأثير غير المباشر على الناتج المحلي الإجمالي(دعم المنتجين والمستهلكين، الضمان الاجتماعي، فوائد القرض العام ومقارنتها بحجم الفوائد المتحصل عليها من عملية إقراض المواطنيين).
- ✓ حصر الإنفاق الاستثماري التنموي من حيث تكوين رأس المال الحقيقي وتوزيعه القطاعي (زراعة، صناعة، خدمات) إضافة إلى مشاركات القطاع العام ومساهمات محلية وأجنبية

[1]- بودخدخ كريم ، مرجع سبق ذكره، ص. 39.

[2]- ميثم صاحب عجام، **إدارة المال العام (تخطيط و سياسات و تعبئة الموارد و إدارة المصروفات العامة)**، دار زهران، عمان، الأردن، 2013، ص. 97.

(الاستثمارات الخارجية).

إن التخطيط للإنفاق العام يهدف إلى معرفة حجم الاستهلاك العام الجاري، ومقارنته بالإيراد العام التحديد حجم العجز أو الفائض، والتغيير الحاصل في حجم ثروة المجتمع كما يهدف إلى حصر الإنفاق الاستثماري(تكوين رأس المال والتغير في المخزون) لما لهذين العاملين من تأثير مباشر وغير مباشر على ثروة المجتمع.

وإذا ما تمت عملية تحديد النفقات العامة الجارية والاستثمارية فلابد من معرفة الطرق والوسائل التي ستتم بها عملية تمويل هذه النفقات إما عن طريق الإيرادات العامة، أو عن طريق عوائد النفط أو عن طريق طلبات القروض من الداخل(الجهاز المصرفي) أو من الخارج (قروض خارجية). وتحديد كيفية تسديد هذه القروض في المستقبل.

ثانيا: شكل النفقة العامة

تكون النفقة العامة في شكل مبلغ نقدي حيث تقوم الدولة بدورها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات، من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها ولمنح المساعدات والإعانات اقتصادية والاجتماعية وثقافية ومما لاشك فيه أن الدولة تستخدم النقود. [1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الإنفاق العام

تعود أهمية النفقات العامة باعتبارها الوسيلة الأساسية ضمن السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في الميادين المختلفة، أي أن النفقات العامة ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادية وتصنيف عندما ينحصر هذا الدور.

وهناك اعتقاد يقول أنه لا يجب أن تخرج نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام عن المجال (5 –25) إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية.

و بالتالي هناك عدة عوامل تؤثر على الإنفاق العام للدولة موضحة في الشكل البياني التالي: [2]

[1]- ميثم صاحب عجام ، مرجع سبق ذكره، ص. 98 .

[2]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية و تقييمية)**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص. 183.

الشكل رقم (03): يوضح العوامل المؤثرة في الإنفاق العام.

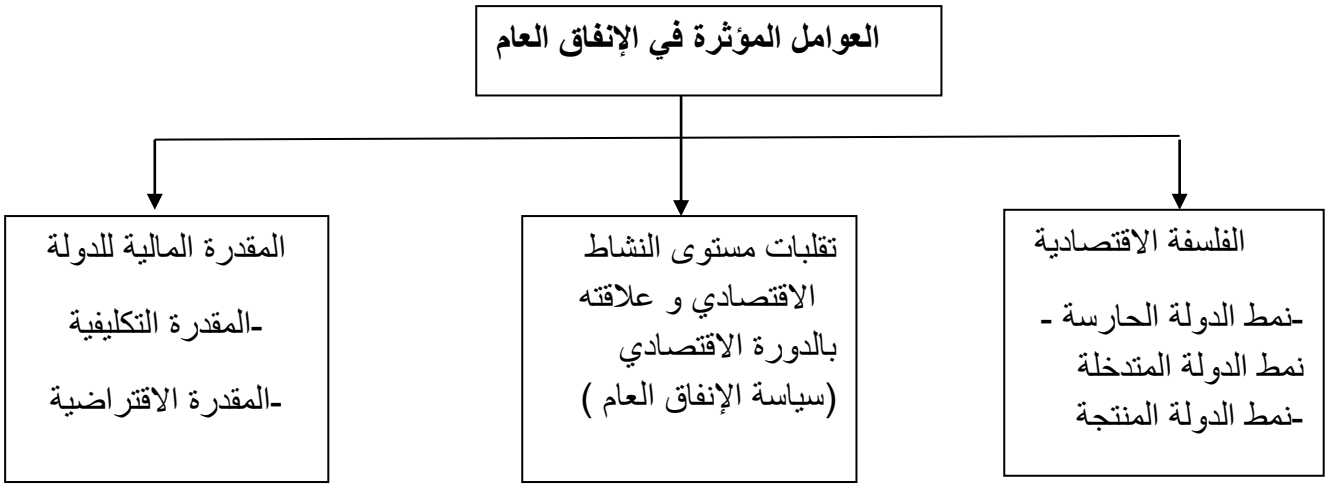

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية وتقييمية)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص.183.

أولا: الفلسفة السياسية للنظام الاقتصادي

إن الفلسفة السياسية للمجتمع والدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي، وعلى الرغم من أن هناك عدة أنماط لإدارة الاقتصاد الوطني لأن جميع الأنماط تندرج ضمن الأشكال الرئيسية للدولة (الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة، الدولة المنتجة).

حيث أن في ظل الدولة الحارسة التي تتبنى أسلوب المالية المحايدة والتي تحصر الوظائف الأساسية للدولة (الأمن، الدفاع، العدالة) فإن حدود الإنفاق العام سوف تقتصر على تلك الوظائف.

أما فيما يتعلق بالدولة المتدخلة التي تؤمن بضرورة استخدام السياسات الملائمة للوصول إلى التشغيل الكامل والاستقرار وتوازن الاقتصاديين وبالتالي يزداد التخصيص المالي للنفقات العامة.

وفيما يتعلق بالدولة المنتجة التي تركز على مفهوم الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج فإن حصة النفقات العامة تتسع حتى تستوعب النشاط المتصاعد للدولة المنتجة.[1]

[1] - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص. 184.

ثانيا : تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية

يتعرض الاقتصاد الوطني إلى تقلبات مستمرة متواصلة وذلك ما يسمى بالدورة الاقتصاد، وهذه الأخيرة تخضع لنوبات متعاقبة من مستوى النشاط الاقتصادي يختلف الاقتصاديون في تحديد مدتها الزمنية وأسباب حدوثها ولكن الجميع يتفق في أنها تأخذ المسار التالي: [1]

الشكل رقم(04) : يوضح مسار الدورة الاقتصادية.

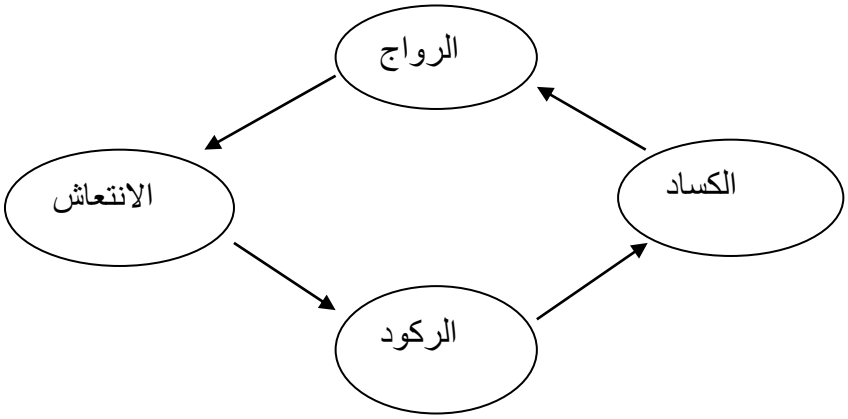

المصدر: محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلي، المالية العامة، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2003، ص. 27.

من خلال حركة الدورة الاقتصادية وتباين بين فترات الرواج والكساد وكذلك بين الركود والانتعاش له تأثير في رسم حدود النفقات العامة ويبرز هذا بقدر ما تعكسه النفقات العامة من درجة استجابة لتقلبات مستوى النشاط الاقتصادي والذي يوصف بحساسية النفقات العامة.

حيث تختلف مسارات هذه الحساسية تبعا لنوعية الإنفاق العام كما يلي:

- ✓ **حساسية الإنفاق الجاري على الإدارة العامة:** يأخذ مسار حساسية الإنفاق العام الجاري على الإدارة العامة مسارا مشابها لمسار مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنه عندما يرتفع مستوى النشاط الاقتصادي ليصل إلى حالة الرواج والانتعاش فإن الإنفاق الجاري على الإدارة العامة سوف يزداد والعكس صحيح.
- ✓ **حساسية الإنفاق الاجتماعي:** يأخذ مسار حساسية الإنفاق العام الاجتماعي مسارا معاكسا لمسار مستوى النشاط الاقتصادي أي أنه في حالة تصاعد مستوى النشاط الاقتصادي إلى حالة الانتعاش فإن الحكومة تجد نفسها غير ملزمة بزيادة التخصيصات المالية لتمويل الإنفاق الاجتماعي، أما في حالة هبوط مستوى النشاط وصول إلى حالة الكساد فإن الحكومة تجد نفسها

[1]-محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلي، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2003، ص. 27.

ملزمة بزيادة الإنفاق الاجتماعي لمواجهة مظاهر هذا الكساد من بطالة وفقر اجتماعي عن طريق الإعانات.

- ✓ **حساسية الإنفاق الاقتصادي:** في الوقت الحالي في ظل الدور المهم للدولة في الحياة الاقتصادية فإن الإنفاق الاقتصادي يأخذ شكلا عكسيا للحالة الاقتصادية فيزيد هذا الإنفاق لمواجهة مظاهر حالة الكساد والعكس في حالة الانتعاش يقل فتتخذ إجراءات انكماشية.

ثالثا: المقدرة المالية للدولة

تعتبر المقدرة المالية للدولة العنصر المهم في تحديد مقدار الإنفاق الواجب صرفه، فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة التي تحدد مبلغ الإعتمادات المالية الواجب تخصيصها لعملية الإنفاق العام خلال الفترة المقبلة. وتشكل المقدرة التكليفية(الطاقة الضريبية) وقدرة الدولة على الإنفاق العام أهم عناصر المقدرة المالية للدولة: [1]

- ✓ **المقدرة التكليفية:** تقصد بالمقدرة التكلفية للاقتصاد القومي قدرة الاقتصاد على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو المقدرة الإنتاجية الكلية(المستوى الكلي) أما المقدرة التكليفية للفرد فتعني قدرة الفرد على تحمل العبء الضريبي(المستوى الجزئي) ويتوقف على مستوى الدخل وطرق استخدامه.
- ✓ **المقدرة الإقتراضية للدولة:** وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإقراض العام، وهذا يرتبط بالقدرة التسديدية والسمعة على مستوى الأسواق المالية، وعموما فإن قدرة الدولة على الإقراض تزداد كلما استطاعت تعبئة الادخار وعلى مدى الدوافع للاستثمار.

[1]- ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي (النظرية و التطبيق)**، دار هومه للنشر، الجزائر، 2003، ص. 147.

الشكل رقم (05) : يبين المقدرة المالية للدولة.

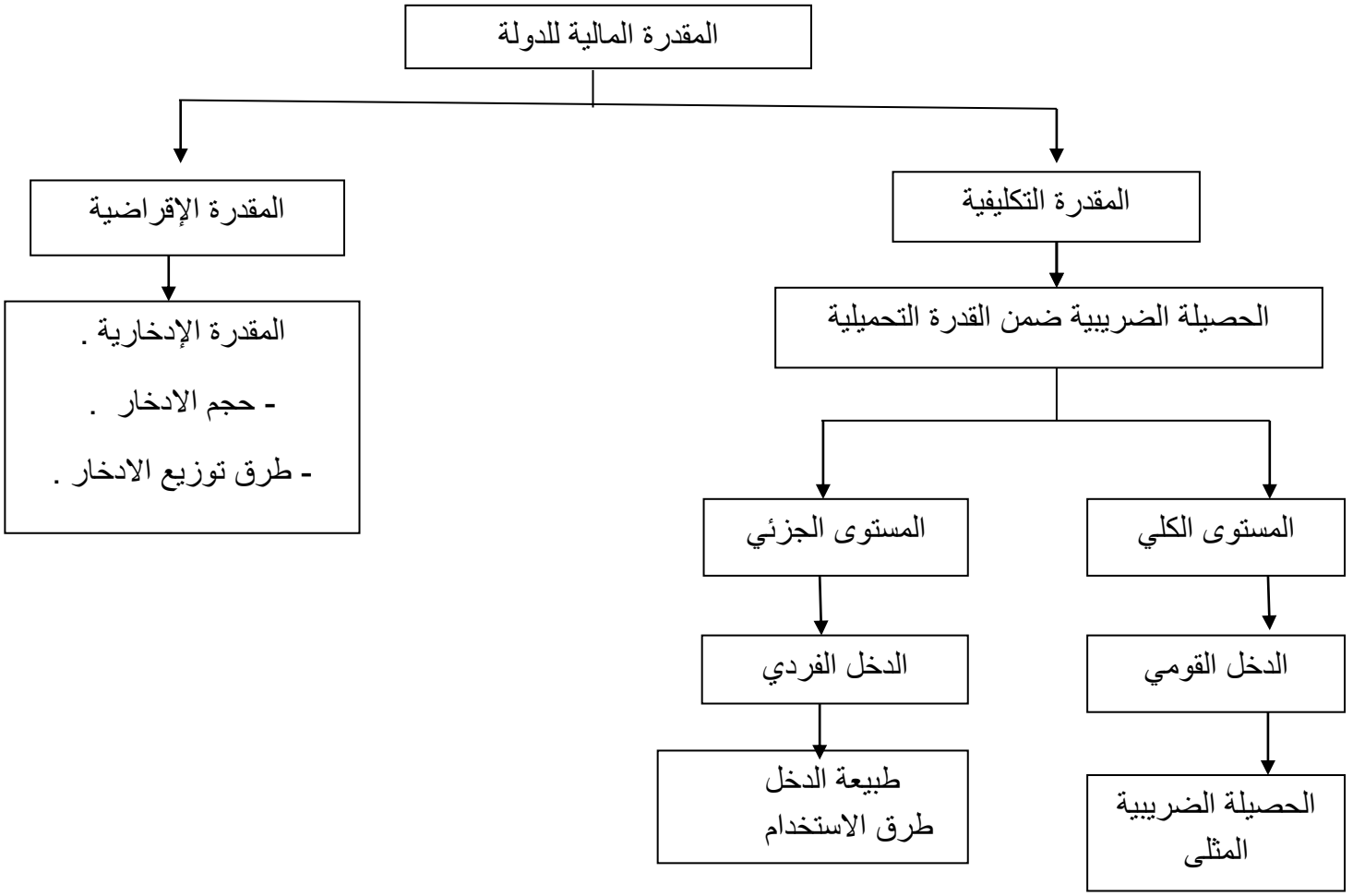

المصدر: نوازد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي،المدخل الحديث في المالية العامة، ص. 47.

المبحث الثالث: حجم، طاهرة التزايد وآلية إصلاح الإنفاق العامة

تختلف حجم النفقات العامة من دولة إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى فترة أخرى، حيث تختلف باختلاف مضمون الاعتبارات الموضوعية للدولة. ولوحظت ظاهرة تزايد النفقات العامة وهو ما أدى إلى الاهتمام بها، كل هذا أدى بالدول إلى وضع آلية لإصلاح الإنفاق العام وذلك بوضع مجموعة من القوانين والتشريعات.

المطلب الأول: حجم النفقات العامة

إن حجم النفقات العامة في أي دولة تقرره مجموعة من الاعتبارات الموضوعية، ذات علاقة وطيدة بالدولة ذاتها لهذا فإن تحديد نسبة معينة من الدخل القومي للنفقات العامة يعد أمرا غير منطقي، ولا ينسجم مع الواقع العملي بدلالة أن نسبة ما أو حجم ما للنفقات العامة الذي يناسب دولة معينة، قد لا يصلح لدولة أخرى بحكم الاختلاف في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والفلسفة السياسية كل منهما ناهيك عن عدم صلاحية ذلك، للدولة ذاتها من فترة ومرحلة تطور وأخرى لهذا يصبح من الضروري الإقرار أن حجم النفقات العامة في دولة معينة وفي فترة زمنية محددة تحكمه مجموعة من العوامل وهي تقوم من حيث مضمونها في جميع الدول، وإن أدت إلى اختلاف حجم النفقات العامة من دولة إلى أخرى.

✓ وسنتناول أهم هذه العوامل على النحو التالي: [1]

1 . دور الدولة:

إن غاية النفقات العامة هي إشباع الحاجات العامة التي تتطور باستمرار مع تطور الوظائف التي تدخل ضمن اختصاص الدولة، ولهذا فإن دور الدولة يحدد حجم النفقات العامة.إذ لا يتقرر الإنفاق العام إلا لإشباع حاجة عامة فيدخل إشباعها في نطاق وظائف الدولة. فالنفقات العامة تعكس إذن حقيقة النظام الاقتصادي والسياسي فهي تعكس في حجمها وفي أنواعها وفي أغراضها الحرية والتدخل، وهي مراحل التطور التي مرت بها الدولة خلال فترة ما من القرن 18 والقرن 20 على النحو التالي:

- **الدولة الحارسة:** يتحدد الدور الذي تقوم به الدولة في القرن 18 و 19 في المحافظة على الفكر الاقتصادي والسياسي الذي كان سائدا والذي كان يؤمن بالنظام الطبيعة، الحرية الاقتصادية وبقدرتها على تحقيق التوازن الاقتصادية والاجتماعي، فاقتصرت وظائف الدولة على المحافظة على هذا النظام وديمومة استمراره من خلال القيام بأعمال الدفاع المدني

[1]- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية،**أسس المالية العامة**، دار وائل، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2007، ص- ص.65- 66.

الخارجي، والمحافظة على الأمن الداخلي والعدالة من هنا جاءت تسوية الدولة الحارسة. وانعكس هذا الدور على طبيعة السياسة المالية، لتكوين سياسة محايدة مقتصرة على الأغراض المالية لتغطية النفقات العامة دون أن يكون لها أي تأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وقد ترتب في ضوء هذا الدور للدولة النتيجتين التاليتين: انخفاض حجم النفقات العامة وكذلك انخفاض نسبتها إلى الدخل القومي، لأن هذه النفقات تعتبر نفقات استهلاكية يجب أن تضغط إلى أضيق الحدود.

- قلة أنواع هذه النفقات العامة، وذلك نتيجة لتحديد الوظائف التي تستطيع الدولة أن تقوم بها انسجاما مع طبيعة الواجبات الملقاة على عاتقها، وضيق نطاق النفقات العامة ودون أن تكون أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والمالية ودون أن تكون لإعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات المختلفة.

✓ **الدولة المتدخلة:** في أوائل القرن العشرين وتحت تأثير الأزمان الاقتصادية المتكررة، وما يسببه من اضطرابات اجتماعية أتبت الوقائع عجز النظام الطبيعي والحرية الاقتصادية عن ضمان استمرار الفلسفة الفردية، فتطور دور الدولة وبدأت تخرج عن حيادها التقليدي، وأصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي وكان منطقيا أن تنعكس هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المالية العامة للدولة بشكل عام، وفي جانب النفقات العامة خاصة لتنسجم مع الدور الجديد للدولة من خلال: [1]

. تنوع النفقات العامة طبقا لتنوع وظائف الدولة فقد أصبحت الدولة مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى وظائفها التقليدية فاتسعت مجال النفقات العامة الاقتصادية، الإعلانات الاقتصادية ونفقات البطالة والنفقات العامة لإعادة توزيع الدخل القومي، أصبحت النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية.

. ازدياد حجم النفقات العامة، وزيادة معدلها للدخل القومي وهذا ما يتضح من خلال دراسة تطور النفقات العامة في العديد من الدولة المختلفة.

✓ **الدولة المتدخلة (الاشتراكية):** في العقد الثاني من القرن العشرين قامت الثورة في روسيا عام 1917 وبرزت الأفكار والمبادئ الاشتراكية التي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وأصبحت الدولة مسؤولة بشكل مباشر على الإنتاج وعن توزيعه أيضا وظهر ما أطلق عليه الدولة

[1] - خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص. 67.

المنتجة وانعكس هذا التغيير على المالية العامة بشكل عام، والنفقات العامة بشكل خاص فاتسع نطاق النفقات العامة بشكل كبي، وأصبح حجمها ضخما يغطي مجالات اقتصادية واجتماعية لم تكن من قبل في ظل الأنماط السابقة لدور الدولة وهكذا تعاظمت أهمية النفقات العامة، وشكلت نسبة هامة جدا من الدخل القومي، تكاد تستحوذ على كامل الدخل القومي في المراحل المتقدمة لهذا الدور.

نستخلص مما سبق أن الدور الذي تمارسه الدولة يعتبر عاملا حيويا في تحديد حجم النفقات العامة يتحدد هذا الحجم عند مستويات منخفضة في ظل دور محدد للدولة، ويزداد هذا الحجم كلما اتسع نطاق الدور الذي تقوم به الدولة الذي يعكس الفلسفة السياسية التي تؤمن الدولة نفسها، إذ لا يمكن تصور وجود تدخلات في ظل دور محدد للدولة وبذلك يمكن القول أن دور الدولة معامل مؤثر في حجم النفقات العامة دون إنكار الدور الهام الذي تلعبه العوامل الاقتصادية في تحديد هذا الحجم.

2 . مستوى النشاط الاقتصادي (الطلب الفعلي):

تشكل الحالة التي يكون عليها مستوى النشاط الاقتصادي حدا يجب أن يؤخذ في الحسبان عند تحديد حجم النفقات العامة، ويمكننا القول أن هناك أثر متبادلا بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم النفقات العامة. وهو ما يتضح من إدراك العلاقة بين حجم النفقات العامة والطلب الفعلي، وكما يتضح من النظر إلى البنيان الاقتصادي وفيما إذا كانت الدولة متقدمة أو نامية. فالطلب الفعلي يتكون من كل من الطلب الحكومي والطلب الخاص على سلع وخدمات الاستهلاك والاستثمار، ويأتي الطلب الحكومي من النفقات العامة، وبذلك تعتبر النفقات العامة أحد مكونات الطلب الفعلي وتبرز أهميتها في رسم السياسة الاقتصادية ورسم السياسة المالية، وبمعنى آخر سيكون بإمكان النفقات العامة أن تؤثر بشكل ملموس في مستوى الطلب الفعلي.

- ✓ ففي حالة الركود التي تتمثل في انخفاض مستوى الطلب الفعلي في الاقتصاد عن المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، فإن الأمر يتطلب رفع مستوى الطلب إلى المستوى الذي يقضي على البطالة ويحقق التشغيل الكامل مع الأخذ يعني الاعتبار فيما إذا كان الاقتصاد متقدما أو ناميا.
- ✓ وفي حالة التضخم التي يمن ترجمتها في ابسط حالات بارتفاع مستوى الطلب الفعلي عن حجم العرض من السلع والخدمات والذي يترجم عادة بارتفاع الأسعار فإن الأمر يتطلب تخفيض الطلب الفعلي أي تخفيض النفقات العامة إلى المستوى الذي يتوافق مع حجم العرض الكلي ويعالج الضغوط التضخمية ويقللها بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي.[1]

[1] - خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص. 68.

- ✓ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن طبيعة البنيان الاقتصادي وهي تشير إلى درجة التقدم التي يتصف بها الاقتصاد، توضح العلاقة الطردية التي تربط بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم النفقات العامة فالدولة المتقدمة ذات البنيان الاقتصادي المتقدم تستطيع أن تنفق مبالغ ضخمة من النفقات العامة وذلك لارتفاع دخلها القومي واتساع نطاق الحاجات العامة التي تستطيع إشباعها وتعدل سياستها المالية وفق التغيرات الاقتصادية الدورية التي يمر بها الاقتصاد القومي.

في الوقت الذي تكون فيه النفقات العامة منخفضة في الدول النامية ذات البنيان الاقتصاد المتخلف لضآلة حجم الدخل القومي وضيق نطاق الحاجات العامة التي تستطيع الدولة إشباعها في تلك الدولة.إلا أنه يمكننا أن نلاحظ العكس تماما إذا ما نظرنا إلى النفقات العامة بمعيار الأهمية النسبية التي تمثلها النفقات العامة من إجمالي الدخل القومي، فالنفقات العامة في الدولة النامية ذات البنيان الاقتصادي المختلف تشكل أهمية نسبية مرتفعة من الدخل القومي مقارنة بالدول المتقدمة ذات البنيان الاقتصادي المتقدم وذلك نظرا للدور الهام والكبير الذي تقوم به الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3 . قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات العامة: من الطبيعي أن تتحدد النفقات العامة بقدرة الدولة على الحصول على الإرادات العامة العادية وغير العادية، وتتمتع النفقات العامة بقدرة كبير من المرونة. وهذا على عكس النفقات الخاصة ويرجع ذلك إلى أن الدولة تتمتع بقدرة أكبر من الأفراد في الحصول على الإرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة لما لها من حق السيادة والسلطة في فرض الضرائب والرسوم وإصدار النقود ويهيئ لها قدرة كبيرة على الإقراض الداخلي والخارجي.

- ✓ لكن ليس معنى ذلك أن قدرة الدولة في الحصول على الإرادات العامة هي قدرة مطلقة ولا نهائية بل تتحدد هذه القدرة في الواقع بما يطلق عليه المقدرة المالية القومية التي يقصد بها قدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء المالية العامة بمختلف صورها(الضرائب والرسوم وشبه الضرائب والقروض العامة والإصدار النقدي الجديد والإعانات الاقتصادية والاجتماعية)، دون إحداث أي ضغوط اقتصادية واجتماعية وسياسة تضر بمستوى معيشة الأفراد ودون الإضرار بالمقدرة الإنتاجية القومية. [1]

[1]- أحمد زهير شامية و خالد الخطيب، **المالية العامة**، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص. 56.

4 . ضرورة المحافظة على قيمة النقود:

يترتب على العلاقة القائمة بين مستوى النفقات العامة ومستوى النشاط الاقتصادي قيد آخر على حجم النفقات العامة عند المستوى الذي يحافظ على قيمة النقود ألا تعمل هذه النفقات على تدهور القوة الشرائية للنقد، ويضر أصحاب الدخول الثابتة والمتغيرة ببطء ويرفع تكاليف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففي البلاد المتقدمة التي تعمل عند مستوى التشغيل الكامل تؤدي إلى زيادة النفقات العامة إلى زيادة الطلب الفعلي على المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج أو المحافظة عليه. [1]

وفي البلاد النامية التي تملك جهازا إنتاجيا مرنا أي أنها تتميز بعدم مرونة عرض عوامل الإنتاج مما يعني عدم قدرة العرض الكلي على الاستجابة للزيادة في الطلب الفعلي الناتجة عن زيادة النفقات العامة وخاصة الفترة القصيرة وظهور الضغوط التضخمية وانخفاض القوة الشرائية للنقود.

نستخلص أن تحديد حجم النفقات العامة يجب أن يتم بحيث يحافظ على القوة الشرائية للنقود سواء أكان ذلك في الدول المتقدمة عند المستوى الذي يحقق توازن التشغيل الكامل وفي البلاد النامية عند المستوى الذي يلزم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبمعدل ملائم، ومن ثم المحافظة على قيمة النقود أحد المحددات الهامة لحجم النفقات العامة.

5 . المنفعة الجماعية:

من الطبيعي أن نقول أن المنفعة العامة ظاهرة سياسية بمعنى أنها تتأثر بالاعتبارات السياسية وتشكل من ناحية أخرى أداة من أدوات السياسة العامة للدولة. وبالتالي يخضع اختيار النفقة العامة للاعتبارات السياسية إلا أنه في الوقت نفسه تخضع النفقة العامة شأن النفقة الخاصة للحساب الاقتصاد أي تخضع لمبدأ " أكبر منفعة بأقل تكلفة ".

ويترتب على تطبيق مبدأ "أكبر منفعة بأقل تكلفة " في نطاق النفقات العامة أمران:

- ✓ أولهما: ضرورة تحقيق المنفعة العام بأقل نفقة ممكنة وهذا لما يعرف بمبدأ "الوفر في الإنفاق " ويتطلب تطبيق هذا المبدأ دقة لحساب كل من النفقة والمنفعة المترتبة على الإنفاق سواء كان ذلك في نطاق إنتاج السلع المادية أو في نطاق الخدمات الشخصية.
- ✓ ثانيهما: ضرورة تساوي المنفعة المترتبة على النفقة العامة مع التضحية التي تسببها أي مع المنفعة التي تضيعها على الممولين، وهذا ما يعرف بمبدأ المنفعة الحدية المتساوية ولتطبيق هذا

[1]- أحمد زهير شامية و خالد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص. 57.

المبدأ على الإنفاق العام نجد أنه يحدد الحجم الكلي للنفقات العامة ويحدد أيضا توزيع هذه النفقات العامة بين مختلف الاستخدامات.

المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة

من أهم الظواهر الاقتصادية التي لفتت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة، وقد حاولوا تفسير هذه الظاهرة والوقوف على أسبابها سواء كانت أسباب ظاهرية أو أسباب حقيقية.

أولا: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

ترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة إلى ثلاث عوامل رئيسية: [1]

1 – تدهور قيمة النقود؛

2 – اختلاف طرق المحاسبة المالية؛

3 – زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها.

1 – تدهور قيمة النقود: أي تدهور القيمة الشرائية للنقود أو ازدياد عدد الوحدات النقدية يفتح الخزينة العمومية لمجال الإصدار النقدي بغرض توفير السيولة المالية وهذا ما يرتب تضخما في أرقام النفقات العامة، وبهذا يترتب على انخفاض قيمة النقود أي يكون هناك جزء من الزيادة في رقم النفقات العامة بصورة شكلية وظاهرية؛

2 – اختلاف طرق المحاسبة المالية (اختلاف طرق إعداد الميزانية العامة): كان المتبع فيما مضى أن تخصص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقات المباشرة، ومن ثم لم تكن تظهر نفقاتها أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها، ومع إتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة الذي يقضى بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها، دون تخصيص في الميزانية العامة ظهرت نفقات عامة كانت تنفق فيما قبل ولم تكن تظهر في الميزانية، ومن ثم فإن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية اقتضتها تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.

3 – زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها:

فنتيجة لاتساع إقليمي أو النمو السكاني يزداد حجم النفقات العامة كله هذه الزيادة لن تكون سوى ظاهرية لأن الدخل الفردي يبقى ثابت إن لم نقل سيتدهور وبالتالي فلن يزيد معدل الإنفاق لدى الفرد. والزيادة في عدد السكان تمتع القيام بمقارنات بين الفترات المختلفة ولكي نتابع الزيادة بصفة واقعية وحقيقة يجب أن

[1]- محمود حسين وزكرياء أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص. 123.

تكون المقارنات بين مقدار الإنفاق الذي يعود على الفرد الواحد خلال فترة المقارنة أي بقسمة الإنفاق الكلي على عدد السكان.

ثانيا: الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة

يقصد بها زيادة المنفعة الحقيقية من هذه النفقات وزيادة الأعباء العامة أيضا بنسبة معينة والناتجة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة وتتمثل أسباب الزيادة الحقيقية فيما يلي: [1]

1 – الأسباب الاقتصادية: جوهر الأسباب الاقتصادية هو زيادة الدخل الوطني للدولة بتطور نشاطها الداخلي أو الخارجي في صورة استثمارات عامة للأموال التي كانت مدخرة ومجمدة أو في صورة تكاليف أو أعباء من ضرائب ورسوم وغيرها، كما يؤدي التوسع في إقامة المشروعات الاقتصادية الهادفة والحصول على إيرادات لخزينة الدولة إلى زيادة النفقات العامة ولعل الأسباب الاقتصادية هي ناتج لتحول مسار الدولة من حارسة إلى متدخلة ثم منتجة فأصبح لزاما عليها أن تقوم بالإنشاء ودعم اقتصادياتها.

2 – الأسباب الاجتماعية: بدأت الدولة تتدخل من الناحية الاجتماعية من أجل إحداث عدالة في توزيع الدخل، وكذلك القضاء على الفقر مما تطلب زيادة حجم النفقات العامة وخاصة مع الزيادة السكانية المستمر والتي تحتاج إلى المزيد من النفقات العامة.

3 – الأسباب السياسية: مع زيادة ونمو العلاقات السياسية الدولية، وزيادة مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدول وزيادة هذه النزاعات والحروب والحاجة إلى التسليح وحماية الحدود، ومع انتشار المبادئ الديمقراطية وإلزام الدولة بالقيام بتقديم العديد من الخدمات للفقراء كان من الطبيعي أن يزداد حجم النفقات العامة.

4 – الأسباب المالية: تعددت مصادر التمويل المالي الدولية والإقليمية وحتى الداخلية، مما أدى إلى تسهيل عملية الإقراض وهذا ما شجع الدول وسهل لها عمليات تمويل خزائنها العامة ليتسنى لها الزيادة في معدلات الإنفاق العام استجابة للمطالب الاقتصادية والاجتماعية.

5 – الأسباب الإدارية: أدت الأسباب الاقتصادية والاجتماعية إلى اتساع نشاط الدولة وتعدد وظائفها هذا لما أدى إلى ضرورة استحداث إدارات عامة ووحدات وزارية وكذا الزيادة في عدد الموظفين والمستخدمين وفي مرتباتهم للقيام بالخدمات والإشراف على الهيئات العامة للدولة ومؤسساتها.

[1]- أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة (المفاهيم و التحليل الاقتصادي والتطبيق)**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2012، ص ص. 54-55.

المطلب الثالث: آلية إصلاح الإنفاق العام

1 – سياسة ترشيد وتقليص الإنفاق العام:

الإنفاق العام هو المال الذي تنفقه إحدى الإدارات والمؤسسات العامة لغرض إشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع الواحد. وإطار هذا الإنفاق العام يضيق ويتسع حسب النظام السياسي والاقتصادي القائم. ففي نظام اقتصاد السوق(النظام الحر) يضيق هذا النطاق، لأن القطاع الخاص هو الذي يقوم بأغلب الأنشطة الاقتصادية، بعكس النظام الاشتراكي حيث يتسع فيه إطار الإنفاق من أجل تلبية الحاجات التي يتولى القطاع العام (الدولة ومؤسساتها) تقديمها للمواطنين في الداخل والخارج. ويعتبر الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية فاعلية التدخل والتأثير على المسار الاقتصادي، لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية محددة. ففي الواقع أن أي نوع من أنواع الإنفاق العام، لابد وأن يكون له نتائج وأثار اقتصادية متراكمة بفعل مكاتر الإنفاق العام(مضاعف الاستثمار) على كل من الطلب الإجمالي(الكلي) وعلى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

- ✓ **ترشيد وتقليص الإنفاق العام:** يتعين على القطاع العام مراعاة حسن التدبير والاقتصاد في نفقاته، وتحاشي الإسراف والتدبير والسعي وراء تحقيق المبدأ الاقتصادي في كل نشاطاته. أي تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة، وذلك باستخدام الأساليب العلمية في كل قراراته. فتبذير الأموال العامة وضياعها يعني نقصها في نواحي أخرى قد تكون أكثر مردودا ونفعا كما أنه يزعزع ثقة المواطنين في القطاع العام (الحكومة)، وإدارته للمال العام. مما يدفعهم إلى التهرب من دفع الضرائب ولهذا فمن واجب الدولة أن تتوخى سياسات رشيدة لتوجيه الإنفاق العام، وإن ثريت في تقرير نفقاتها. إذ يصعب في الكثير من الحالات تخفيض هذه النفقات العامة بعد تقريرها، كما أنه من الصعب على الدولة تخفيض ما يمكن من النفقات العامة والحد منها، بدون أحداث أثار سلبية على الاقتصاد الوطني.
- ✓ **التشريعات الخاصة بتقليص الإنفاق العام:** بالنظر لأهمية الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية، ونظرا لاتساع مجاله في رسم السياسة المالية الاقتصادية، فمن الطبيعي أن يكون الإنفاق العام أثارا مباشرة وغير مباشرة وفعالة على جميع المتغيرات الاقتصادية، التي تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي. وفي سبيل ذلك لابد من إصدار تشريعات في صورة قوانين وقرارات ولوائح وأوامر إدارية إلزامية، لكي تؤدي الدور المناط بها. [1]

[1]- ميثم صاحب عجام، مرجع سابق، ص. 272.

2 – دور الرقابة في الحفاظ على المال العام:

حظيت الرقابة والمتابعة باهتمام الباحثين في مجالي الإدارة والمحاسبة. ذلك أنها وظيفة من وظائف الإدارة والتنظيم لأي نشاط اقتصادي أو اجتماعي. فهي تساهم في تدعيم سياسات(الخطط و البرامج) من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة. وعن طريقها يمكن التأكد من أن الخطط(السياسات) التي تترجم الأهداف، قد نفذت حسب المبدأ الاقتصادي القائل" أكبر المنافع بأقل التكاليف ". وإن الموارد المتاحة قد استغلت بكفاءة عالي، نتيجة لمراقبة عملية التنفيذ والتأكد من أن المؤسسات العامة تعمل نحو تحقيق الأهداف، وحث على تصحيح المسارات، والرقابة والمتابعة لهذا المفهوم هي عملية مستمرة، ملازمة لجميع مراحل التخطيط فهي ركن من أركانه وعنصر من عناصره تبدأ قبل عملية الإعداد والتحضير للخطة وتستمر إلى ما بعد عملية التنفيذ والتشغيل، وإن اختلف نطاقها أو مضمونها أو الأفراد الذين يستحملون عبئها. وطرق المراقبة عديدة ومتنوعة، فمنها أجهزة الرقابة المباشرة وغير مباشرة على المال العام.

أ – أجهزة الرقابة على الإنفاق العام: وهذه الأجهزة تنقسم إلى أنواع عديدة منها:

- ✓ **الرقابة الذاتية على إنفاق المال العام:** تقوم كل وحدة إدارية في الدولة برقابة ذاتية على أعمالها اليومية. ولهذا يطلق عليها الرقابة الذاتية أي أنها تتم من قبل الجهة ذاتها صاحبة العلاقة التي تتولى عملية الإنفاق، وتتم عملية الرقابة من خلال إدارات وأقسام التدقيق والمراجعة الموجودة في الوحدات الإدارية نفسها. وذلك بداية من المراحل الأولى لإعداد مشروع الميزانية إلى مرحلة ما بعد التنفيذ والتشغيل، فجميع مراحل الميزانية تصاحبها عملية المراقبة والمتابعة للتأكد من حسن إدارة الأموال العامة، وذلك في حدود التوجيهات العامة الصادرة من قبل السلطة التشريعية.
- ✓ **الرقابة التشريعية على المال العام:** لا ينحصر دور الهيئات التشريعية في جميع أنحاء العالم في مجرد التصديق على الميزانية العامة للدولة. وإنما يتعدى ذلك إلى الرقابة على تنفيذها كي تتحقق في النهاية من مدى التزام السلطة التنفيذية بالإعتمادات المخصصة في الميزانية. وتعد هذه الرقابة أكثر شمولية وعمومية من الرقابة الذاتية، وذلك لما تتمتع به من رقابة مطلقة. فالرقابة شاملة تتناول جميع نتائج الميزانية العامة للدولة وهي من الناحية المبدئية رقابة لاحقة لكونها تأتي بعد التنفيذ عن طريق فحص الحساب الختامي وإقراره. [1]

[1]- ميثم صاحب عجام، مرجع سابق، ص. 273.

ولكن ذلك لا يمنع أن تمارس الهيئات التشريعية رقابتها أثناء التنفيذ عن طريق تشكيل لجان مالية لها الحق في طلب كافة البيانات والوثائق اللازمة عن سير التنفيذ أتناء السنة المالية.

- ✓ **الرقابة المستقلة على المال العام:** نظرا لان الرقابة الذاتية تعتبر رقابة السلطة التنفيذية على نفسها. إذا فهي رقابة غير حازمة ومن ثم لم تعد كافية في الدول المتقدمة لتأكد من حسن التصرف في الأموال العامة، وذلك نظرا لما كشفة عنه معظم التطبيقات المالية المعاصرة فترك الإدارات تراقب نفسها بنفسها لم يعد أمرا مقبولا وذلك لكثرة ما لوحظ من مظاهر التسيب بل والانحراف المالي والذي يعد مصدرها الأول انعدام الإشراف والرقابة الفعالة على السلطة التنفيذية عند قيامها بالتنفيذ الميزانية، كما وأن عدم دراية غالبية أعضاء السلطة التشريعية بالأصول العلمية للرقابة التشريعية وعدم توفر الخبرة اللازمة من قبل هذه السلطة لممارسة هذا العمل.
- ✓ **الرقابة الشعبية على المال العام:** تعتبر الرقابة الشعبية نوع من أنواع الرقابة الجيدة لضمان حسن إدارة الأموال العامة، إذ نجدها في كثير من دول العالم سبب في إجراء تعديلات وزارية ومحاسبية المتلاعبين بالمال العام، والجدير بالذكر أن هذا النوع من الرقابة يكون أكثر فعالية وتأثيرا كلما تمتع الأفراد بحرية الرأي وأوجه الرقابة الشعبية متعددة:
  - رقابة الأفراد والمؤسسات.
  - رقابة من قبل النقابات والمؤتمرات المهنية.
  - رقابة من قبل أجهزة الإعلام.[1]

[1]- ميثم صاحب عجام، مرجع سابق، ص. 291.

خلاصة الفصل

تبرز النفقات العامة أحد أهم أدوات السياسة المالية والتي تعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أنها تكون في شكل مبالغ نقدية تنفقها الدولة لتحقيق المنفعة العامة.

وسياسة الإنفاق العام وقصد تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة فإنها تخضع إلى جملة من المحددات والضوابط، التي تعد دستور النفقة العامة وذلك تجنبا لعدم الرشادة ونقص الفعالية، لكن ذلك لم يمنع من زيادة حجم النفقات العامة بسبب تعدد الحاجات العامة التي لا حدود لها، حيث تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

وبالتالي يتوجب على القطاع العام مراعاة حسن التدبير والاقتصاد في نفقاته بحيث تساهم تلك النفقات في خلق المنفعة لمختلف أفراد المجتمع وتفعيل النشاط الاقتصادي، لذلك وضع آلية لإصلاح الإنفاق العام.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية وأثر الإنفاق العام عليها

تمهيد

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم التحديات التي تشغل الدول سواء المتقدمة أو النامية، وتعد وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين مختلف الدول، والتنمية الاقتصادية تشمل عدة مجالات وأبعاد، وهناك العديد من مؤشرات التنمية الاقتصادية كالاستهلاك والدخل القومي الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار، حيث أن هناك تأثيرا بارزا للسياسة الإنفاق العام على هذه المؤشرات. وهدفنا من هذا الفصل هو إظهار مفاهيم وعموميات حول التنمية الاقتصادية و ذلك في المبحث الأول أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية وقد تم تسليط الضوء على كل من الاستثمار والبطالة والتشغيل أما فيما يخص المبحث الثالث فتناولنا فيه آثار الإنفاق العام بصفة عامة ثم أثره على الاستثمار، وأخيرا البطالة والتشغيل.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية من أهم التحديات التي تشغل الدول سواء المتقدمة أو النامية، وهذا لأنها الوسيلة التي تسمح بتحسين مستوى معيشة الأفراد وتقوية الاقتصاد الوطني بشكل يعزز مكانة الدولة وقوتها ويسمح بالاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

التعريف الأول: التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي لفترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المِؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشائها.[1]

التعريف الثاني: التنمية الاقتصادية مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير معتمدة وموجهة لتغير بنية وهيكل الاقتصاد القومي وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.[2]

التعريف الثالث: هي عملية تغيير أو تطور هيكلي (بنياني) للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.[3]

من التعارف السابقة نستنتج مفهوم التنمية الاقتصادية:

هي مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير الموجهة لتطوير الهيكل الاقتصادي القومي للمجتمع بمختلف أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية وذلك بزيادة الناتج القومي لفترة معينة حيث يستفيد من هذه الأخيرة اغلب أفراد المجتمع.

بعد تعريفنا للتنمية الاقتصادية نشير إلى انه هناك اقتران بين النمو والتنمية.

اقتران النمو بالتنمية الاقتصادية:

النمو الاقتصادي ليس بالضرورة قرين لحدوث التنمية، قد يحدث نمو دون تحقيق الأهداف التنموية وذلك لأسباب عدة من أبرزها:[4]

أ – حدوث نمو اقتصادي دون أن يواكب ذلك التحولات الجوهرية في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياسية، وبذلك لا يحدث الأثر المرجو الصانع للتنمية؛

---

[1] ـ محمود الوادي وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2007، ص. 332 .

[2] ـ محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي (تحليل نظري و تطبيقي**، دار المسيرة، عمان، الأردن،2007، ص.262.

[3] ـ خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي (بين النظرية و التطبيق)** ، دار وائل، عمان، الأردن ،2014 ص. 382.

[4] ـ نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)**، دار الحامد، عمان، الأردن، 2006، ص.314.

ب – قد يحدث نمو اقتصادي في ظل خلل في التوازن القطاعي كنمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية، مما ينعكس بإحداث آثار تضخمية للسلع الحقيقية وما يخلق ذلك من آثار سلبية على العملية التنموية، أو قد يحدث النمو الاقتصادي في ظل عدم توازن التوزيع الإقليمي للخدمات والإنتاج داخل البلد الواحد؛

ج – حدوث نمو اقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتوزيع واسع شعبيا للدخل، أو إذا جاء النمو الاقتصادي في سياق المزيد من الاعتماد على الخارج.

بالرغم من أن هناك اقتران بين النمو والتنمية الاقتصادية إلا أنه هناك فرق بينهما:[1]

حيث أن مصطلح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستثمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية الاقتصادية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن، والنمو يحدث عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي.

ثانيا: أهمية التنمية الاقتصادية

تكمن أهمية التنمية الاقتصادية فيما يلي: [2]

1 –التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة:

حيث أن التنمية الاقتصادية ضرورية للدول النامية لتقليل حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة،

ومن هذه العوامل الاقتصادية التي ساعدت على تقليل الفجوة ما يلي:

أ – مجموعة العوامل الاقتصادية:

– التبعية الاقتصادية للخارج؛

– ضعف البنيان الزراعي و الصناعي؛

– نقص رؤوس الأموال؛

– انتشار البطالة بإشكالها المختلفة؛

– استمرارية أزمة المديونية الخارجية؛

– زيادة إنتاج النمو الواحد؛

– استمرارية انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة.

ب – العوامل غير الاقتصادية:

. انخفاض المستوى الصحي؛

– سوء التغذية؛

---

2 ـ عظيم أسماء، **التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1988** ، مذكرة ماستر، تخصص علوم سياسية، جامعة سعيدة، 2017، ص. 17 .

[2] ـ حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)** ، دار وائل، عمان، الأردن، 2007 ، ص. 262 .

- ارتفاع نسبة الأمية؛
- الزيادة السكانية الهائلة؛
- انخفاض مستوى التعليم.

2 - التنمية الاقتصادية أداة ووسيلة للاستقلال الاقتصادي:

حيث مجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عليه انقضاء حالة التبعية هذه إذا استمرت هياكلها وآلياتها، بل أن التعامل التكنولوجي المالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها، وهنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية لتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة أي يجب إحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستقلال الموارد المتاحة في الدول استغلالا صحيحا.[1]

ثالثا: أهداف التنمية الاقتصادية

يمكن عرض أهداف التنمية الاقتصادية في النقاط التالية: [2]

- العمل على إحداث تحسن ملموس في مستوى معيشة الأفراد والعمل على زيادة نصيبهم من الدخل القومي، ويتزامن هذا الهدف مع جعل معدل النمو في الدخل القومي يفوق معدل النمو في السكان؛
- محاولة القضاء على ظاهرة التخلف والفقر، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة أو الأقل دخلا؛
- محاولة تطوير الإنتاج الأولي وتحويله إلى صناعات متعددة، وهو ما يعني تأسيس صناعات ثقيلة تزيد من الناتج القومي أو العمل على تنويع الإنتاج في الاقتصاد؛
- العمل على تقدم المجتمع ورفع مستويات الإنتاج من خلال تنمية المهارات والطاقات البشرية؛
- العمل على زيادة معدل النمو في الدخل القومي، كونه يعد المصدر الرئيسي للادخار؛
- العمل على تقليل التبعية الاقتصادية للخارج؛
- إحداث التغيرات الهيكلية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛
- توسيع الطاقة الإنتاجية واستغلالها، والقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة بزيادة مستوى الأداء الاقتصادي وزيادة المستوى المعيشي للسكان؛
- العمل على زيادة معدل الإنتاجية الكلية للاقتصاد، والعمل على تخفيض معدلات البطالة بإتباع سياسات اقتصادية قادرة على خلق فرص العمل الجاذبة.

---

[1] - مزيتي آمال، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر من 2005إلى 2014**، مذكرة ماستر،تخصص مالية وبنوك، 2016، ص. 13 .

[1] - إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة (التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي)**، دار صفاء، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2015، ص - ص. 356 -357.

المطلب الثاني: أسس التنمية الاقتصادية

أولا: مجالات ومعايير التنمية الاقتصادية

1 – مجالات التنمية الاقتصادية: تشمل التنمية الاقتصادية المجالات التالية:[1]

– السياسة التي تتعهد بها الحكومات لتلبية الأهداف الاقتصادية لعملية التنمية مثل استقرار الأسعار مع معدل تشغيل مرتفع وتوسيع القاعدة الضريبية واستمرارية النمو واستدامته، وتشمل الجهود المبذولة من الدولة في السياسات المالية والنقدية والتجارة الخارجية والسياسة الضريبية وتنظيم المؤسسات المالية والنقدية؛

– السياسات والبرامج التي توفر البنية التحتية والخدمات اللازمة للمجتمع مثل: الطرق والجسور والحدائق والإسكان الميسور لمنع الجريمة والمخدرات والتعليم؛

– السياسات والبرامج اللازمة الموجهة من قبل الدولة ويكون لها دور فاعل لخلق فرص عمل سريعة ومستمرة مع تزايد السكان في النشاطات المالية والتجارية والتسويق والتنظيم وتطوير الأحياء السكنية وتشجيع استثمارات في مشروعات صغيرة ومشاريع الإسكان (قطاع الإنشاءات) والاهتمام بنقل التكنولوجيا.

2 – معايير التنمية الاقتصادية:

ويقصد بها الأسس التي نقيس من خلالها مدى تحقيق التنمية لأهدافها، وهناك نوعان من هذه المعايير:

أ – المعايير الاجتماعية:

وتشمل أثر عملية التنمية على حياة الفرد مثل انخفاض معدل الوفاة، تحسن الوضع الصحي، وتحسن الحاجات الأساسية.

ب – المعايير الاقتصادية:

وتشمل المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على حياة الفرد مثل: زيادة الإنتاجية وارتفاع معدلات الدخل القومي والذي يعتبر من أهم المعايير في قياس التنمية.[2]

ثانيا: أبعاد التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أبعاد عدة يمكن إيجازها في الأتي: [3]

---

[1] ـ طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري، **مدخل إلى علم الاقتصاد (التحليل الجزئي و الكلي)**، دار وائل ، عمان، الأردن، 2009، ص. 468.

[2] ـ محمود الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص. 332.

[3] ـ مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل، عمان، الأردن، 2007، ص. 131..

1- البعد المادي للتنمية (الاقتصادي):

إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال، الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية وعلى النحو الذي يحقق زيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلي وهذا ما يعرف بجوهر الإنتاج.

2 - البعد الاجتماعي للتنمية:

إن البعد الاجتماعي للتنمية في التغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخول، وتغيرت النظرة إلى الفقر وأصبح ينظر له بأنه مرتبط بالبطالة، وأصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو وبذلك التنمية هي تنمية الإسكان.

3 - البعد السياسي للتنمية:

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها أيديولوجية وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال إن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة، فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

4 - البعد الدولي للتنمية:

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي، وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة 1961 تسمية عقد التنمية الأول والذي استهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي يبلغ سبعة بالمائة كما شهد عقد الستينات نشئت منظمة ألغات أي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية وكذلك نشأة منظمة الأونكتاد أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤ، ثم جاء عقد التنمية الثاني من الفترة (1970 إلى 1980)استهدف معدل سنوي للنمو يبلغ ستة بالمائة إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية، ولهذا نجد بأن التفاوت في الدخول فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يزداد مع الزمن. [1]

[1] - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص.134 .

5 . البعد الحضاري للتنمية:

يشير مفهوم التنمية إلى كل جوانب الحياة ويؤدي إلى مولد حضارة جديدة، ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية والتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية وتكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية. [1]

[1] ـ مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص. 134

ثالثا: متطلبات التنمية الاقتصادية

وتكمن في النقاط التالية:[1]

1 – خلق الإطار الملائم لعملية التنمية:

ويتمثل هذا الإطار في إيجاد تغيرات متعددة تشمل جميع المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية في المجتمع، فعلى صعيد المجال السياسي تتطلب التنمية وجود سلطة سياسية نابعة عن المجتمع وتؤمن بمفهوم التنمية الاقتصادية، وعلى مستوى عالي من الوطنية والانتماء التي تؤهلها لتحقيق هذا الهدف. وفي المجالين الاجتماعي والثقافي تتطلب التنمية الاقتصادية إحداث تغيرات جوهرية في نظام التعليم القائم لمواكبة التطور الصناعي والتكنولوجي كما تتطلب وجود كفاءات إدارية وتنظيمية مناسبة أيضا.

2 – التصنيع:

يعتبر التصنيع أساس عملية التنمية الاقتصادية ومظهر من مظاهر الدولة وعظمتها.

من أهم الأسباب التي تدعم الاهتمام بعملية التصنيع أبرزها ما يلي:

– الاعتقاد بأن هناك علاقة سببية بين التصنيع والتقدم التكنولوجي وفقا لتجارب الدول المتقدمة والصناعية التي نجحت في ثورتها الصناعية؛

– الاعتقاد بأن القطاع الصناعي هو بطبيعته أكثر ديناميكية من القطاعات الأخرى؛

– الاعتقاد بأن الصناعة تلعب دورا في مجال تثقيف وتدريب الأيدي العاملة بشكل يفوق القطاعات الأخرى؛

– الاعتقاد بأن الطلب على المنتجات الصناعية يزداد بسرعة أكثر من الطلب على المنتجات الأولية.

3 – زيادة حجم الاستثمار:

التنمية الاقتصادية تقضي بتوفر المواد والتجهيزات الرأس مالية اللازمة لها، لذلك فهي بحاجة إلى الموارد المالية اللازمة لامتلاك هذه التجهيزات وعليه بات من الضروري زيادة حجم الاستثمار في الدول النامية من خلال التصنيع.

[1] ـ إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سابق، ص ـ ص. 361 - 362.

المطلب الثالث: استراتيجيات، سياسات وعوائق التنمية الاقتصادية

أولا: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

ويمكن عرضها في ما يلي: [1]

1 – إستراتيجية التركيز على الاستثمار وتراكم رأس المال (الاستثمارات الضخمة):

يعرف التراكم الرأسمالي على أنه العملية التي يترتب عليها زيادة في حجم رأس المال المتاح، وتمر عملية التراكم الرأسمالي في ثلاث مراحل:

- ✓ لابد من زيادة حجم الادخار الحقيقي؛
- ✓ تتطلب وجود مؤسسات مالية قادرة على جمع الادخار من مصادره المختلفة ووضعها تحت تصرف المستثمرين؛
- ✓ يتطلب اخذ قرار الاستثمار الذي يحول الأموال المدخرة إلى إضافات حقيقية في حجم رأس المال المتاح، وبالتالي الطاقة الإنتاجية التي يتمتع بها الاقتصاد.

2 – إستراتيجية التصنيع:

وهي تشمل مجموعة من الاستراتيجيات:

أ – إستراتيجية الدفعة القوية والنمو الاقتصادي:

يعتبر" روزنتين" و"رودان" (Rosentein . Rodan) كأبرز أنصار الدفعة القوية للدولة إلى تخطيط وتنفيذ برنامج استثماري ضخم في المناطق المتخلفة، بحيث توجه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض، وبشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها في حين أن كلا منها على انفراد لم يكن يملك مثل هذه الجدوى.

أما إستراتيجية النمو المتوازن فهي على غرار إستراتيجية الدفعة القوية، حيث يرى"نركسه"أنه لا يمكن للدول النامية الخروج من حالة التخلف إلا بإتباع إستراتيجية النمو المتوازن وتنفيذ برامج استثماري ضخم يوجه لكسر الحلقة المفرغة للتخلف عند نقطة الاستثمار.

[1] ـ مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص. 221.

ب – إستراتيجية النمو غير المتوازن: يرى" سنجر"(Singer) أن الدول النامية من الأحسن أن تتبع إستراتيجية النمو غير المتوازن تكون قائمة على توجيه الموارد المتاحة إلى الاستثمار في المجالات التي من شانها زيادة مرونة الإطار الاقتصادي القائم، وبحيث تزداد استجابته كلما توسعت الأسواق وازداد الطلب، ويعتبر "هيرشمان" رائد هذه الإستراتيجية حيث يرى بأن التنمية تتم من خلال ما تحدثه الاستثمارات الموجهة للقطاعات الإستراتيجية أو الرائدة من ضغوطات على الدولة والقطاع الخاص للاستجابة إلى الاختناقات التي تبرز في مختلف القطاعات.

يتفق "هيرشمان" و"تركسه" على أهمية التكامل بين الصناعات وعلى ضرورة اللجوء إلى الدفعة القوية لتحريك الدول المتخلفة من حلقتها المفرغة، لكن هذه الدفعة القوية يجب أن تتركز في قطاعات وصناعات إستراتيجية محددة بحيث يكون أثرها حاسما في تحفيز استثمارات أخرى مكملة بدلا من تشتيتها على جهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها.

ج – إستراتيجية إحلال الواردات:

وهي تمثل محاولة من الدول النامية للتصنيع الاستراتيجي للسلع الاستهلاكية التي اعتادت على استردادها. تتطلب هذه الإستراتيجية بداية التقليل الشديد من استيراد السلع المشابهة لمنتجات الصناعات المنوي إقامتها في الدول النامية، وذلك عن طريق فرض حماية جمركية عالية على المنتجات الوطنية من شانها أن تفقد السلع الأجنبية المشابهة لميزتها التنافسية.

د – إستراتيجية التصنيع الثقيل: (النموذج الروسي).

يفضل الماركسيون إعطاء الأولوية في الاستثمارات لقطاع الصناعات الثقيلة التي تنتج الآلات والمعدات، لأن زيادة الطاقة الإنتاجية في القطاع المذكور تعمل زيادة الطاقة الاستيعابية لاستثمارات إضافية في الاقتصادي الوطني، وتعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية في قطاع الصناعات الثقيلة على تزويد قطاع الصناعات الاستهلاكية بما تحتاجه من آلات ومعدات.[1]

هـ – الإستراتيجية الزراعية والريفية:

يرى أنصار هذه الإستراتيجية أن النمو الصناعي لأي دولة لا يمكن أن يستمر ما لم يتناسب معدل القطاع الصناعي مع معدل نمو القطاع الزراعي. حيث لابد من القيام بعملية شاملة للإصلاح الزراعي من خلال خلق إطار مؤسسي يشمل القواعد والإجراءات المتعلقة بالحقوق والواجبات المتعلقة بتملك واستخدام الأراضي الزراعية والتي من شانها المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المختلفة.

[1] - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص. 222 .

و – إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية:

ينادي أنصار هذه الإستراتيجية بضرورة فهم التنمية الاقتصادية على أنها تشمل بالإضافة إلى الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، تخفيض عدد العاطلين عن العمل والذين يعيشون في فقر مطلق وتقليص مستمر في فجوة الدخل بين الفئات الاجتماعية وكذلك في تلبية الحاجات الأساسية المادية المتمثلة بحد أدنى مقبول من المآكل والمياه غير الملوثة، المسكن والتعليم الأساسي والعناية الصحية.

ويضيف البعض أيضا أن هدف التنمية الاقتصادية هو تحقيق الحاجات الأساسية غير المادية مثل التحصيل العلمي، حرية الكلمة، الاعتماد على الذات.

ثانيا: سياسات التنمية الاقتصادية

تتمثل سياسات التنمية الاقتصادية فيما يلي:[1]

1 – السياسة النقدية والتنمية الاقتصادية:

يقصد بالسياسة النقدية النشاطات التي يقوم بها البنك المركزي والمصممة للتأثير على المتغيرات النقدية مثل: عرض النقد وأسعار الفائدة، ويرتبط عرض النقد بمستوى النشاط الاقتصادي ارتباطا مباشرا حيث يؤدي التوسع النقدي إلى تحفيز التوسع في النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة القدرة الشرائية لاستهلاك السلع والخدمات.

وتلعب السياسة النقدية في البلدان النامية دورا مهما في تعجيل التنمية من خلال التأثير على توفير تكاليف الائتمان والسيطرة على التضخم والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات، وتعمل السياسة النقدية في الاتجاهات التالية:

- ✓ تأمين الهيكل المرغوب لأسعار الفائدة؛
- ✓ تحقيق التوازن المطلوب بين الطلب على النقود وعرضها؛
- ✓ توفير الائتمان المطلوب للتوسع الاقتصادي المرغوب وتوجيه الائتمان نحو المستخدمين؛
- ✓ خلق وتوسيع وتطوير المؤسسات التمويلية؛
- ✓ إدارة الدين العام.

2 – السياسة المالية والتنمية الاقتصادية:

السياسة المالية بالمعنى العام تعني كيفية استخدام الضرائب والإنفاق العام والاقتراض العام من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وفي البلدان النامية قد بدأت حكومات هذه البلدان باستخدام السياسة المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال التعجيل في معدل التكوين الرأسمالي وليس لتحقيق الاستقرار في معدل النمو الاقتصادي، ولذلك فان البلدان النامية بدأت

[1] ـ مدحت القريشي، نفس المرجع السابق، ص. 227.

تستخدم وسائل السياسة المالية لتوجيه النشاط الاقتصادي والمحافظة على التوازن الداخلي وضبط الطلب على مختلف أنواع السلع والخدمات وحماية الإنتاج المحلي والسيطرة على التضخم.

وللسياسة المالية جملة من الأهداف أهمها:

- ✓ زيادة معدل الاستثمار؛
- ✓ زيادة فرص العمل؛
- ✓ تشجيع الاستقرار الاقتصادي؛
- ✓ مواجهة مشكلة التضخم وإعادة توزيع الدخل القومي.

3 – السياسات التجارية والتنمية الاقتصادية:

أ – التجارة والتنمية:

إن التجارة يمكن أن تكون حافزا للنمو الاقتصادي السريع وقد ثبت هذا من خلال تجارب بلدان مثل: ماليزيا وتايلاند والبرازيل والشيلي وتايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية، ذلك لأن الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة يمكن أن يوفر محفزا مهما للانتفاع الأكبر من الموارد الرأسمالية والبشرية العاطلة، كما أن عوائد الصرف الأجنبي المتنامية الناجمة عن الأداء الجيد للصادرات توفر الإمكانية التي تستطيع بواسطتها البلدان النامية من تنمية مواردها المادية والمالية.

والخلاصة أنه عندما تتوفر الفرص للانتفاع من التبادل فإن التجارة الخارجية يمكن أن تكون محفزا مهما للنمو الاقتصادي. [1]

ب – السياسات التجارية:

السياسات التجارية هي إجراءات تتخذها الدولة لتنظيم التجارة الخارجية وعلاقات التصدير والاستيراد مع الخارج، حيث تعتبر ذات أهمية كبيرة وخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية في توفير الفائض الاقتصادي، ويتعين على البلدان النامية أن توجه التجارة بالشكل الذي يجعلها مكملا للجهود التنموية المحلية، ولا يمكن للتجارة أن تعمل كمحرك للنمو الاقتصادي في ظل الظروف المتغيرة وفي أحسن الأحوال أنها تستطيع أن تكمل الجهود المحلية للتنمية.

ثالثا: عوائق التنمية الاقتصادية

ويمكن تقسيمها إلى عدة مجموعات على النحو التالي:[2]

1 – المعوقات الاقتصادية: من أهم العقبات الاقتصادية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية ما يلي:

---

[1] ـ مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص. 229.

[2] ـ علاء فرج الطاهر، **التخطيط الاقتصادي** ، دار الراية، عمان ، الأردن، 2011، ص. 112.

- ✓ تبني أنظمة وسياسات وبرامج اقتصادية لا تناسب الإمكانات التي تتسم بها الدول النامية.
- ✓ نذره رؤوس الأموال وخاصة المستثمرة منها بالنسبة لعدد السكان وهجرة رؤوس الأموال بسبب انعدام البيئة الجاذبة للاستثمار في الدول النامية.
- ✓ ضعف التخطيط وفشل الخطط الاقتصادية في تبني نماذج تنموية مناسبة لحالة الدول النامية.

2 . المعوقات الاجتماعية ومن أبرزها:

- ✓ معدلات النمو السكاني المرتفعة وعلاقة ذلك بتوزيع الموارد الطبيعية أو الثروة المادية في الدولة.
- ✓ محدودية التعليم وندرة المهارات الفنية والإدارية وعدم كفاءة الجهاز الحكومي للقيام بالنشاط الإنتاجي.
- ✓ وجود أنظمة اجتماعية من أيام الاستعمار معيقة للتنمية بل وتعتبر حاجزا أمامه.
- ✓ عدم العدالة في توزيع الدخل الوطني بين العناصر المكونة له.

3- **المعوقات الخارجية** : ومن أهمها: [1]

- ✓ سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى على السوق الدولية؛
- ✓ اعتماد الدول المتخلفة على التخصص في تصدير سلعة أو مادة واحدة بشكل آخر بالتوازن القطاعي؛
- ✓ الاستغلال الاحتكاري للتكنولوجيا من فنون ومعدلات إدارية؛
- ✓ الأنظمة السياسية التي ترتبط بعلاقات تبعية مع الدول المتقدمة وعدم وجود قيادة سياسية واعية ومخلصة للوطن وإيمانها الكامل بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي جهد وطني في جميع المجالات.

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية مجموعة من المؤشرات تتأثر بالإنفاق العام، حيث أن لكل مؤشر أهدافه وأهميته في النشاط الاقتصادي. وكل مؤشر يؤثر ويتأثر بالمؤشرات الأخرى لكون الهدف منها هو تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة في جميع المجالات.

المطلب الأول: بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية

هناك العديد من مؤشرات التنمية الاقتصادية من بينها ما يلي:[2]

[1] ـ علاء فرج الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص. 113.
[2] ـ إسماعيل عبد الرحمان وحربي عريقات، مرجع سابق، ص 117.

1 – الاستهلاك:

يعتبر الاستهلاك الهدف من النشاط الاقتصادي وهو أيضا المحرك وذلك بتأثيره الديناميكي على الإنتاج، وكما هو معروف فإن العائلات تستعمل دخلها لإشباع حاجاتها من السلع والخدمات غير أن عملية الاستهلاك ليست مقتصرة على العائلات ولكن كل الأعوان الاقتصاديين يقومون بها وإنما تختلف في الهدف ونوع الاستهلاك.

2– الدخل القومي:

الدخل القومي هو كافة الدخول التي يتم توزيعها في الاقتصاد مقابل المساهمة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة والتي هي عادة سنة، وهذا يعني استبعاد كافة الدخول التي لا تحقق نتيجة أو مقابل المساهمة هذه أو تلك التي لا تحقق في الفترة المعينة، ولذلك فان ما يتم حسابه ضمن الدخل القومي هو الدخول التي تتحقق مقابل المساهمة في إنتاج السلع والخدمات وأن يتم هذا في الفترة المعينة.

3– الاستثمار:

هو عبارة عن جزء من الدخل لا يستهلك وإنما يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية، بهدف زيادة الإنتاج أو المحافظة عليه، مع الأخذ بالاعتبار الإضافة إلى المخزون السلعي. ويعتبر الاستثمار الوجه الثاني من أوجه الفعاليات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد وغالبا تتخذ قرارات الاستثمار من قبل مجالس الإدارة والمدراء التنفيذيين في القطاعين العام والخاص وأصحاب المشاريع الصغيرة الفردية.

4 – البطالة:

إن أدق تعريف للبطالة هو أن العاطلين عن العمل هم القادرون والمؤهلون على العمل والمستعدون للقيام به ولكنهم عاجزون عن العثور عن العمل المناسب.

5– الناتج المحلي القومي:

هو عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي أفراد مجتمع معين وخلال السنة عادة، والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، سواء كانوا مواطني البلد أو من الأجانب وهذا يعني أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد، و في الحقيقة فانه يمكن التحويل من الناتج القومي إلى الناتج المحلي من خلال الاعتماد على المفاهيم المطروحة لكل منهما. [1]

[1] - فليح حسن، مرجع سابق، ص. 27.

المطلب الثاني: ماهية، محددات وتصنيفات الاستثمار

تسعى الدولة من خلال توجيه الموارد المتاحة إلى تعظيم المنفعة أو التنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار.

أولا: ماهية الاستثمار

اهتم الباحثون الاقتصاديون بالاستثمار فاختلفوا في تعريفه وفي حصر أهدافه نظرا لتعدد مجالات الاستثمار.

1 – مفهوم الاستثمار:

– يعرف الاستثمار اقتصاديا بأنه:" ذلك الجزء من السلع النهائية الذي يضاف إلى رصيد السلع الرأسمالية والذي يحل محل السلع الرأسمالية التي أهتلكت، فهو ذلك الجزء من السلع الذي لم يستهلك".[1]

– أما محاسبيا:" فينظر إلى الاستثمار على أنه تلك الوسائل المادية والقيم غير المادية ذات المبالغ الضخمة التي اشترتها أو أنشأتها المؤسسة ليس من أجل بيعها بل لاستخدامها في نشاطها لمدة طويلة".[2]

2– أهداف الاستثمار:

تكمن أهداف الاستثمار في النقاط التالية:[3]

– **تحقيق العائد الملائم:** مهما كان نوع الاستثمار فإن الهدف الأساسي من توظيف الأموال تحقيق عائد ملائم وربح مناسب يعملان على استمرارية المشروع، لأن تعثر الاستثمار ماليا يدفع بصاحبه للتوقف عن التمويل وربما تصفية المشروع بحثا عن مجال أكثر فائدة.

– **تكوين الثروة وتنميتها:** ويتحقق ذلك عندما يقوم الفرد بالتضحية أو التخلي عن الاستهلاك الحالي أو الجاري على أمل تحقيق أو تكوين ثروة وتنمية تلك الثروة.

– **المحافظة على قيم الموجودات:** التي يمتلكها المستثمر أو يحقق له التصرف فيها وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة من الاستثمار وما يمكن أن تتعرض له هذه الموجودات للتأثيرات السلبية لهذه المخاطر، وتعد المحافظة على الموجودات من بين الأهداف العامة الأساسية للاستثمار.

– **تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجيات:** يحرص المستثمر على توفير سيولة نقدية وذلك من تسديد تكاليف الاحتياجات التشغيلية التي يحتاجها في استثماره، ولا

---

[1] ـ سلمان مصطفى، حسام داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، عمان، دار المسيرة، 2000، ص. 115.

[2] ـ محمد الطيب ذهب، **دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر، دراسة حالة الجزائر 2001 - 2014** ، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد عمومي، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2015، ص. 27.

[3] ـ أحمد زكريا صيام، **مبادئ الاستثمار**، الطبعة الثانية، دار المناهج،عمان ،الأردن ،2003 ،ص. 20.

تعد السيولة المحور الاستراتيجي لاهتمام المستثمر الاعتيادي، إلا أنها ضرورية كجزء من الموارد المتاحة. [1]

ثانيا: محددات الاستثمار وأهميته

يعد الاستثمار من أهم مقومات النمو الاقتصادي بالنسبة للدول لدى تسعى كل الدول إلى النماء الاستثماري وزيادته.

1 – محددات الاستثمار:

تحكم الاستثمار مجموعة من المحددات أهمها: [2]

أ – الاستثمار ومعدل الفائدة: يتحقق الكثير من الإنفاق الاستثماري عن طريق الاقتراض حيث يعبر سعر فائدة القروض الممنوحة للمستثمرين في الأسواق النقدية عن نفقة اقتراض النقود مما يسمح للاستثمار بالإقدام على الجانب المربح المتوقع أو يتناسب عكسيا مع معدل الفائدة.

ب – الاستثمار والتوقع: حيث يساهم الاستثمار في إنتاج المنتجات لابد أن تستغرق بعضا من الوقت، حيث لا يرى رجل الأعمال الذي يوسع الطاقة الإنتاجية لمنشأته ثمار استثماره المباشرة، بل يتوزع ذلك على عدة سنوات، أي أن القرار الاستثماري الذي يصدره المستثمر هو تصرف يتم بناءه عن الثقة في المستقبل. ومن هنا فلو انزلق رجل الأعمال إلى الخطأ في التوقعات فإنه يمكن أن يتعرض لخسائر جسيمة.

ج – الاستثمار ومستوى الأرباح: تدل الدلائل على أن خطط الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت للمعدات الرأسمالية تتجاوب مع مستوى الطلب على السلع بدرجة أكبر من تجاوبها مع أسعار الفائدة.

د – الاستثمار ومعدل التغير في الدخل: لا يتأثر الاستثمار بمستوى الدخل القومي بقدر ما يتأثر بمعدل الدخل القومي، ويفسر ذلك بأن ارتفاع مستوى الدخل القومي يرافقه زيادة في إنتاج السلع لتغطية الزيادة في الطلب، حيث تتطلب الزيادة في السلع الاستهلاكية زيادة الطاقة الإنتاجية والتي تعبر الزيادة في الاستثمار في انخفاض الدخل القومي يحدث العكس. [3]

---

[1] ـ هوشيار معروف، **الاستثمار والأسواق المالية**، دار صفاء، عمان، الأردن ،2003 ،ص. 21.

[3] ـ بلال لوعيل، **دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر 3 ،2014، ص. 6 .

[3] ـ حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث ،القاهرة ،مصر،دون سنة ،ص. 49 .

2 – الأهمية الاقتصادية للاستثمار:

يحتل الاستثمار أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي لعدة أسباب :[1]

- ✓ يعتبر واحدا من أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية، وهذا ما أثبتته الكثير من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وهو من أحد العوامل الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ يعتبر واحدا من المكونات الرئيسية للطلب الكلي والإنفاق القومي؛
- ✓ يتميز الإنفاق الاستثماري عن الأنواع الأخرى للإنفاق بأنه شديد التقلب، عدم الاستقرار نظرا لكمن التغيرات التي تحدث في قطاع السلع الرأسمالية تكون أسرع بكثير من التغيرات التي تحدث في قطاع السلع الاستهلاكية والخدمات؛
- ✓ مساهمة الاستثمار في امتصاص البطالة من خلال استخدام عدد من الأيدي العاملة ؛
- ✓ مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي، وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج ما يعمل على تخفيض تكلفة السلع والخدمات المقدمة للمستهلكين؛
- ✓ مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع، لأنه عادة ما يصاحب الاستثمار إقامة وبناء الجسور أو شق الطرق؛
- ✓ يساهم الاستثمار في تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع لا وذلك بتوفير وتأمين الحاجيات للمواطنين من سلع أساسية وكمالية والتخلص من التبعية الاقتصادية.
- ✓ تساهم الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة، وذلك من خلال المداخيل التي تقوم باستحداثها وما يترتب عليها من ضرائب ورسوم وتقوم الدولة باستعمال هذه الحصيلة لتغطية النفقات العامة؛
- ✓ يساهم الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال انجاز المشروعات التي تحقق هذه السياسة.[2]

ثالثا: تصنيفات الاستثمار

يمكن تصنيف الاستثمار إلى:[3]

1 – الاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي:

أ – **الاستثمار الإجمالي:** يمثل القيمة الإجمالية للسلع الرأسمالية الجديدة المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة عادة سنة.

---

[1] ـ بوطقيس خالد، **دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001_2013** ،مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك ،المركز الجامعي ميلة ،2015 ،ص. 3 .

[2] ـ محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص. 113 .

[3] ـ بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي (نظريات، نماذج، وتمارين محلولة)** ،دار العلوم ،عنابة ،الجزائر،2007 ، ص ـ ص. 123-124.

ب – الاستثمار الصافي: هو عبارة عن الاستثمار الإجمالي ناقص الاهتلاك، حيث أن السلع الرأسمالية التي يتم استخدامها خلال سنة تهتلك ولذلك لابد من طرح الاهتلاك والحصول على الاستثمار الصافي.

2 – الاستثمار المستقل والاستثمار التبعي:

يتمثل الاستثمار المستقل عن الدخل في تقدم أساليب التسيير والتنظيم، التقدم الفني والتكنولوجي ومستوى المعرفة وتقنية الإنتاج.

كل هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر في تغير حجم الدخل الوطني، أما الاستثمار التبعي يجعل الدخل الوطني يرتبط بحجم الاستثمار، حيث أن كل زيادة في حجم الدخل سوف تؤثر في الاستثمار.

3 – الاستثمار الحقيقي (الاقتصادي) والاستثمار الظاهري:

يتمثل الاستثمار الحقيقي في الاستثمار الاقتصادي أي الإنفاق على السلع الرأسمالية الجديدة، في حين أن الاستثمار الظاهري هو عبارة عن الاستثمار المالي في الأسهم والسندات أو الاستثمار المصرفي.

4 – الاستثمار العمومي والخاص:

أ – الاستثمار العمومي: هو ذلك الاستثمار الذي يخضع مباشرة لسلطة الحكومة ويلي احتياجات اقتصادية واجتماعية ولا يضع الربح في المقام الأول.

ب – الاستثمار الخاص: فهو يخضع لسلطة الاستثمار الخاص مباشرة ويضع الربح في المقام الأول، وإذا كنا في نظام اقتصادي حر يجب على الحكومة أن تقلص من تدخلها في النشاط الاقتصادي وأن تترك الفرصة للقطاع العام الذي يحكم الاستثمار، ويقتصر دور الحكومة في هذا النظام على ضبط الإجراءات الخاصة بالسياسة المالية والنقدية وذلك مثل تدخل الحكومة من خلال زيادة النفقات أو تقليصها وضبط النظام الضريبي من خلال القوانين المالية السنوية وإجراء تغييرات عليها بما يساعد المؤسسة على زيادة طاقتها الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتقديم مساعدات لها إن اقتضت الضرورة.

المطلب الثالث: البطالة والتشغيل

أولا: ماهية البطالة

1 – مفهوم البطالة:

– المفهوم العام للبطالة:

وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في مجتمع لأمن المجتمعات. [1]

[1] ـ ضياء مجيد، **النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)**، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، مصر،2008، ص. 337.

- المفهوم الإحصائي للبطالة:

هو أكثر تحديدا من ذلك ويظهر بوضوح عندما نفكر في السؤال هل كل شخص لا يعمل عملا لقاء أجر يعتبر أو يصح أن يعتبر ضمن العاطلين في احتساب معدلات البطالة في المجتمع ؟ الجواب هو طبعا كلا لأن البطالة بمفهومها الاقتصادي الإحصائي لها شروط معينة تحتسب بموجبها معدلات البطالة إحصائيا وهي أن تتوفر في الشخص العاطل عن العمل الشروط التالية:

- ✓ أن يكون العامل قادرا على العمل أي أن لا يكون مريضا أو عاجزا عن العمل ذهنيا أو بدنيا.
- ✓ أن يكون العامل راغبا في العمل.

أن يكون العامل مستمرا بالبحث عن العمل. [1]

2 - أسباب البطالة:

تحدث البطالة لأسباب متعددة لعل من أهمها ما يلي:[2]

- ✓ انخفاض معدلات الاستثمار كنتيجة للندرة النسبية في رأس المال، وبالتالي عدم وجود فرص عمل جديدة؛
- ✓ سوء التخطيط التعليمي وعدم تنظيم سوق العمل وربطه بالمؤسسة التعليمية؛
- ✓ عدم الاستقرار السياسي وانعدام الثقة التي تؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار؛
- ✓ زيادة عرض العمل نتيجة للهجرة من الريف إلى المدينة؛
- ✓ التغيرات التي تحدث في التقنية الإنتاجية نتيجة للتقدم العلمي والذي يؤدي إلى الاستغناء عن العامل وإحلال الآلة مكانه.

ثانيا: أنواع البطالة وكيفية قياسها

1 الأنواع:

للبطالة أنواع مختلفة ومتنوعة تختلف باختلاف المجتمع السائد نذكر منها ما يلي: [3]

أ - البطالة الموسمية:

وهي البطالة التي تحدث في مواسم معينة كالموسم الزراعي، حيث يضطر المزارع التوقف عن العمل في الصيف مثلا والعمل في موسم الزراعة نظرا لاعتماده على المناخ والطقس.

---

[1] - نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سابق ، ص. 243 .

[2] - محمود الوادي وآخرون ،مرجع سابق، ص.15 .

[3] - إبراهيم طلعت، **البطالة والجريمة (دراسات في الاقتصاد الاجتماعي)** ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر،2011 ،ص. 112.

ب – البطالة المقنعة:

وهي أخطر أنواع البطالة نظرا لعدم ظهورها في إحصاءات البطالة وهي وجود عدة أشخاص يعملون في مكان واحد يحتاج ربما إلى عامل واحد أو اثنين، بحيث لو تم تقليص عدد منهم فانه لن يؤثر على المستوى الإنتاجي وعادة ما ينتشر هذا النوع في الدوائر والمؤسسات الحكومية.

ج – البطالة الاختيارية:

تحدث هذه البطالة عند توافر العمل الملائم للشخص ولكنه لا يرغب فيه من تلقاء نفسه وغالبا ما يكون من أصحاب الدخول المرتفعة ولا يحتاجون لهذا العمل.

د – البطالة الاحتكاكية: تظهر هذه البطالة عندما يقوم الفرد بتغيير وظيفته والانتقال من عمل إلى آخر، فيضطر إلى التوقف المؤقت عن العمل للبحث عن عمل أخر ويظهر هذا النوع حتى في الدول المتقدمة جدا.

هـ – البطالة البنيانية:

وهي التي تنتج عن زيادة حجم القوى العاملة غير المؤهلة لبعض المهن التي تتطلب كفاءة فنية معينة تتلاءم مع الطرق الحديثة في الإنتاج.

و – البطالة الدورية:

وهي البطالة التي تحدث بالتزامن مع الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الدورات الاقتصادية من ركود وانتعاش حيث يزيد الطلب على العمال في حالات الانتعاش، ويقل في حالات الركود مما يؤدي إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل. [1]

ي– البطالة الإجبارية:

وهي عدم وجود طلب على الطبقة العاملة رغم استعدادها للعمل بالأجر السائد.

2 – كيفية قياسها: يتم حساب معدل البطالة وفقا لمقياسين أحدهما رسمي و الأخر علمي:

أ– **القياس الرسمي للبطالة:** تستند إحصاءات البطالة الرسمية إلى أخذ عينة عشوائية من السكان في نهاية العام (أو في نهاية كل شهر في الدول المتقدمة) ثم تحليل تاريخ العمل لأفراد هذه العينة وتقسم إحصاءات البطالة السكان القادرين عن العمل (16 سنة فأكثر) إلى ثلاث مجموعات: [2]

- ✓ **العاملين:** ويشمل كافة الأفراد الذين يمارسون أي عمل مقابل أجر؛
- ✓ **العاطلين:** وتشمل كل الأفراد غير العاملين والذين في نفس الوقت راغبين في العمل ويبحثون بشكل جيد عن العمل أو ينتظرون العودة إلى العمل ولكنهم لا يجدون عملا؛

[1] ـ محمود الوادي وآخرون ،مرجع سابق، ص. 294.

[2] ـ حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة ،عمان ،الأردن ،2010 ،ص. 183.

✓ **الخارجون من قوة العمل:** ويشمل جميع الأفراد البالغين الملتحقين بالدراسة، وربات البيوت والمتقاعدين وكذلك الأفراد غير الراغبين في البحث عن العمل.

بناءا على ما سبق تعرف القوة العاملة بأنها إجمالي عدد الأفراد العاملين مضافا إليهم عدد الأفراد العاطلين. أما نسبة البطالة فهو عدد العاطلين كنسبة من قوة العمل.

وتحسب انطلاقا من العلاقة التالية: [1]

قوة العمل = عدد العاملين + عدد المتعطلين.

معدل البطالة =(عدد المتعطلين / قوة العمل)× 100.

أما نسبة مشاركة قوة العمل فهي قوة العمل كنسبة من السكان القادرين عن العمل.

ب – القياس العلمي للبطالة: وفقا له فإن العمالة الكاملة لا تتحقق إلا بتساوي الناتج الفعلي مع الناتج المحتمل حتى تسود البطالة الطبيعية غير التضخمية، فإذا قل الناتج الفعلي عن الناتج المحتمل فهذا يعني وجود بطالة بسبب عدم الاستخدام الكامل للعمالة، وعليه فإن الاستخدام الأمثل يتطلب ألا تقل الإنتاجية المتوسطة للعامل عن الحد الأدنى المعين والتي يطلق عليها إسم الإنتاجية المتوسطة المحتملة وهذا ما يظهر من خلال العلاقة التالية:[2]

معدل البطالة = 1– (MPP /RMP)

MPP: الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

RMP: الإنتاجية المتوسطة الفعلية.

ثالثا: التشغيل

يعتبر التشغيل عنصر مهم في اقتصاد البلاد، بحيث تعمل كل دولة على توفير مناصب شغل لأفراد مجتمعها، والذي يساهم في رفاهية المجتمعات وكذا في النمو الاقتصادي للبلد.

1– ماهية التشغيل:

سوف نتناول في هذا العنصر ما يلي:

أ – مفهوم التشغيل:

التعريف الأول: التشغيل هو ما يسمح لكل شخص بالمساهمة في عالم الشغل والخروج منه بكفاءات حالية تقيمه كما تسمح له باكتساب سلوك يتكيف مع سوق العمل.[3]

التعريف الثاني: مفهوم التشغيل يتطابق مع التوظيف لارتباط كلاهما بالمنصب المالي وما يعنيه من شغل للمنصب الشاغر، حيث يرتبط التوظيف أساسا بالوظيفة التي يوفرها، والتي تعني

---

[1] - حسام علي داود، مرجع نفسه، ص. 184.

[2] - عبد القادر بلعربي، **الجزائر بين البطالة والقطاع غير رسمي دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية**، أطروحة ذكتوراه، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان، 2010، ص. 24.

[3] - صباح غربي وعمار رواب، **التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**،عدد 5، جامعة الشلف، 2011، ص - ص.15 -16 .

بدورها مجموع ما يكلف به العامل من مهام وأعمال استنادا لخصوصيات المنصب وما يتطلبه من مؤهلات أما العمل فيبقى في إطاره الاجتماعي الواسع مصدرا لثروة والمنفعة العامة .[1]

التعريف الثالث: كما يعرف كذلك بأنه النشاط الذي يستدعي تجديد يد عاملة مؤهلة وكفؤة ودعوة الأفراد المرشحين لوضع طلباتهم لملأ تلك المناصب الشاغرة.[2]

ب – أهمية التشغيل:

- ✓ تتمثل أهمية التشغيل فيما يلي: [3]
- ✓ زيادة عدد السلع والخدمات التي ينتجها المنتج ويستمتع بها وذلك بزيادة القوة الإنتاجية؛
- ✓ تأمين الفرد ضد العوز وعدم الثقة في المستقبل وهذا المعنى هو الذي يكمن وراء حق العمل الذي تتضمنه دساتير بعض الدول؛
- ✓ القضاء على فوارق العنصرية وتحقيق المساواة بين الأفراد؛
- ✓ العمل يمهد الطريق للتنمية الاجتماعية؛
- ✓ التشغيل يسمح للجميع بإمكانية الوصول إلى الوظائف والدخول و ذلك من أجل الحد من الفقر ومن أجل الاستفادة من القدرات البشرية في مجال فرص الدخل والثروة.
- ✓ **2 – أنواع التشغيل:**

نجد للتشغيل أنواعا منها: [4]

أ – التشغيل الكامل: هي الحالة التي يوجد فيها عمل لكل العمال المتاحين والذين يرغبون في العمل، و هذا يعني أنه يوجد من الوظائف بقدر ما يوجد بالعمال لأنه توجد وظائف شاغرة بقدر ما هناك من عمال ليسوا في وظائفهم، هذا المفهوم هو مفهوم نظري لا يمكن تحقيقه في أرض الواقع.

ب– التشغيل المباشر: والذي يعني قيام المنشات بشغل الوظائف الحالية مباشرة دون اللجوء إلى مكتب التوظيف للترشح لهذه الوظائف.

ج– التشغيل المؤقت: هو أحد أشكال الاستخدام المؤقت يلحق بمقتضاه العمال لمدة محددة كأن يشتغل خلال فصل الصيف ليحل محل العمال المتغيبين في الإجازات السنوية بموجب عقد يربط بينه وبين الهيئة المستخدمة.

---

[1] ـ ناصر دادي عدون وعبد الرحمن العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010 ،ص ـ ص. 15 - 16.

[2] ـ بوالطبخ حسيبة وراجح مفيدة، **أثر الاستثمار الأجنبي على التشغيل في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة الممتدة 1985 _ 2016)**، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، 2018، ص. 48.

[3] ـ جون مايناردكينز، **النظرية العامة في التشغيل والنقود**، ترجمة جمال سعيد، دار الفرقد، دمشق ،سوريا، 2014، ص. 22.

[4] ـ سيد صابر تعلب، **نظم ودعم اتخاذ القرارات الإدارية**، دار الفكر، عمان، الأردن ،2010، ص. 265 .

المبحث الثالث: آثار النفقات العامة

للنفقات العامة أثر بارز على جميع مناحي الحياة في الدولة سواء اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، ويختلف هذا الأثر من دولة إلى أخرى إن الهدف من دراسة هذه الآثار هو معرفة النتائج المترتبة على حجم الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية ومن ثم على مستوى النشاط الاقتصادي ككل.

المطلب الأول: الآثار المباشرة وغير المباشرة للنفقات العامة

يمكن اختصار أهم أثار النفقات العامة في الآثار المباشرة والتي تؤثر على كل من الإنتاج الوطني الاستهلاك وإعادة توزيع الدخل، والآثار غير المباشرة التي تشمل كل من أثر المضاعف وأثر المعجل.

أولا: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

وتتمثل في: [1]

1 – آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني:

تساهم جميع الموارد المتاحة في توليد مكونات الناتج الوطني الإجمالي ومن خلال انتمائها لمختلف القطاعات الاقتصادية المكونة لهذا الناتج كما هو موضح في الرسم التالي:

الشكل (06): يوضح مكونات الناتج الوطني الإجمالي.

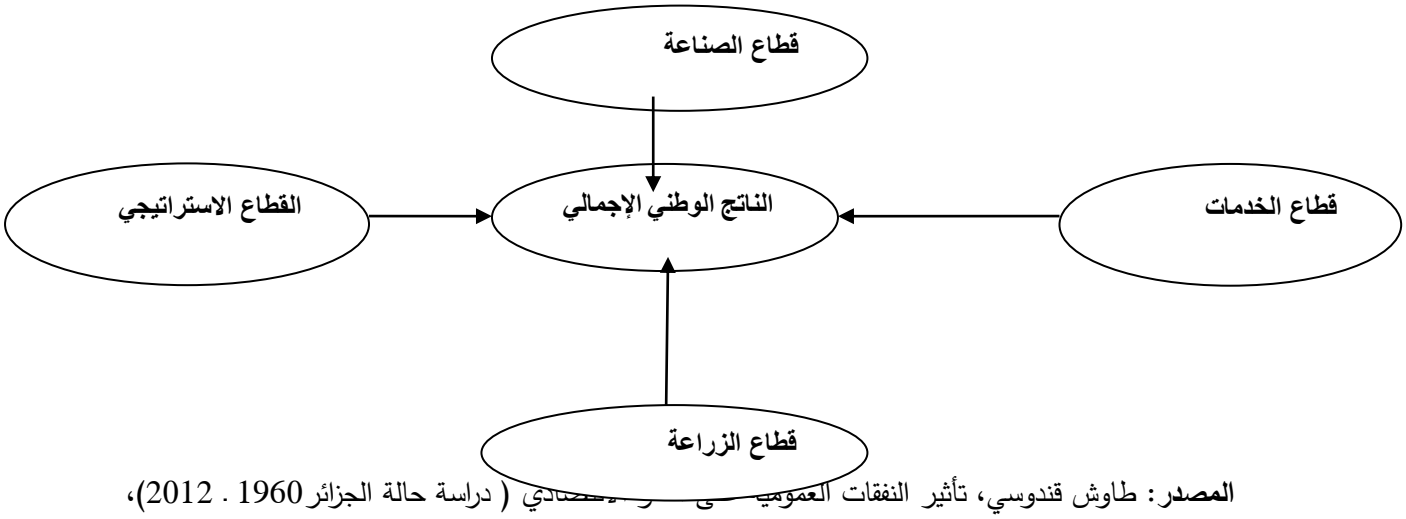

المصدر: طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1960 . 2012)، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، 2014 ،ص. 53.

[1] ـ طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1960 - 2012)** ، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، 2014، ص. 50.

وتتجلى أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني من خلال دورها في زيادة حجم الموارد الاقتصادية ورفع درجة تأهيلها وتنظيمها باعتبارها أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع. [1]

2 – أثر النفقات العامة على الاستهلاك:

يمثل الاستهلاك جانبا هاما من الإنفاق العام وذلك عن طريق الطلب المباشر على السلع والخدمات الاستهلاكية. إذ تنطوي النفقات على شراء خدمات استهلاكية وكذلك شراء سلع استهلاكية ومنه تتوقف آثار النفقات العامة على الاستهلاك على نوع هذه النفقات وظروف الفئة التي تحصل عليها.

3-أثر النفقات على إعادة توزيع الدخل:

يقصد بإعادة توزيع الدخل الوطني إعادة توزيعه عن طريق تدخل الدولة باستخدام الوسائل المتاحة لها.

وتباشر الدولة تدخلها في إعادة توزيع الدخل على مرحلتين، وهي تتدخل أولا في توزيع الدخل بين الذين شاركوا في إنتاجه وذلك عن طريق النفقات الحقيقية التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني ومن ثم توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج، أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخول بين المنتجين وتتدخل ثانيا من أجل إعادة التوزيع النهائي للدخل الوطني، وفي هذه المرحلة تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخول الناتجة عن التوزيع الأولي لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين، حيث تعتمد على الأدوات المالية في ذلك كالنفقات التحويلية التي تقتصر على تحويل جزء من الدخل فيما بين الفئات الاجتماعية المختلفة أو عن طريق النفقات العامة التي تؤديها الدولة لتقديم خدمات عامة غير قابلة للتجزئة. [2]

4 – أثر النفقات العامة على الأسعار:

حيث يستخدم الإنفاق العام كأداة للتأثير على الأسعار تخفيضا رفعا أو تثبيتا فمثلا دعم الدولة لبعض الخدمات والمنتجات يؤدي إلى خفض أسعارها في السوق، وسياسة الدعم عن طريق المعونات تكبح التضخم مما يمنع ارتفاع الأسعار لأنها تنعكس في النهاية على الدخل الحقيقي على النفقات العامة التي يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وذلك لأن التمويل عن طريق القروض والإصدار النقدي يرفع من حجم الكتلة النقدية المتداولة مما يؤدي إلى زيادة العرض وبالتالي ترتفع الأسعار. [3]

---

[1] - طاوش قندوسي، مرجع سبق ذكره ،ص. 51.

[2] - ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1980 - 2012**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2015، ص. 103.

[3] - مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة والتضخم في الجزائر (1988 - 2012)** ، رسالة ماجستير،تخصص علوم اقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،2015، ص - ص. 24 - 25.

ثانيا: الآثار غير المباشرة للنفقات العامة

إن الإنفاق العام يقتصر على الآثار المباشرة التي سبق ذكرها بل تتفاعل عبر الزمن لتؤثره بالدخل و هذا ما وصفه كينز بأثر المضاعف والمعجل، حيث يسمى أثر المضاعف بالاستهلاك المولد، كما يطلق على أثر المعجل الاستثمار المولد ويرتبط أثر الإنفاق العام على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتتابع الدخول النقدية التي تنتج على الإنفاق العام المباشر، حيث تؤدي إلى زيادة في الدخل تفوق الزيادة في الإنفاق العام وهذا ما يوضحه الشكل التالي: [1]

الشكل رقم (07): الآثار غير المباشرة للإنفاق العام.

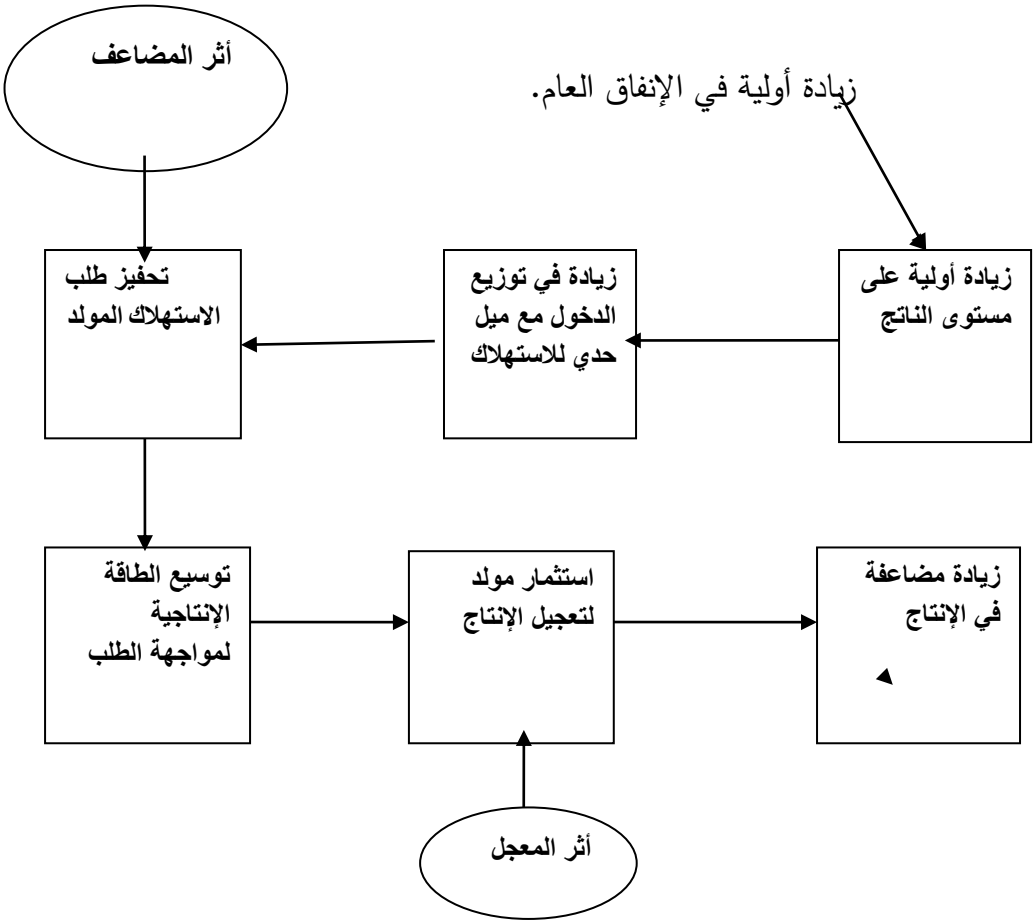

المصدر: طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1960-2012)، أطروحة دوكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، 2014، ص. 57.

يوضح الشكل الأعلى زيادة الإنفاق العام وخصوصا الاستثماري منه يولد زيادة في الدخل ومنه زيادة في توسيع الدخول خصوصا لذوي الدخل الثابت ومع افتراض ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب تدني مستويات الإشباع لدى هذه الطبقات، فتحفز الطلب ويتم امتصاص السلع المعروضة ويضطر المنتجون إلى زيادة استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة كمرحلة أولى

[1] - ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص. 105.

وهذا ما يطلق عليه بأثر المضاعف وتعجيل الإنتاج من خلال إدخال الآلات ومعدات إنتاجية إضافية وهذا ما يعرف بأثر المعجل والذي يعبر عنه بزيادة الاستثمار نتيجة الزيادة في الإنفاق العام، وبتفاعل أثر المضاعف مع أثر المعجل تتولد زيادة مضاعفة في الدخل، ومع الارتفاع مستوى الدخل وحركة النشاط الاقتصادي يمكن تحقيق حصيلة ضريبية أعلى تعوض العجز في الميزانية العمومية الذي أحدثه التوسع في الإنفاق العام.

1 – أثر الإنفاق العام من خلال أثر المضاعف:

ورد مبدأ المضاعف لأول مرة في النظرية الاقتصادية الكينزية حيث اقتصرت على بيان أثر الاستثمار على الدخل الوطني عن طريق نظرية في المضاعف والأثر ليشمل ليس فقط الاستثمار بل وكذلك الاستهلاك والإنفاق العام والتصدير.

ويعبر مضاعف الاستثمار عن العلاقة بين التغير في الاستثمار المستقل والتغير في الدخل القومي أي أن مضاعف الاستثمار يظهر عدد المرات التي يزداد بها الدخل القومي على أثر التغير في الإنفاق العام حيث: .[1]

$$M = \Delta Y/\Delta I$$

M :المعامل العددي للاستهلاك.

ΔY :التغير في الدخل القومي.

ΔI :التغير في الاستثمار

ويعتمد المضاعف على الميل الحدي للاستهلاك ويرتبط به طرديا فإذا كان الميل الحدي كبير فان المضاعف سيكون كبير والعكس صحيح. وبما أن الميل الحدي للاستهلاك مضاف إليه الميل الحدي للادخار يساوي الواحد الصحيح فان مضاعف الإنفاق الحكومي هو مقلوب الميل الحدي للادخار.

2– أثر الإنفاق العام من خلال الأثر المعجل:

يقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر الزيادة في النفاق العام على حجم الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بأثر المعجل، حقيقة الأمر أن زيادة الدخول يترتب عنها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (الأثر المضاعف) مع مرور الوقت فان منتجي هذه السلع وبعد نفاد المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية لاستمرار إنتاج هذه السلع التي زاد الطلب عليها، مع زيادة الاستثمار يزيد الدخل الوطني زيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني

[1] - ضيف أحمد، مرجع سابق، ص. 105 .

تسمح بإحداث الزيادة في الاستثمار، كما أن الأثر المعجل شأنه شأن الأثر المضاعف فهو يختلف من قطاع إلى آخر.[1]

المطلب الثاني: أثر النفقات العامة على الاستثمار

ويمكن إيجازها في ما يلي: [2]

إن آثار النفقات العامة على الاستثمار ترتبط بتحقيق العديد من الآثار المباشرة وغير المباشرة للنفقات العامة على الاستثمار، حيث تتمثل الآثار المباشرة في قيام الدولة بالمشروعات الإنتاجية وهو الدور الذي ينبغي على الدولة أن تؤديه في الاقتصاد الاشتراكي من خلال نفقاتها العامة وارتباطها بطبيعة نظامها الاقتصادي وكذلك قيام الدول النامية بمثل هذا الدور، ومن خلال نفقاتها العامة في إقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة عجز الجهات الخاصة عن القيام بمثل هذه النشاطات بسبب ضعف قدراتها ومواردها، وبسبب توجهها نحو المجالات الهامشية غير المنتجة وضعف توجهها نحو المجالات المنتجة ارتباطا لكون أن الربح قد يكون أعلى والمخاطرة أدنى وفترة استرداد الأموال أقل وعدم وجود صعوبات ومعوقات تذكر في حالة التوجه نحو المجالات الهامشية غير المنتجة مقارنة بالمنتجات المنتجة، وقد تتدخل حتى الدول الرأسمالية وفي فترات معينة بمثل هذه النشاطات الإنتاجية من خلال تحويلها بنقل ملكيتها إلى جهات خاصة لاحقا، وبالذات تلك التي قد تكون مهمة وخاصة التي لا تحقق ربحا مجزيا أو التي تحتاج إلى إمكانات وكلف ضخمة لا تتناسب والعوائد والمردودات التي تحققها للجهات الخاصة، وهو ما يعني أن النفقات العامة تؤثر على الاستثمار بشكل مباشر في كافة الدول ولكن بدرجات مختلفة تبعا لطبيعة النظام السائد فيها ودرجة تطورها.

وكذلك فان النفقات العامة تؤثر على الاستثمار بصورة غير مباشرة من خلال:

1 – أن النفقات العامة التي تتم على توفير مرافق البنية التحتية تحفز على التوسع في الاستثمار من خلال ما تتيحه خدمات هذه المرافق من أساس يتم الاستناد إليه في إقامة المشروعات الاستثمارية الإنتاجية؛

2 – أن النفقات العامة للدولة على نشاطاتها الجارية وأشغالها العامة والإعانات التي تقدمها وغيرها تقود إلى زيادة الدخول للجهات التي توفر خدمات قيام الدولة بالنشاطات والأشغال هذه كمقابل أو ثمن لهذه الخدمات وزيادة الدخول الناجمة عن ذلك توفير زيادة في الطلب على السلع والخدمات، وهو الأمر الذي يحفز على زيادة الاستثمارات والتي تتيح السلع و الخدمات التي تلبي الزيادة في الطلب؛

[1] ـ ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص. 105 .
[2] ـ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره ،ص. 143.

3 – أن النفقات العامة التي تتم بتقديم إعانات للمستثمرين و المصدرين تحفز المشروعات الاستثمارية للمنتجين، و تدفع على تشجيع التوسع في ما هو قائم منها وهو الأمر الذي يتحقق من خلاله زيادة الاستثمار؛[1]

4 – أن النفقات العامة بزيادتها في دخول الأفراد والجهات المختلفة في المجتمع سواء الزيادة المباشرة منها أو غير المباشرة تؤدي إلى زيادة القدرة على الادخار وبالذات للفئات مرتفعة الدخل وبدرجة أكبر للفئات مرتفعة الدخل نتيجة انخفاض ميلها الحدي للاستهلاك وارتفاع ميلها الحدي للادخار وهو الأمر الذي ينجم عنه زيادة في ادخار هذه الفئات، و هو ما يوفر قدرة أكبر على الاستثمار من خلال زيادة الادخارات التي تمول عملية التوسع في الاستثمار وزيادته. ورغم ما سبق فان أثر النفقات العامة على الاستثمار وبالذات ما يتحقق من زيادة حقيقية في الاستثمار نتيجة النفقات العامة يعتمد على القدرة الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد ودرجة استخدام هذه القدرة الإنتاجية ، حيث أن وجود قدرة إنتاجية واسعة في الاقتصاد و تنخفض درجة استخدامها فان أثر النفقات العامة على الاستثمار الحقيقي الذي يتحقق بإقامة مشروعات جديدة أو توسيع ما هو قائم منها يقل بوجود مثل هذه القدرة الإنتاجية الواسعة وانخفاض درجة استخدامها، وبالعكس عندما تكون هناك قدرة إنتاجية أقل، وتزداد درجة استخدامها فان أثر النفقات العامة على الاستثمار الحقيقي يكون أكبر بشرط توفر القدرة في الاقتصاد على القيام بالاستثمار الحقيقي وهذا من خلال توفر السلع والخدمات الاستثمارية وتوفر القدرة في الاقتصاد على الإنتاج وبما يلبي متطلبات زيادة الاستثمار التي تنجم عن النفقات العامة.

المطلب الثالث: أثر النفقات العامة على البطالة والتشغيل

أولا: أثر النفقات العامة على التشغيل

يساعد على خلق فرص التشغيل إنفاق الدولة في إطار المساهمة كليا أو جزئيا في رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العامة الاقتصادية. كما أن تقديم المساعدات للمنتجين قد يحاول دون تسريح العمال، وقد يؤدي إلى خلق قنوات إنتاجية جديدة تستوعب اليد العاملة الإضافية.

كذلك عندما تتجه الدولة نحو فك العزلة عن بعض المناطق من خلال إقامة المرافق الضرورية فان النفقات العامة التي تتحملها في هذا المجال تساعد على خلق التشغيل لأبناء تلك المناطق فضلا عن استيعابها رؤوس الأموال بسبب تفتحها على العمران مما يزيد في فرص التشغيل أيضا.

[1] - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص. 144 .

كما أن النفقات التحويلية المتعلقة بالضمان الاجتماعي تجعل الأفراد يشعرون بالضمان في الحاضر والمستقبل (تعويض مصاريف العلاج، منحة الشيخوخة.) وعليه يقبلون على العمل أينما كان. [1]

ثانيا: أثر النفقات على البطالة

– للوصول إلى معدلات بطالة منخفضة وجب توجيه وترشيد النفقات العمومية عن طريق التشجيع على التمويل لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة من شأنها توفير الشغل؛

– توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة والنفقات العمومية، وهذا يدل على قدرة الإنفاق العام على معالجة البطالة والحد منها بزيادة فرص التشغيل؛

– إن دراسة النفقات العمومية والتي تتمثل أهميتها في كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية ومن بين أهم هذه الأهداف محاولة تخفيض البطالة في المجتمع والتي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العمومية وكيفية تمويلها؛

– إن سياسة الإنفاق العام تمارس آثارا ظرفية وأثار هيكلية في تأثيرها على مستوى التشغيل، حيث تتجلى الآثار الظرفية لسياسة الإنفاق العام في إتباع سياسة انتعاش تسمح بالخروج من حالات الكساد التي تتميز بارتفاع معدلات البطالة، أما الآثار الهيكلية فتكون من خلال برامج المشروعات العامة و الاستثمار في البنية التحتية التي تسمح بخلق مناصب الشغل من طرف القطاع الخاص. [2]

وتعتبر السياسة المالية المتمثلة في تشجيع الإنفاق العام الحل الوحيد والأمثل للبلدان النامية النفطية في مواجهة حالات الاستخدام الناقص وخلق فرص العمل التي من شأنها أن تمتص جزءا من البطالة .[3]

[1] ـ أعمر يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص. 87.
[2] ـ بوسليمان زينب، مرجع سبق ذكره، ص. 95.
[3] ـ مقراني حميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 83 .

خلاصة الفصل:

تعد التنمية الاقتصادية أداة ووسيلة تستخدمها الدولة وذلك بإحداث تغيرات هيكلية في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. بإتباع سياسات قادرة على خلق فرص العمل الجاذبة.

للتنمية الاقتصادية مجموعة من المؤشرات والتي تعتبر محرك النشاط الاقتصادي، حيث تسعى الدولة من خلال توجيه الموارد المتاحة إلى تعظيم المنفعة والتنمية من خلال الاستثمار، واستقطاب عمال مؤهلين ذو خبرة وكفاءة وقادرون على تحقيق أهداف المنظمة من خلال التشغيل.

بالرغم من الأهداف والأهمية التي تتميز بها التنمية الاقتصادية ومؤشراتها إلا أنها تواجه مجموعة من المشاكل من بينها البطالة التي تطمح الدولة إلى محاولة القضاء عليها وتخفيض معدلاتها.

الفصل الثالث:

تأثير سياسة الإنفاق العام على الاستثمار، البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

تمهيد

تحتل السياسة المالية مكانة بارزة في الاقتصاد الجزائري، ويعد الإنفاق العام أحد أهم أدواتها التي تطبقها حيث يلعب دورا جد مهم في الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة. وذلك من خلال تأثيرها على بعض مؤشراتها.

قد خصصنا الذكر في فصلنا هذا على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية، حيث قمنا بدراسة وتحليل تطورات الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001–2017) ومن تم قمنا بدراسة معدلات تطور كل من الاستثمار، البطالة والتشغيل، ومدى تأثير سياسة الإنفاق العام المطبقة عليها.

المبحث الأول: الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة(2001-2017)

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة نمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر.

المطلب الأول: تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة(2001-2017)

شهد الإنفاق العام تطورا ملحوظا في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر(2001-2017)

السنوات	الإنفاق العام (مليار دج)
2001	1321,028
2002	1550,646
2003	1752,691
2004	1775,3
2005	2052
2006	2453
2007	3092,7
2008	4322,9
2009	5191,4
2010	5855
2011	6605
2012	7428,7
2013	6024,1
2014	6995,8
2015	7656,3
2016	7297,5
2017	6883,2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

الديوان الوطني للإحصاء : ONS.WWW Emploi-et chomage-html.

ويمكن تتبع ذلك التطور في الإنفاق العام من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم(08): يوضح تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة(2001-2017)

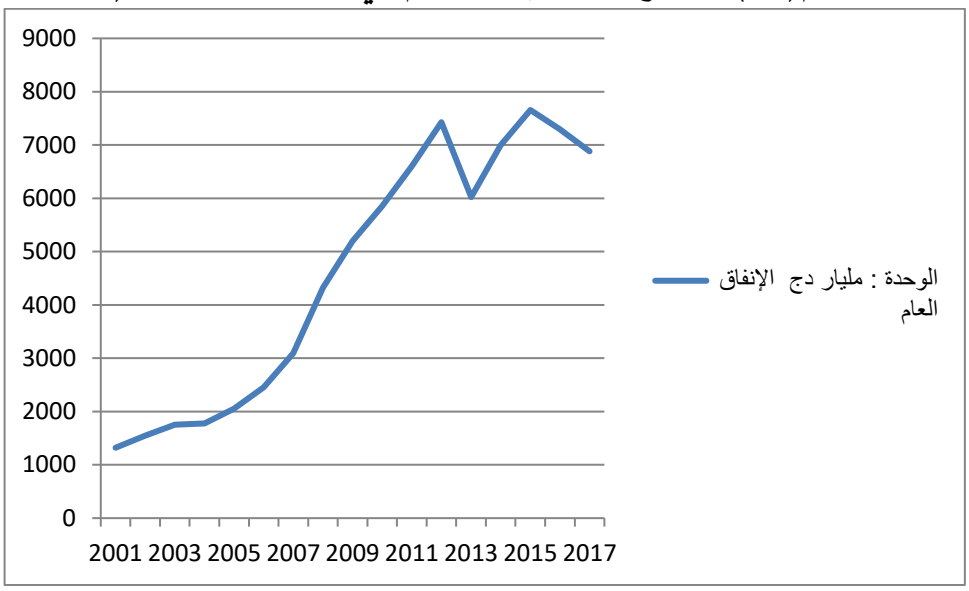

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على بيانات الجدول رقم(01) السابق.

من خلال تحليل معطيات الجدول والمنحنى أعلاه نلاحظ أن النفقات العامة في الجزائر متزايدة كأي دولة، غير أن نسبة هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة إلى أخرى فأحيانا ترتفع وأحيانا تنخفض وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة.

يمكن تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال فترتين:

- ✓ **تطور النفقات العامة خلال الفترة (2001 – 2010):**

هي فترة الإنعاش الاقتصادي حيث شهد الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة نوعا من الاستقرار وعليه نلاحظ تحسن المؤشرات الاقتصادية كما يلاحظ تحسن إرادات الدولة خلال نفس الفترة وذلك بفعل الارتفاع المستمر لأسعار النفط. كل هذه الأمور انعكست إيجابا على سياسة الإنفاق العام فبالنظر إلى القيمة المنفقة الكلية يلاحظ ارتفاعا مستمرا حيث انتقلت من 1321,028مليار دج سنة 2001 إلى 5855 مليار دج سنة 2010.

من خلال هذا التحليل فإن سياسة الإنفاق العام خلال الفترة (2001 – 2010)كانت توسعية وذلك من أجل التخفيف من النتائج السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي وذلك بعد تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي.

- ✓ **تطور النفقات العامة في الجزائر (2011 – 2017).**

هذه الفترة عرفت بفترة عدم التحكم في النفقات العامة في الجزائر وهنا يدور التساؤل من أين يأتي العجز الحكومي؟ لا يمكن أن يكون هذا العجز من الهيئات

العمومية لأنها مقيدة بقاعدة التوازن، لكن قد يكون عدم التوازن أحيانا متعمدا تلجأ اليه الدولة أو الجماعات المحلية، تم تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

أولا: مرحلة البحبوحة (2011 – 2014).

في هذه المرحلة لم تعرف الجزائر عجز في الميزانية وقد حققت فيها اكتفاء ذاتي بتحقيق متطلبات الشعب الجزائري. تميزت السياسة الإنفاقية خلال هذه الفترة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته حيث بلغت قيمته 6605 مليار دج سنة 2011 حتى بلغ 6995,8 مليار دج سنة 2014، وهو ما يمكن أن نطلق عليه بالسياسة الإنفاقية التوسعية (البحبوحة) في الجزائر مما حقق التوازن في مختلف المجالات وعرفت الاستقرار في المجال المالي والاقتصادي مما جعلها تحتل رتبة من بين الدول التي هي في طريق تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم.

ثانيا: مرحلة التقشف (2015 – 2017)

لجأت الجزائر إلى التقشف في النفقات نتيجة انهيار أسعار البترول على المستوى الدولي وتقلص الموارد المالية، حيث أن الوضع الاقتصادي الجزائري مثير للقلق لكون هذه الأخيرة تعتمد على مداخيل المحروقات بصفة أساسية. نلاحظ أن الجزائر مرت خلال هذه الفترة بسبب اعتمادها على مورد واحد وهو النفط مما سبب تدهور في الأسعار ودخول الجزائر في مرحلة التقشف، وفي هذه الفترة سجل تراجع محسوس في معدلات الإنفاق العام حيث بلغ سنة2015 قيمة 7656,3 مليار دج حتى بلغت قيمة 6883,2 مليار دج في سنة 2017، مما أدى إلى دخول الجزائر في تدهور اقتصادي وعجز مالي وهذا أدى بها إلى إعادة النظر في سياستها الإنفاقية والبحث عن حلول واستراتجيات والاعتماد على مصادر بديلة للخروج من هذه الأزمة الاقتصادية. بطبيعة الحال فإن لكل سياسة اقتصادية آثار تحثها على الاقتصاد وذلك حسب نوع هذه النفقات وحسب حجمها.

المطلب الثاني: تقسيم النفقات العامة في الجزائر

تصنف النفقات العامة في الجزائر إلى صنفين رئيسيين وهما نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

الجدول رقم (02): تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر 2001-2017.

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2001	931,4568	38838,22
2002	1045,1454	50551,05
2003	1177,9836	574,7073
2004	1184,6576	590,6423
2005	1201,446	850,554
2006	1400,4177	1052,5823
2007	1590,2663	1502,4336
2008	2363,7617	1959,1382
2009	2787,7818	2403,6182
2010	3439,8125	2415,1875
2011	4377,1335	2227,8665
2012	5048,5445	2395,0128
2013	4131,5	1892,6
2014	4494,3	2501,4
2015	4617,0	3039,3
2016	4585,6	2711,9
2017	4591,8419	2291,3736

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر التالية:

- الديوان الوطني للإحصاء: ONS.WWW Emploi-et chomage-html..
- الجريدة الرسمية 2015-2016.
- قانون المالية لسنة 2017.

نلاحظ من الجدول أن نفقات التسيير تستحوذ على الجزء الأكبر من النفقات العامة وهو ما يعني أن النفقات في الجزائر توجه بنسبة كبيرة للاستهلاك النهائي وليس لخلق الثروة.

الشكل رقم (09): المقارنة بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر.

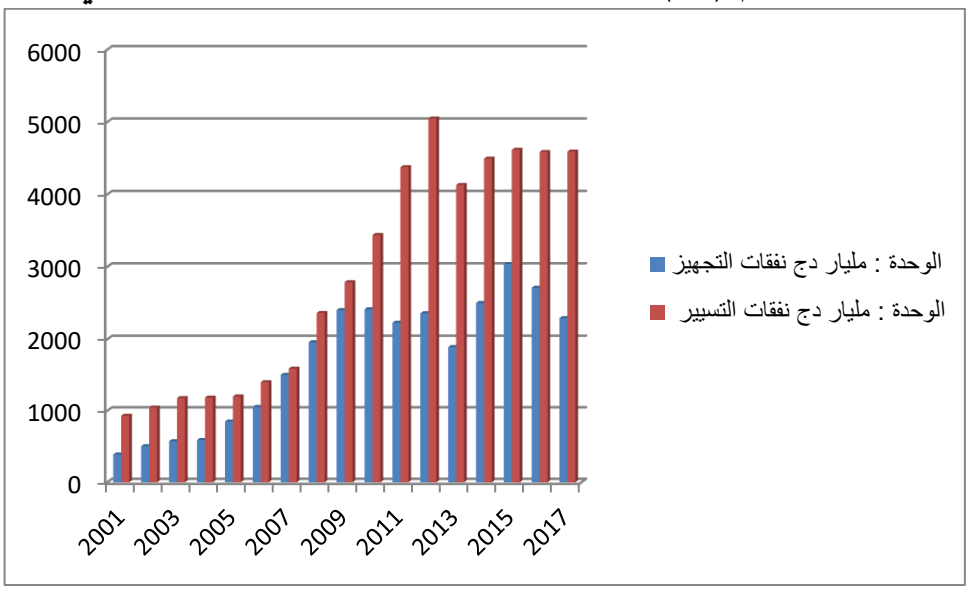

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02) السابق.

يوضح الشكل أعلاه ويؤكد تفوق نفقات التسيير على نفقات التجهيز وكذا التطور الكبير الذي عرفته هذه النفقات خلال الفترة المدروسة.

المبحث الثاني: الاستثمار، البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

لمعرفة مدى مساهمة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مؤشراتها سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة وتحليل كل من الاستثمار، البطالة والتشغيل خلال الفترة (2001- 2017).

المطلب الأول: الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2001- 2017)

يعد الاستثمار من أهم الركائز التي تقوم عليها المخططات التنموية في كافة البلدان وفي هذا الاتجاه تسعى الجزائر جاهدة إلى بعث الحركية في كافة القطاعات وبصورة متزامنة، وقد تجلى ذلك من خلال مختلف القوانين والأنظمة والإجراءات التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار بنوعين: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي. قبل التطرق إلى تحليل كل من الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر يتم أولا التطرق إلى تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2001- 2017.

الجدول رقم (03): يوضح تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2017)

السنوات	الاستثمار (مليار دج)
2001	1169,3
2002	1402,7
2003	1599
2004	2045
2005	2395,4
2006	2583,9
2007	3220
2008	4113,6
2009	4672,6
2010	4968,1
2011	5539,4
2012	6336,5
2013	7220,7
2014	7846,7
2015	7953,2
2016	1652,2
2017	1337,6

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على:

–الديوان الوطني للإحصاء: ONS.WWW Emploi-et chomage-html.

– بنك الجزائر " التقرير السنوي" 2017.

الشكل رقم (10): يوضح تطور الاستثمار خلال الفترة 2001 – 2017.

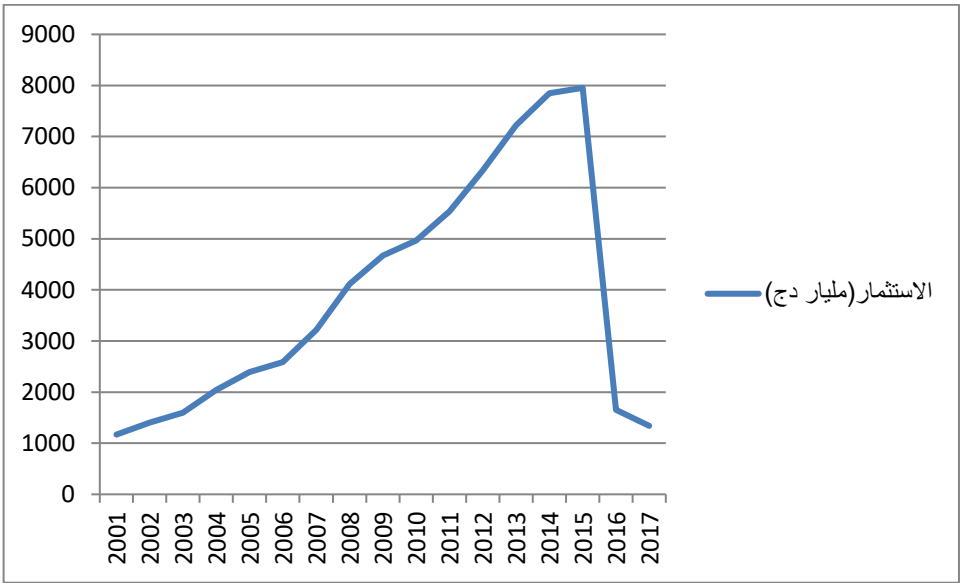

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03) السابق.

من خلال تحليل معطيات الجدول والمنحنى أعلاه نلاحظ بأن الاستثمار في الجزائر (2001-2015) يشهد تزايد مستمر حيث انتقل من 1169,3 مليار دج سنة 2001 إلى 7953,2 مليار دج سنة 2015، ليعاود الانخفاض في سنتي 2016 و2017 قيمتي 16521,2 و1337,6 مليار دج على التوالي.

أولا: تحليل الاستثمار المحلي في الجزائر 2001 – 2017

يشكل الاستثمار المحلي المحرك الأساسي للاقتصاد حيث تناول العديد من الباحثين تأثيرات الاستثمار المختلفة كزيادة الطاقة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية، توفير فرص عمل جديدة وتحقيق الأرباح للمشروعات الإنتاجية، وفي هذا الاتجاه تسعى الجزائر من خلال ما يعرف بمخططات الإنعاش الاقتصادي إلى بعث الحركية في كافة القطاعات وبصورة متزامنة، ولقد تجلى ذلك من خلال مختلف القوانين والأنظمة والإجراءات التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار وخلق المؤسسات، وأنشأت في سبيل ذلك هيئات إشراف ومتابعة على غرار المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري هذا فضلا عن إنشاء وزارة تحت عنوان وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، للتعرف أكثر على حجم الاستثمارات المحلية في الجزائر سنقوم بتحليل نتائج الجدول التالي الذي يبين المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة والموجهة للاستثمارات المحلية.

الجدول رقم (04): قيم الاستثمارات المحلية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

السنوات	مبالغ الاستثمار المخصص في الميزانية (مليار دج)
2001	469,7
2002	542,3
2003	651,8
2004	508,1
2005	553,2
2006	1019,7
2007	1668,5
2008	1906
2009	2136,4
2010	2503,4
2011	2778,9
2012	2144,4
2013	1811,9
2014	2050,4
2015	2802,1
2016	1253,2
2017	1178,08

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-الميزانية المدرجة في الجريدة الرسمية 2000- 2015.

-الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار ttph://WWW.andi.dz.

من خلال تحليل معطيات هذا الجدول لاحظنا أن أقل مبلغ مخصص للاستثمار المحلي كان سنة 2001 وذلك بمقدار 469,7 مليار دج ليرتفع المبلغ سنة 2002 إلى 542,3 مليار دج تم يرتفع مرة أخرى 651,8 مليار دج، لنلاحظ انخفاض طفيف في مبلغ الاستثمار سنة 2004، حيث بلغت قيمة الاستثمار 508,1 مليار دج، ولقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة بداية خروج من الأزمة الأمنية التي عصفت بها خلال التسعينات ومواصلة الإصلاحات واستكمال عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وشهدت الجزائر في هذه المرحلة إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001الى 2004) الذي تمحور أساسا حول دعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية والفلاحية، ودعم البنية التحتية للتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

أما بخصوص المرحلة(2004 - 2011) شهدت مبالغ الاستثمار ارتفاعا تدريجيا من سنة إلى أخرى حيث بلغت سنة 2005 قيمة 553,2 مليار دج تليها زيادة مباشرة سنة 2006 بقيمة

466,9 مليار دج وهذا ما يفسره قانون الاستثمار 006 والرامي بتشجيع الاستثمار وخلق مشاريع تنموية جديدة الأمر الذي شهدته أيضا سنة 2007بمبلغ استثمار قدر ب 1668,5 مليار دج، ومن خلال الجدول رقم (04) لاحظنا أن الفترة (2008-2011) شهدت زيادة مستمرة في المبالغ الموجهة للاستثمار المحلي حيث سجلت سنة 2008 مبلغ 1906 مليار دج واستمرت بالارتفاع حتى بلغت 2778,9 مليار دج سنة 2011، وفي السنة الموالية 2012 تم تسجيل انخفاض في مبلغ الاستثمار المحلي حيث بلغ 2144,4 مليار دج يليه انخفاض آخر في مبالغ الاستثمار لسنة 2013 بقيمة 1811,9مليار دج أما سنة 2015 فقد قدر المبلغ بقيمة 2802,1 مليار دج والذي يعتبر أكبر قيمة خصصتها الدولة للاستثمارات المحلية خلال الفترة (2001-2015)تم نلاحظ انخفاض في سنة 2016 حيث بلغت قيمته 1253,2مليار دج واستمرت بالانخفاض في سنة 2017 إلى 1178,08مليار دج.

ولتوضيح أكثر المبالغ المخصصة للاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2001-2017) نقدم الشكل الموالي:

الشكل رقم(11): يبين المبالغ المخصصة للاستثمار المحلي في الجزائر(2001-2017)

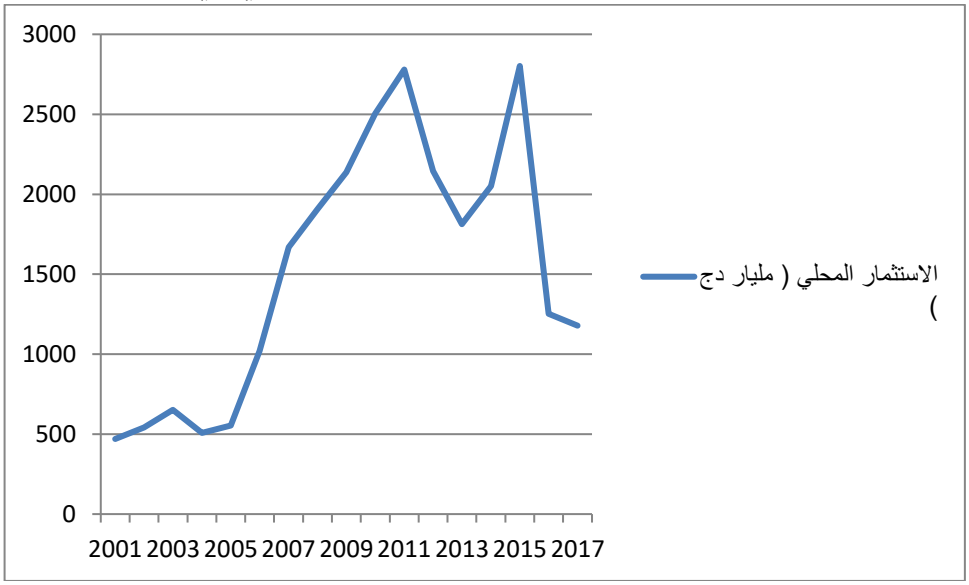

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04) السابق.

ثانيا: تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2001-2017)

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية إلى الاقتصادية الوطنية وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنيات المتقدمة والخبرات المؤهلة.

ومن أجل الظفر بالمزايا التي يتيحها الاستثمار الأجنبي المباشر تحاول الجزائر إتباع السياسات الاقتصادية المناسبة واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها، بهدف جدب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وللاطلاع على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نقوم بتحليل معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2001-2017)

السنوات	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (مليون دولار)
2001	1196
2002	1065
2003	634
2004	882
2005	1081
2006	1795
2007	1665
2008	2646
2009	2746
2010	2300
2011	2580
2012	3052
2013	2661
2014	1488
2015	1131,5
2016	1648
2017	1203

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي عرض عام، إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي 2015.

–المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2017.

بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (05) والذي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية سنة 2001 قيمة 1196 مليون دولار، وذلك بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة " أوراسكوم" المصرية خصخصة مركب الحجار لصالح شركة اسبات (espat) الهندية لينخفض الاستثمار قليلا سنة 2002 عند حدود 1065 مليون دولار ليستمر الانخفاض إلى القيمة 634 مليون دولار سنة 2003، وشهدت السنوات الثلاثة الموالية ارتفاعا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر حيث تم تسجيل قيمة 1795 مليون دولار سنة 2006 وهي أعلا قيمة لها منذ سنة 2001، ولم تستقر هذه القيمة وسرعان ما تناقصت السنة الموالية 2007 بقيمة 130 مليون دولار، أما الفترة (2008–2013) سجلت أرقام مرتفعة مقارنة بسنوات الماضية حيث بلغت أقصاها سنة 3052 مليون دولار سنة 2012 تعتبر أعلا قيمة سجلها تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر سنة 2001–2015 وبعد ذلك لاحظنا انخفاض في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تسجل سنة 2016 بقيمة 1648 مليون دولار واستمرت بالانخفاض حتى بلغت 1203 مليون دولار.

الشكل رقم (12): الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2001–2017)

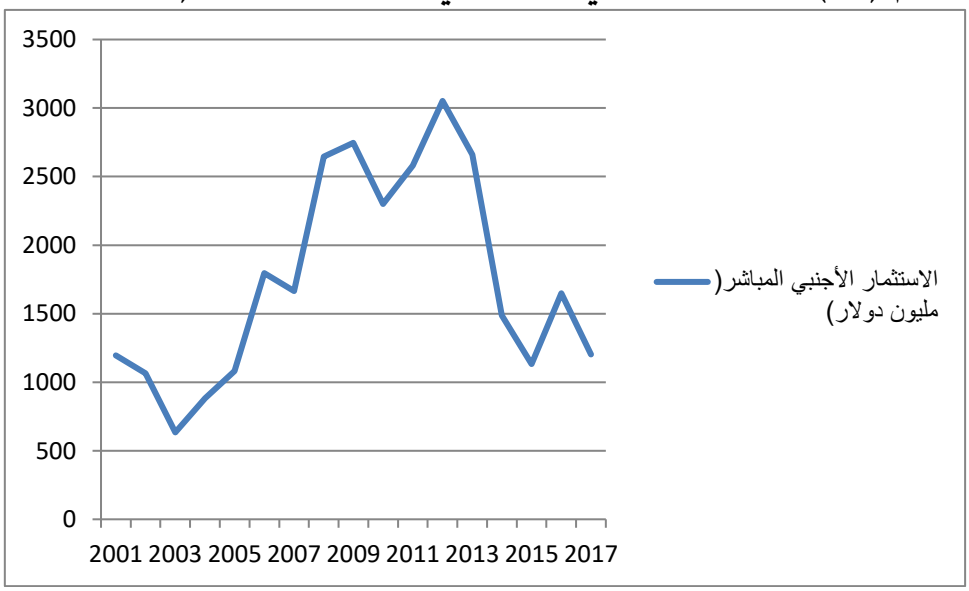

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(05) السابق.

الجداول الإحصائية للمشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2017 تتكون من المعلومات الحية من قاعدة بيانات للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منقحة ومصححا في ضوء المشاريع الملغاة.

✓ **الجدول رقم (06): يوضح ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة:**

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62334	%98,58	11780833	%82,38	1098011	%89,15
الاستثمار الأجنبي	901	%1,42	2519831	%17,62	133583	%10,85
المجموع	63235	%100	14300664	%100	1231594	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار tthp://WWW.andi.dz.

✓ **الجدول رقم(07): يوضح المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط:**

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1342	%2,12	260750	%1,82	55240	%4,49
البناء	11031	%17,44	1331679	%9,31	242428	%19,68
الصناعة	12698	%20,08	8373763	%58,56	538558	%43,73
الصحة	1093	%1,73	221383	%1,55	25968	%2,11
النقل	29267	%46,28	1164966	%8,15	158780	%12,89
السياحة	1266	%2,00	1228830	%8,15	77158	%6,26
الخدمات	6531	%10,33	1272057	%8,9	125014	%10,15
التجارة	2	%0,00	10914	%0,08	4100	%0,33
الاتصالات	5	%0,01	436322	%3,05	4348	%0,35
المجموع	63235	%100	140300664	%100	1231594	%100

المصدر: الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار http://WWW.andi.dz.

الجدول رقم (08): يوضح المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار:

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%	مناصب الشغل	%
إنشاء	36305	%57,41	7716693	%35,96	693412	%56,3
توسيع	25786	%40,78	5698257	%39,85	512002	%41,57
إعادة هيكلة	3	%0,00	479	%0,00	92	%0,01
إعادة تأهيل	987	%1,56	315784	%2,21	13361	%1,08
إعادة تأهيل – توسيع	154	%0,24	569452	%3,98	12727	%1,03
المجموع	63235	%100	14300664	%100	1231594	%100

المصدر: الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار http//WWW.andi.dz.

الجدول رقم (09): يبين المشاريع الاستثمارية حسب القطاع القانوني:

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الخاص	61926	98,8%	8570379	88,2%	1050246	94,5%
العمومي	1197	1,1%	4518781	10,7%	131914	4,9%
المختلط	112	0,1%	1211505	1%	49434	0,7%
المجموع	63235	%100	14300664	%100	1231594	%100

المصدر: الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار http://WWW.andi.dz.

المطلب الثاني: تحليل تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2017

إن ظاهرة البطالة بقيت الشغل الشاغل بالنسبة للحكومة الجزائرية نظرا لما ينجم عنها من آثار بليغة على المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فهي إفناء للطاقة الإنتاجية لا يمكن تخزينها وتقود إلى الفقر والانحراف، كما تقلل حصيلة الضرائب على الدخل التي تشكل أحد موارد الميزانية العامة للدولة.

وللوقوف على وضعية البطالة خلال الفترة (2001–2017) نستعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (10): يبين تطور معدلات البطالة خلال الفترة(2001-2017)

السنوات	معدل البطالة %
2001	27,3
2002	25,7
2003	23,7
2004	17,7
2005	15,3
2006	12,3
2007	11,8
2008	11,3
2009	10,16
2010	9,96
2011	9,97
2012	11
2013	9,82
2014	10,6
2015	11,58
2016	12,3
2017	10,5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصاء DZ.ONS.WWW.

الشكل رقم (13): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

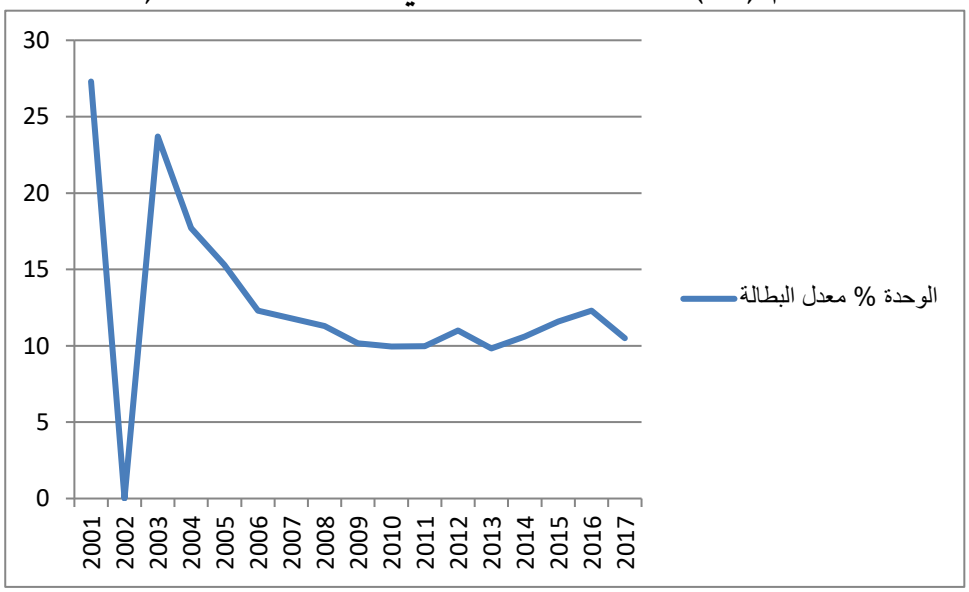

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (10) السابق.

عرفت معدلات البطالة خلال هذه المرحلة انخفاضا كبيرا ومتتاليا فقد انتقلت من 28,4% سنة 2001 إلى 10,5%سنة 2017، وهذا راجع إلى توجه الجزائر إلى سياسة توسعية وبزيادة الإنفاق العمومي لانتعاش إيراداتها بعد الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات، وذلك بإطلاق البرامج الخماسية الواعدة التي سطرت أهداف معينة لبلوغها وتحقيقها، ومن بينها تخفيض معدلات البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي ومن ثم خلق فرص عمل جديدة.

إضافة إلى هذه البرامج والمخططات الخماسية، فقد قامت الدولة خلال هذه المرحلة بتطبيق مجموعة من الإجراءات والتدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت مسيرة من قبل الوزارة بالعمل أو المسيرة من قبل وكالة التنمية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب، وسنحاول تلخيص هذه الأجهزة في النقاط التالية:

1- الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل:

- برنامج تشغيل الشباب؛
- جهاز الإدماج المهني للشباب.

2- أجهزة تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية:

- التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة؛
- الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة؛
- عقود ما قبل التشغيل؛
- برنامج القرض المصغر.

3 - الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

4 - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

كل هذه الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة خلال هذه المرحلة ساهمت بشكل كبير في تخفيض معدلات البطالة.

للوقوف على اختلاف معدلات البطالة حسب الجنس (رجال، نساء) في الجزائر نقوم في الجدول التالي بعرض مثال عن المعطيات الخاصة بمعدلات البطالة لكل جنس خلال الفترة (2012-2017).

الجدول رقم (11): معدل البطالة عند الذكور والإناث(2012– 2017)

السنوات	البطالة	عدد الإناث	عدد الذكور
2012	11	17	6,9
2013	9,82	16,3	8,3
2014	10,6	17,1	9,2
2015	11,58	16,6	9,9
2016	12,3	20	8,1
2017	10,5	20,7	9,4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء DZ.ONS.WWW.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة عند الإناث ارتفعت من 17% خلال سنة 2012 إلى 20,7 % في 2012 وهي أعلا من معدلات البطالة المسجلة عند الذكور خلال السنوات الأربعة ولكن هذه الأخيرة عرفت ارتفاعا ب 1% خلال هذه الفترة.

الشكل رقم (14): المقارنة بين معدلات البطالة بين الجنسين(2012–2017)

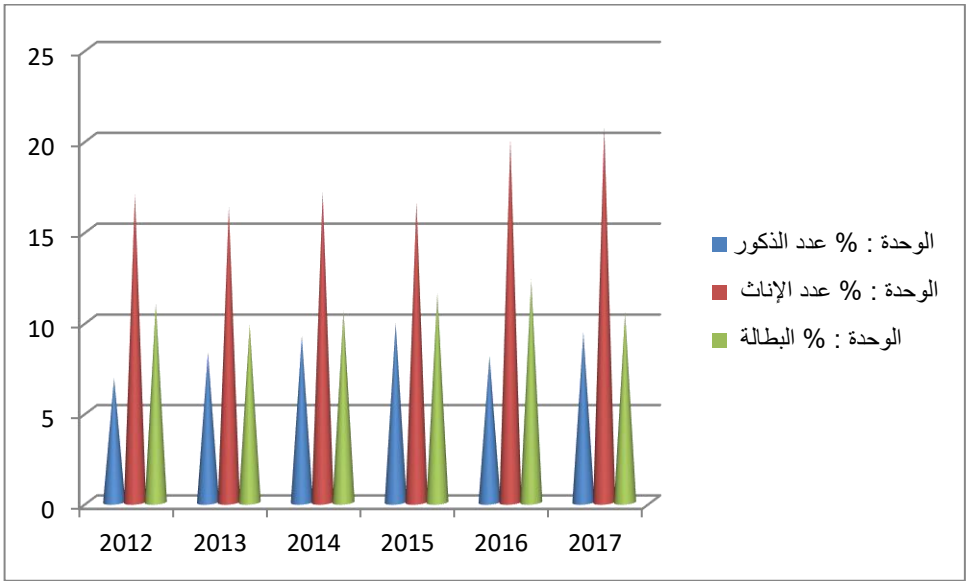

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (11) السابق.

المطلب الثالث: التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001–2017)

تبين لنا الإحصاءات الواردة من طرف الحكومة أن معدل البطالة في الجزائر قد انخفض ما يقارب 10% في نهاية 2011 لكن هذا لا يعني بالضرورة نجاح سياسات التشغيل في الجزائر، ولنتمكن من الحكم على نجاعة سياسة التشغيل التي تنتهجها الحكومة يجب معرف تركيبة العمالة وطبيعة المناصب المستحدثة ومستويات الأجور والإنتاجية.

الجدول رقم(12): يبين تطور معدلات التشغيل في الجزائر(2001-2017)

الوحدة: مليون شخص

السنوات	حجم التشغيل
2001	6,22
2002	6,41
2003	6,68
2004	7,79
2005	8,04
2006	8,86
2007	8,59
2008	9,14
2009	9,49
2010	9,73
2011	9,59
2012	10,17
2013	10,77
2014	10,56
2015	10,59
2016	10,84
2017	10,77

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات مجمعة من الديوان الوطني للإحصاء DZ.ONS.WWW.

الشكل رقم (15): يوضح تطور التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2017.

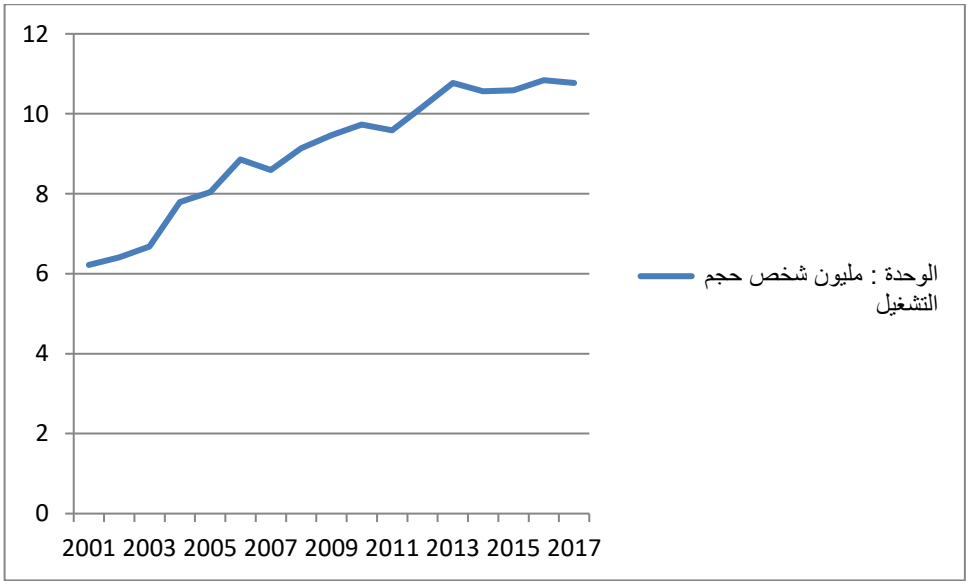

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (12) السابق.

عند قراءتنا للجدول والشكل السابق نخلص أن الاقتصاد الجزائري بدأ يخطو خطوات سريعة نحو الوصول إلى الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية من خلال ارتفاع وتطور حجم التشغيل الذي زاد من 6,22 %سنة 2001 ليصل إلى 9,59% سنة 2013.

ومن جهة أخرى فإن لمعرفة مدى فعالية سياسة التشغيل في الجزائر بما يكفي للقضاء على البطالة وتوفير العمل اللائق سنتطرق إلى النقاط التالية:[1]

- ✓ مختلف برامج التنمية المطبقة في الجزائر منذ 2001؛
- ✓ آلية التشغيل المعمول بها في الجزائر.

أولا: برامج التنمية في الجزائر منذ 2001

أدى انتعاش أسعار البترول في السوق الدولية إلى ارتفاع الناتج المحلي الخام الذي وصل لحدود 3% سنة 2000، كما ارتفع احتياطي الصرف إلى 11,9 مليار دولار هذا ما جعل الجزائر تعود مجددا لوضع مخططات تنموية وكانت البداية بتطبيق المخطط الثلاثي الذي عرف بمخطط الإنعاش الاقتصادي، المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والمخطط الخماسي 2010 إلى 2014.

1 – برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 إلى 2004:

تم اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي في أفريل 2001، رصدت له مبلغ مالي قدر ب 7 مليار دولار أي ما يعادل 525 مليار دينار، هذا المبلغ الذي تم توزيعه حسب مجالات الاستثمار على النحو التالي:

- دعم الإصلاحات 45 بنسبة 8,6%؛
- الفلاحة و الصيد 654 بنسبة 12,4 %؛
- التنمية المحلية 14 بنسبة 21,7%؛
- الأشغال الكبرى 210,5 بنسبة 40,1%؛
- الموارد البشرية 90,2 بنسبة 17,2%.

تم تخصيص أكبر نسبة من برنامج الإنعاش الاقتصادي لقطاع الأشغال الكبرى بنسبة 40 % وهذا لكونه قادر على استيعاب نسبة معتبرة من البطالين، كما أنه يعمل على تحسين البنية

[1] - بن فرحات ساعد وعباس وداد، **"فعالية سياسات التشغيل في الجزائر"**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، الجزء الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، يومي 11- 12 مارس 2013، ص- ص. 4- 5.

الاستثمارية من خلال تحسين البنية التحتية، كما تم الأخذ بعين الاعتبار القطاع الفلاحي الذي خصص له 12,4 % من برنامج الإنعاش الاقتصادي بهدف دعم وتشجيع وتطوير هذا القطاع الحساس الذي يلعب دورا بارزا في توفير مناصب الشغل كما أنه يعزز الاستقلال الاقتصادي، واهتم الإنعاش الاقتصادي بتنمية الموارد البشرية عن طريق بناء معدلات التمدرس خاصة في المناطق النائية.

تم وضع هذا المخطط من أجل الوصول إلى ثلاث أهداف رئيسية:

- ✓ الحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي؛
- ✓ خلق مناصب العمل والحد من البطالة؛
- ✓ دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

كان برنامج الإنعاش الاقتصادي يهدف إلى خلق 850000 منصب شغل خلال الفترة الممتدة من 2001-2004، هذه الأخيرة التي توزعت بين البرامج الفرعية على النحو التالي:

- ✓ في ما يتعلق ببرنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية كان يهدف لتوفير 148800 منصب عمل منها 146000 منصب عمل مؤقت، و102800 منصب عمل دائم.
- ✓ برنامج التنمية المحلية كان يتوقع أن يخلق 50750 منصب عمل منها 40850 منصب عمل مؤقت و9900 منصب عمل دائم.
- ✓ برنامج تنمية الموارد البشرية كان يهدف لاستحداث 13680 منصب عمل.
- ✓ برنامج الفلاحة والصيد البحري كان من المفترض أن يخلق 330000 منصب شغل.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

من بين أضخم المخططات التي شرعت الجزائر في تنفيذها استكمالا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي أقرت الحكومة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي خصص له مبلغ مالي يقدر ب 8750 مليار دج، أي ما يعادل 114 مليار دولار، وهو ما يتضمن مخصصات ما تبقى من برنامج الإنعاش الاقتصادي 1216 مليار دج، بالإضافة إلى برنامج تنمية مناطق الجنوب بقيمة 377 مليار دج وبرنامج تنمية الهضاب العليا بقيمة 693 مليار دج، وبرنامجا تكميليا موجها لامتصاص السكن الهش بمبلغ 800 مليار دج، تضمن هذا البرنامج خمسة (05) محاور رئيسية مثل ما هو موضح: [1]

- ✓ تحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ 1908,5 مليار دج أي ما نسبته 45,5%؛
- ✓ تطوير المنشآت الأساسية بمبلغ 1703,1 مليار دج أي ما نسبته 40,5%؛

[1] - بن فرحات ساعد وعباس وداد، مرجع سبق ذكره، ص. 7.

- ✓ دعم التنمية الاقتصادية بمبلغ 337,2 مليار دج أي ما نسبته 8 %؛
- ✓ تطوير الخدمة العمومية بمبلغ 203,9 مليار دج أي ما نسبته 4,8 %؛
- ✓ تطوير تكنولوجيا الاتصال بمبلغ 50 مليار دج أي ما نسبته 1,1%.

عرفت وتيرة النفقات العمومية تزايدا ملحوظا خلال مشروع دعم النمو الاقتصادي فقد شهدت أكبر نسبة زيادة سنة 2006 ب 79,7 % عن سنة 2005 وتضاعفت أكثر من ثلاث (03) مرات ما بين 2005 و2009 بسبب كثافة المشاريع الاستثمارية المبرمجة، وهذا ما كان له وقع على مجال التشغيل بحيث انخفضت نسبة البطالة إلى 15,3% سنة 2005 و12 %سنة 2009 و10% سنة 2010.

3- توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014):

خصص 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار بما في ذلك الغلاف الإجمالي للغلاف السابق 9680 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار، جاء هذا البرنامج لاستكمال مسار التنمية الذي شرعت الجزائر مند سنة 2001. ونظرا لتأخر في إنجاز بعض المشاريع المدرجة ضمن المخطط الخماسي (2005-2009) والسعي من أجل إحداث حركية تنموية متوازنة بين مختلف مناطق البلاد.

تضمن هذا المخطط ثلاث محاور رئيسية:[1]

- ✓ تهيئة الإقليم و تنمية البنية الأساسية بنسبة 40%؛
- ✓ دعم التنمية البشرية وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية بقيمة 1022 مليار دج بنسبة 47,7 %؛
- ✓ تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بنسبة 12,3%.

هذه المحاور التي وضعت من أجل الوصول لتحقيق مجموعة من الأهداف كما يلي:

- ✓ تحسين مستوى التنمية البشرية عن طريق تحسين معدلات التمدرس والرعاية الصحية؛
- ✓ مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العمومية؛
- ✓ دعم تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق توسيع وتنويع النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؛
- ✓ السعي للتخفيف من معدلات البطالة عن طريق خلق أكبر عدد من مناصب الشغل الدائمة والمؤقتة؛
- ✓ تطوير اقتصاد المعرفة.

[1] - بن فرحات ساعد وعباس وداد، مرجع سبق ذكره، ص. 8.

أما فيما يتعلق بمكافحة البطالة فقد حدد هدف الوصول لاستحداث 3 ملايين منصب شغل جديد خلال الخماسي (2010-2014) بواسطة الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية ومن قبل الإدارات.

ثانيا: آليات التشغيل في الجزائر

أدى تطبيق سياسات التكيف الهيكلي والشروع في خصخصة المؤسسات العمومية في تسعينيات القرن الماضي إلى تسريح آلاف العمال وإحالتهم على البطالة الإجبارية، حيث بلغت معدلات البطالة ذروتها في أواخر التسعينات وبهدف استدراك الوضع قامت الحكومة الجزائرية بوضع صيغ مختلفة للتشغيل والتي تسعى لتقليص عدد البطالين.

1 - برامج التشغيل المطبقة في الجزائر.

عن طريق إحداث نشاطات ومناصب عمل مؤقتة خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2008 وهذا المجال تم استحداث أربعة(04) برامج هي: [1]

أ - برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE): يهدف هذا البرنامج إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج حاملي الشهادات في عالم الشغل من خلال الفرصة التي تمنحها لهم بحيث أن المستفيد من عقود ما قبل التشغيل يتمكن من اكتساب تجربة تساعده على الإدماج النهائي لدى المؤسسات العامة والخاصة، تتكفل الدولة بتسديد الأجور والأعباء الاجتماعية الخاصة بالمستفيدين طيلة فترة العقد، بلغ عدد مناصب الشغل المستحثة 300520 منصب شغل مؤقت للفترة الممتدة من 1999 إلى 2008 بينما بلغ عدد هذه العقود في السداسي الأول 14075 عقدا سنة 2009.

ب- برنامج مناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية (ESIL): الهدف من هذا البرنامج تحضير الشباب من دوي المؤهلات المحدودة الذين يعانون من البطالة لإدماجهم في مناصب شغل دائمة عن طريق إكسابهم الخبرة المهنية الكافية في الوحدات الإنتاجية أو الإدارات العمومية من خلال عقد عمل لمدة سنة بأجرة شهرية تبلغ 2500 دج هذه المناصب المؤقتة يتم إنشائها من قبل الجماعات المحلية سنة 2008 استبدلت وزارة التضامن الوطني هذا البرنامج سمي ببرنامج الإدماج الاجتماعي، هذا البرنامج موجه للشباب البالغين من العمر من 19- 35 سنة حامل الشهادات ومنعدمي الدخل.

- بالنسبة لبرنامج تنمية الهضاب العليا والذي تمكن من إحداث 14287 منصب عمل سنة 2006، بينما ارتفع في 2007 ليصل إلى 27413 بغلاف مالي قدره 2904,28 مليون دج.

[1] - بن فرحات ساعد وعباس وداد، المرجع السابق،ص. 9.

– في ما يخص برنامج تنمية مناطق الجنوب الذي خلق 5820 منصب شغل سنة 2007، بغلاف مالي قدره 566,28مليون دج.

ج – برنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة (TUPHIMO):

هذا البرنامج موجه لتشجيع تشغيل الشباب غير المؤهل من خلال إطلاق برامج ذات منفعة عامة في المناطق التي تشهد ارتفاع في معدلات البطالة، في بداية سنة 2008 تم استبدال هذا البرنامج ببرنامج النشاطات ذات المنفعة العامة، الذي يهدف إلى خلق مناصب عمل مؤقتة بصورة كثيفة في وقت سريع.

تم تخصيص غلاف مالي قدره 5328390دج للفترة الممتدة من 2006 – 2009، بلغ عدد المناصب المستحدثة سنتي 2006 و2007: 2934 و2913 منصب عمل على التوالي، وفيما يتعلق ببرنامج تنمية مناطق الجنوب فلقد تم استحداث 2116 منصب شغل سنة 2006 و1672 منصب شغل سنة 2007.

د – دعم ترقية الشغل المأجور(DAIP):

يهدف لتسهيل وترقية الشغل المأجور للشباب طالبي العمل لأول مرة المسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) عن طريق الرفع من معدل الإدماج في القطاع الاقتصادي العام والخاص.

تم إنشاء هذا الجهاز الجديد للمساعدة على الإدماج للتشغيل بتسيير هذا الجهاز بالتنسيق مع مديرية التشغيل على مستوى كل ولاية، يتضمن هذا الجهاز ثلاثة أنواع (03) من عقود الإدماج:

- ✓ عقود إدماج حاملي الشهادات طالبي العمل لأول مرة من خريجي الجامعات والتقنيين السامين، حيث تمنح فرصة الاستفادة من العمل في الإدارات العمومية ومؤسسات القطاع الاقتصادي.
- ✓ عقود الإدماج المهني موجه للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي ومراكز التكوين المهني الذين يتم دمجهم في الإدارات العمومية ومؤسسات النشاط الاقتصادي. [1]
- ✓ عقود تكوين إدماج الشباب بدون مؤهل علمي ودون تكوين، حيث يتم إبرام عقود عمل مؤقت معهم في ورشات العمل التابعة للجماعات المحلية.

[1] - بن فرحات ساعد وعباس وداد، المرجع السابق، ص. 10.

2 – دعم تنمية المبادرة والمقاولاتية:

بهدف تشجيع العاطلين عن العمل أو عديمي الدخل على خلق أنشطة خاصة بما فيها الأعمال المنزلية، حيث تم وضع البرامج التالية: [1]

أ – الوكالة الوطنية لدغم تشغيل الشباب (ENSJ):

تمنح الوكالة قروض دون فوائد في حدود 25% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز قيمتها 2 مليون دج و20% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز قيمتها 10 مليون دج من جهة أخرى تعمل الوكالة على تخفيض نسب فوائد القروض الممنوحة من قبل البنوك إلى مستويات تتراوح بين 60 % و95% حسب طبيعة النشاط والمنطقة التي يتواجد فيها المشروع.

ب – الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

تتكفل هذه الأخيرة بتقديم قروض بدون فوائد بنسبة 25 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار وتخفيض في نسبة الفائدة على القرض البنكي يصل إلى 70%، إذ تراوحت قيمة الاستثمار بين 100000 و400000 دج، أو من التكلفة الإجمالية لشراء المواد الأولية التي لا تتجاوز 30000 دج.

– منح قرض بنكي يتراوح بين 50000 و400000 دج.

– تقديم المساعدة من الدولة في شكل قرض بدون فائدة عندما تفوق تكلفة المشروع 100000 دج.

– يجب أن تتوفر أربعة (04) شروط في طالب القرض وهي:

1 – أن يتراوح سنه بين 19 و35 سنة وكاستثناء 40 سنة إذا كان مشروعه سينشأ3 مناصب شغل دائمة؛

2 – أن يكون حائز على شهادة أو مهارة مثبتة؛

3 – توفر إسهام شخصي تحت شكل أموال خاصة تتغير قيمتها وفقا لتكلفة الاستثمار المخطط؛

4 – بلغ إجمالي المشاريع الممولة من طرف (ANGEM) حتى نهاية شهر أوت 2008 ب 6312 مشروع سمحت بخلق 94689 منصب عمل مباشر.

ج – الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

يقوم (CNAC) وفي إطار الاهتمام بفئة البطالين الذين لا يمكنهم التعامل مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بحيث يستفيدون من قروض دون فوائد تتراوح قيمتها من 20 % إلى

[1] - بن فرحات ساعد وعباس وداد، المرجع السابق، ص. 12.

50% من قيمة المشروع وتخفيض في نسب فوائد القروض التي قد تمنحها البنوك تتراوح من 60% و8% حسب قيمة الاستثمار والمنطقة الجغرافية المقام فيها.[1]

المبحث الثالث: تحليل تأثير سياسة الإنفاق العام على الاستثمار، البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

إن سياسة الإنفاق العام التي اتبعتها الجزائر خلال الفترة 2001-2017 كانت لها تأثيرات عديدة على مؤشرات التنمية الاقتصادية، ومن خلال هذا المبحث سنتناول تحليل ودراسة مدى تأثيرها على كل من الاستثمار، البطالة والتشغيل خلال هذه الفترة بالاعتماد على برنامج spss.

المطلب الأول: تحليل تأثير سياسة الإنفاق العام على الاستثمار

أولا: تأثير سياسة الإنفاق العام على الاستثمار

بالاعتماد على ما تم دراسته سابقا من تطورات كل من الإنفاق العام والاستثمار توصلنا إلى وضع الجدول التالي:

الجدول رقم(13): يبين تطور الاستثمار مقارنة بالإنفاق العام خلال الفترة 2001-2017

الوحدة : مليار دج

السنوات	الإنفاق العام	الاستثمار
2001	1321,028	1169,3
2002	1550,646	1402,7
2003	1752,691	1599
2004	1775,3	2045
2005	2052	2395,4
2006	2453	2583,9
2007	3092,7	3220
2008	4322,9	4113,6
2009	5191,4	4672,6
2010	5855	4968,1
2011	6605	5539,4
2012	7428,7	6336,5
2013	6024,1	7220,7
2014	6995,8	7847,7

[1] - بن فرحات ساعد وعباس وداد، المرجع السابق، ص. 12.

2015	7656,3	7953,2
2016	7297,5	1652,2
2017	6883,2	1337,6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (01) و(03).

من خلال الجدول والمنحنى أعلاه نلاحظ أن الإنفاق العام في تزايد مستمر خلال الفترة (2001-2015) مرافقا له زيادة في الاستثمار وهذا يدل على أن زيادة الدولة لنفقاتها العامة يؤثر بصورة إيجابية على الاستثمار وبالتالي النهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة.

أما فيما يخص الفترة (2015- 2017) فقد عمدت الدولة إلى تقليص نفقاتها نظرا للهزات التي تعرضت لها أسعار البترول على المستوى الدولي، حيث هناك انخفاض إبتداءا من سنة 2015 نظرا لسياسة التراجع الحاد والترشيد المستمر في أسعار البترول، ليتم وضع الميزانية الثلاثية سنة 2017 حفاظا على مستوى الإنفاق العام وعدم الزيادة خلال السنوات الثلاثة المقبلة. وهذا ما نلاحظه على أرض الواقع من انخفاض المشاريع الاستثمارية في الدولة لأن التقليص من الإنفاق العام يؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على معدلات الاستثمار.

ثانيا: تحليل تأثير سياسة الإنفاق العام على الاستثمار باستخدام(SPSS)

لمعرفتنا مدى تأثير الإنفاق على الاستثمار في الجزائر خلال الفترة(2001-2017) قمنا بدراسة قياسية للحكم على هذا التأثير باستخدام (SPSS).

1- معادلة الانحدار:

نضع المعادلة التالية:

$$C + aX = Y$$

$$C + (\text{الإنفاق العام}) a = \text{الاستثمار}$$

الجدول رقم(14): معاملات معادلة الانحدار للاستثمار

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	790,288	975,440		,810	,430
	الإنفاق	,672	,189	,677	3,560	,003

a. Variable dépendante : الاستثمار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه نستنتج معادلة الانحدار التالية:

$$X0,672 = Y + 790,288$$

بلغت القيمة المعيارية ل Béta 0,677 وهي تعبر عن درجة ارتباط قوية بين الإنفاق العام والاستثمار وبعلاقة طردية.

2- القدرة التفسيرية للنموذج:

يتم الحكم على القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد (R-deux).

الجدول رقم (15): يبين نتائج القدرة التفسيرية للنموذج الخاص بالاستثمار

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,677[a]	,458	,422	1822,81605	,813

a. Prédicteurs : (Constante), الإنفاق
b. Variable dépendante : الاستثمار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

بالرجوع إلى الجدول الذي يتضمن العلاقة بين الإنفاق العام والاستثمار حيث بلغ معامل التأثير بينهما 0,458 وهذا يدل على أن التغير بوحدة واحدة من الإنفاق العام سوف يؤدي إلى التغير ب 0,458 في الاستثمار، والباقي 0,323 يرجع إلى عوامل أخرى.

3- المعنوية الكلية للنموذج:

✓ الفرضيات الإحصائية:

الفرضية الصفرية (0H): نموذج الانحدار غير معنوي.

الفرضية البديلة (1H): نموذج الانحدار معنوي.

الجدول رقم (16): يبين تحليل المعنوية الكلية لنموذج الاستثمار.

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	42109695,290	1	42109695,290	12,673	,003[b]
	Résidu	49839875,090	15	3322658,339		
	Total	91949570,380	16			

a. Variable dépendante : الاستثمار
b. Prédicteurs : (Constante), الإنفاق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من جدول تحليل تباين: أن قيمة الاحتمال تساوي 0,003، و هي اقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي، وهذا يعني أن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار تختلف عن 0,003.

4- اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي (TEST YTILAMRON):

✓ الفرضيات الإحصائية:

الفرضية الصفرية (0H): البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة(1H): البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

سنقوم بدراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي باستعمال الطريقة البيانية.

الشكل رقم(16): يبين اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي للاستثمار

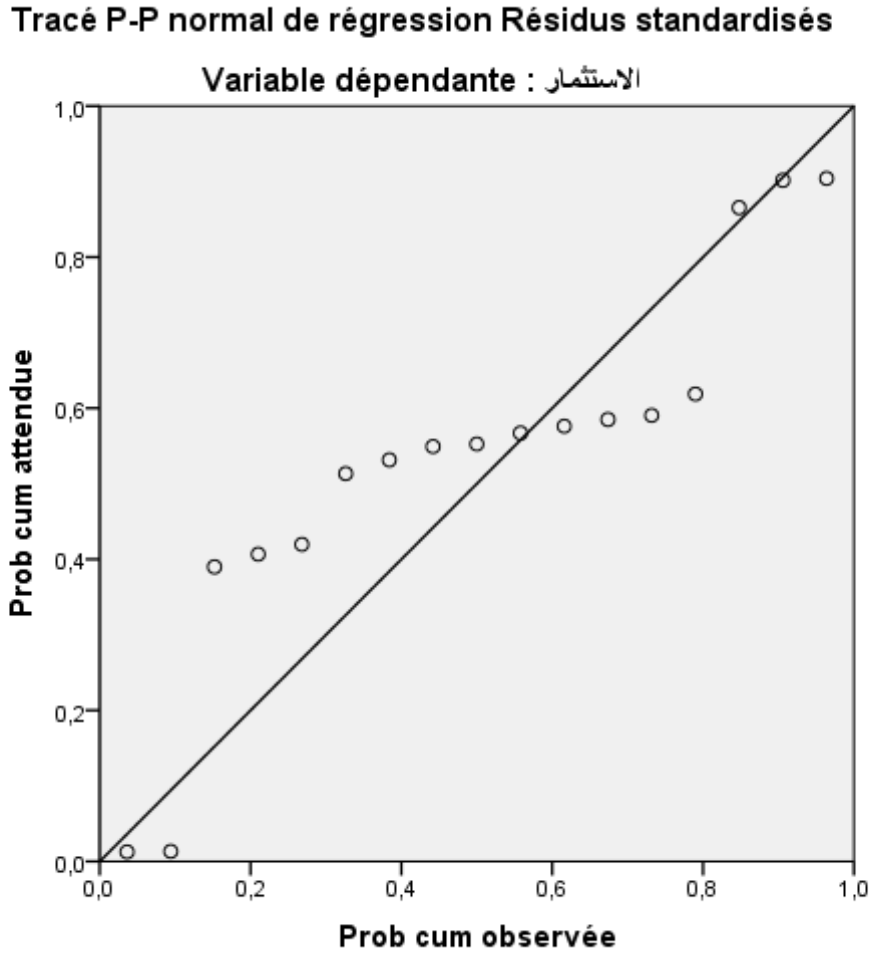

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

كما هو موضح بالشكل البياني نجد بأن البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط، مما يعني بأن البواقي تتوزع توزيعا معتدلا أي تتبع التوزيع الطبيعي.

في الأخير نستنتج وجود اثر ذو دلالة إحصائية لتأثير الإنفاق العام على الاستثمار في الجزائر عند مستوى دلالة إحصائية يساوي 0,05.

المطلب الثاني:تحليل تأثير سياسة الإنفاق العام على البطالة

أولا: تأثير سياسة الإنفاق العام على البطالة

الجدول رقم(17): يبين تطور معدلات البطالة مقارنة بالإنفاق العام خلال الفترة (2001-2017)

السنوات	الإنفاق العام (مليار دج)	البطالة %
2001	1321,028	27,3
2002	1550,646	25,7
2003	1752,691	23.7
2004	1775,3	17,7
2005	2052	15,3
2006	2453	12,3
2007	3092,7	11,8
2008	4322,9	11,3
2009	5191,4	10,16
2010	5855	9,96
2011	6605	9,97
2012	7428,7	11
2013	6024,1	9,82
2014	6995,8	10,6
2015	7656,3	11,58
2016	7297,5	12,3
2017	6883,2	10,5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (01) و (10) السابقين.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن زيادة الإنفاق العام يرافقه انخفاض في معدلات البطالة خلال الفترة(2001- 2012)، أما خلال الفترة (2013- 2016) نلاحظ انخفاض في الإنفاق العام يقابله ارتفاع في معدلات البطالة، لتعاود الانخفاض في سنة 2017. وهذا ما يعني قدرة الإنفاق العام على معالجة البطالة والحد منها بزيادة فرص التشغيل.

ثانيا: تحليل تأثير سياسة الإنفاق العام على البطالة باستخدام(SPSS)

لمعرفتنا مدى تأثير الإنفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة(2001-2017) قمنا بدراسة رياضية للحكم على هذا التأثير باستخدام(SPSS).

1- معادلة الانحدار:

نضع المعادلة التالية:

البطالة = a (الإنفاق العام) + C

الجدول رقم(18): يبين معاملات معادلة الانحدار للبطالة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés B	Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	22,625	2,097		10,790	,000
	الإنفاق	-,002	,000	-,759	-4,521	,000

a. Variable dépendante : البطالة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه نستنتج معادلة الانحدار التالية :

$$Y = 22,625 - 0,002 X$$

بلغت القيمة المعيارية لBéta $-0,759$ وهي تعبر عن درجة ارتباط قوية بين الإنفاق العام والبطالة وبعلاقة عكسية.

2- القدرة التفسيرية للنموذج:

يتم الحكم على القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد(R-deux).

الجدول رقم (19): يبين نتائج القدرة التفسيرية للنموذج الخاص البطالة.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,759[a]	,577	,548	3,91838	,406

a. Prédicteurs : (Constante), الإنفاق
b. Variable dépendante : البطالة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

بالرجوع إلى الجدول الذي يتضمن العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة حيث بلغ معامل التأثير بينهما 0,577 وهذا يدل على أن التغير بوحدة واحدة من الإنفاق العام سوف يؤدي إلى التغير ب 0,577 في البطالة، والباقي 0,241 يرجع إلى عوامل أخرى.

3- المعنوية الكلية للنموذج:

الجدول رقم (20): يبين تحليل المعنوية الكلية لنموذج البطالة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	313,775	1	313,775	20,436	,000[b]
	Résidu	230,306	15	15,354		
	Total	544,081	16			

a. Variable dépendante : البطالة
b. Prédicteurs : (Constante), الإنفاق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من جدول تحليل التباين: أن قيمة الاحتمال تساوي 0، وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي، وهذا يعني أن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر.

4- إعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي (TEST YTILAMRON):

سنقوم بدراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي باستعمال الطريقة البيانية.

الشكل رقم(17): يبين اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي للبطالة

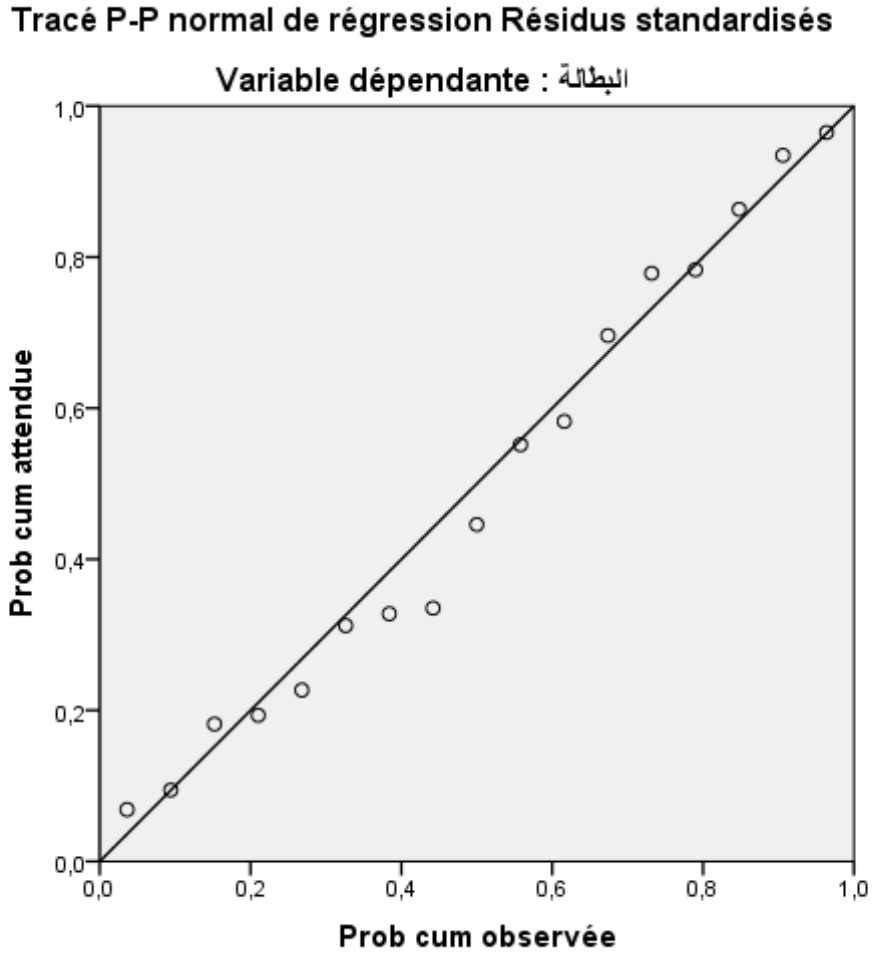

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

كما هو موضح بالشكل البياني نلاحظ بأن البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط، مما يعني بأن البواقي تتوزع توزيعا معتدلا أي تتبع التوزيع الطبيعي.

في الأخير نستنتج وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لتأثير الإنفاق العام على البطالة في الجزائر عند مستوى دلالة إحصائية تساوي 0,05.

المطلب الثالث: تحليل تأثير سياسة الإنفاق العام على التشغيل

أولا: تأثير سياسة الإنفاق العام على التشغيل.

الجدول رقم (21): يبين تطور التشغيل مقارنة بالإنفاق العام خلال الفترة(2001-2017)

السنوات	الإنفاق العام (مليار دج)	حجم التشغيل(مليون شخص)
2001	1321,028	6,22
2002	1550,646	6,41
2003	1752,691	6,68
2004	1775,3	7,79
2005	2052	8,04
2006	2453	8,86
2007	3092,7	8,59
2008	4322,9	9,14
2009	5191,4	9,49
2010	5855	9,73
2011	6605	9,59
2012	7428,7	10,17
2013	6024,1	10,77
2014	6995,8	10,56
2015	7656,3	10,59
2016	7297,5	10,84
2017	6883,2	10,77

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (01) و (12) السابقين.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع معدلات الإنفاق العام وهذا ما يرافقه ارتفاع في حجم التشغيل، لكن ذلك لا يعني أن الإنفاق العام في الجزائر فعال وهذا ما يتم دراسته ومعرفته لاحقا.

ثانيا: تحليل تأثير سياسة الإنفاق العام على التشغيل باستخدام(SPSS)

لمعرفتنا مدى تأثير الإنفاق العام على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) قمنا بدراسة رياضية للحكم على هذا التأثير باستخدام(SPSS).

1- معادلة الانحدار:

نضع المعادلة التالية:

االتشغيل = a (الإنفاق العام)+ C

الجدول رقم (22): يبين معاملات معادلة الانحدار للتشغيل

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés B	Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	6,296	,325		19,368	,000
	الإنفاق	,001	,000	,927	9,583	,000

a. Variable dépendante : التشغيل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه نستنتج معادلة الانحدار التالية:

$$Y = 0{,}001x + 6{,}296$$

بلغت القيمة المعيارية ل Béta 0.927 وهي تعبر عن درجة ارتباط قوية جدا بين الإنفاق العام والتشغيل وبعلاقة طردية.

2- القدرة التفسيرية للنموذج:

يتم الحكم على القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد(R-deux).

الجدول رقم (23): يبين نتائج القدرة التفسيرية للنموذج الخاص بالتشغيل

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,927[a]	,860	,850	,60749	1,005

a. Prédicteurs : (Constante), الإنفاق
b. Variable dépendante : التشغيل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

بالرجوع إلى الجدول الذي يتضمن العلاقة بين الإنفاق العام والتشغيل حيث بلغ معامل التأثير 0,860 وهذا يدل على أن التغير بوحدة واحدة من الإنفاق العام سوف يؤدي إلى التغير ب 0,860 في التشغيل، والباقي 15% يرجع إلى عوامل أخرى.

3-المعنوية الكلية للنموذج:

الجدول رقم(24): يبين تحليل المعنوية الكلية لنموذج التشغيل

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	33,889	1	33,889	91,830	,000[b]
	Résidu	5,536	15	,369		
	Total	39,425	16			

a. Variable dépendante : التشغيل
b. Prédicteurs : (Constante), الإنفاق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من جدول تحليل التباين: أن قيمة الاحتمال تساوي 0، وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي، وهذا يعني أن هناك واحدا على الأقل من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر.

4 – إعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي (TEST YTILAMRON):

سنقوم بدراسة إعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي باستعمال الطريقة البيانية.

الشكل رقم(18): يبين اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي للتشغيل.

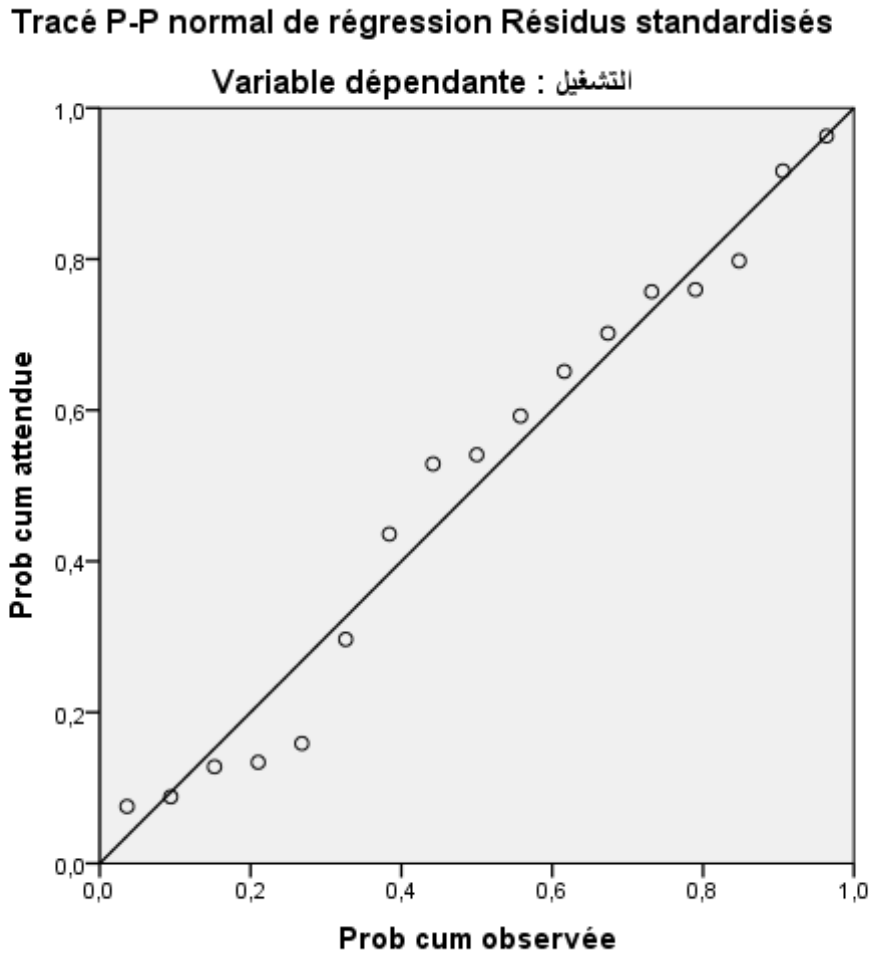

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

كما هو موضح بالشكل البياني نجد بأن البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط، مما يعني بأن البواقي تتوزع توزيعا معتدلا أي تتبع التوزيع الطبيعي.

و في الأخير نستنتج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير الإنفاق العام على التشغيل في الجزائر عند مستوى دلالة إحصائية يساوي 0,05.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتبين لنا بأن سياسة الإنفاق العام التي تتبعها الجزائر خلال فترة الدراسة شهد تطورا وتوسعا كبيرا خلال الفترة (2001–2017)، حيث لاحظنا بأن نفقات التسيير تستحوذ على الجزء الأكبر من النفقات العامة وهو ما يعني أن النفقات في الجزائر توجه بنسبة كبيرة للاستهلاك النهائي وليس لخلق الثروة. كما أن هذه الزيادة في الإنفاق العام رافقه انخفاض في معدلات البطالة وذلك بتوفير مناصب الشغل وكذا تحسين في النشاط الاستثماري وهذا أدى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة، رغم هذا فإن في السنوات الأخيرة كان هناك تدبدب وانخفاض في الإنفاق العام وهذا قد أثر في تطور كل من معدلات البطالة، التشغيل والاستثمار.

الخاتمة

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمر ضروري باعتباره يمثل الحلقة المكملة لنشاط القطاع الخاص إذ لم يعد الجدل قائما في الوقت الحالي حول مدى جدوى تدخل الدولة في سير الحياة الاقتصادية من عدمه بقدر ما هو يدور حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يشملها، ويعتبر الإنفاق العام الشكل الرئيسي لتدخل القطاع العام في النشاط الاقتصادي، وهو ما يبرز كسمة غالبة في اقتصاديات دول العالم بحكم انه يعنى بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي معا.

تلعب السياسة المالية من خلال سياسة الإنفاق العام دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، هذا الأخير يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية كانت بحكم أنه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي ومن تم فهو يشير على العموم إلى جملة من المؤشرات التي تنعكس من خلاله.

ومن المنطلق أن الإنفاق العام هو أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن والحيلولة دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: ساهمت سياسة الإنفاق العام المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة (2001 – 2017) بشكل نسبي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

نؤكد صحة الفرضية، حيث أن سياسة الإنفاق العام المنتهجة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2017) ساهمت في التأثير على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية كتخفيض معدلات البطالة، وزيادة حجم كل من الاستثمار والتشغيل، ويتضح ذلك من خلال العلاقة العكسية بين الإنفاق العام والبطالة، والعلاقة الطردية بين الإنفاق العام، الاستثمار والتشغيل وهو ما يثبت صحة الفرضية كون أن سياسة الإنفاق العام ساهمت بشكل نسبي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرضيات الفرعية:

– **الفرضية الأولى:** يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

نؤكد صحة الفرضية، حيث أن المشرع الجزائري يقسم النفقات العامة إلى نفقات التسيير التي لا يترتب عنها إنتاج سلع حقيقية أو أي قيمة مضافة، ونفقات التجهيز التي هي عكس نفقات التسيير التي تساهم في زيادة الإنتاجية للدولة وخلق الثروة.

– **الفرضية الثانية:** من دعائم نجاح التنمية الاقتصادية اتساع حجم النفقات العامة.

نؤكد صحة الفرضية، حيث أنه كلما ارتفع حجم الإنفاق العام في الجزائر، كلما كان التأثير على مؤشرات التنمية الاقتصادية المدروسة بشكل إيجابي.

– **الفرضية الثالثة:** لسياسة الإنفاق العام تأثير على كل من البطالة، الاستثمار والتشغيل.

نؤكد صحة الفرضية، حيث أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام والبطالة، والعلاقة الطردية بين الإنفاق العام، الاستثمار والتشغيل.

وبعد تقديم هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص تأثير سياسة الإنفاق العام على مؤشرات التنمية الاقتصادية التي خصصنا الذكر بها الاستثمار والبطالة والتشغيل، كما تم اختبار الفرضيات الموضوعة مسبقا للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، كما نشير إلى جملة من الاقتراحات والتوصيات والتي تأتي بناءا على النتائج والنقائص التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة.

نتائج الدراسة:

النتائج النظرية:

بالنسبة للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة فتتمثل فيما يلي:

- النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة تميزت بالارتفاع المستمر، وبالأخص نفقات التسيير حيث أنها تستحوذ على الجزء الأكبر من النفقات العامة على حساب نفقات التجهيز؛
- تعتبر السياسة المالية المتمثلة في تشجيع الإنفاق العام الحل الوحيد والأمثل للبلدان النامية النفطية لخلق فرص العمل التي من شئنها أن تمتص جزءا من البطالة؛
- لا يمكن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للمجتمع بشكل تلقائي وبالكفاءة المطلوبة دون تبني الدولة لسياسة إنفاقية تقود إلى بلوغ الأهداف المسطرة؛
- هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام والبطالة في الجزائر، وقد أدى التوسع في النفقات العامة إلى انخفاض معدلات البطالة بزيادة مناصب الشغل؛
- التسيير الجيد لبرامج الإنفاق العام في الاستثمارات المنتجة يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الأهداف الاقتصادية من بينها التنمية الاقتصادية.

النتائج التطبيقية:

- وجود تأثير إيجابي للإنفاق العام على الاستثمار والتشغيل وعلاقة طردية وكذا هناك درجة ارتباط قوية بينهما.
- وجود أثر سلبي للإنفاق العام على البطالة أي علاقة عكسية وهناك درجة ارتباط قوية بينهما.

التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها تم وضع جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- ترشيد الإنفاق العام في الجزائر وخاصة بالنسبة لنفقات التسيير لأنها لا تقوم بأي عملية إنتاجية في الاقتصاد الوطني؛
- توجيه نفقات الدولة إلى المشاريع الإنتاجية؛

- إن دور النفقات العامة رافقه تطور دور الدولة التي تجاوزت وظائفها المحدودة لتصبح وسيلة فعالة في متناول الدولة تتمتع بإنتاجية وكفاءة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- يجب توجيه النفقات العامة نحو الاستثمارات المنتجة للثروة ويد عاملة كثيفة.

قائمة المراجع

الكتب:

1- إبراهيم طلعت، البطالة والجريمة (دراسات في الاقتصاد الاجتماعي)، دار الكتاب الحديث القاهرة، 2011.

2- أحمد زكرياء صيام، مبادئ الاستثمار، الطبعة الثانية، دار المناهج، 2003.

3- أحمد زهير شامية وخالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر، عمان،2012.

4- أحمد عبد السميع علام، المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق)، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2012.

5- أحمد يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة – النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومه للنشر، بوزريعة، الجزائر،2005.

6- أسامة خيري، **الإدارة العامة** ، دار الراية، الأردن، 2012.

7- إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة (التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي)، دار صفاء، الطبعة الثانية، عمان، 2015.

8- بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي (نظريات ، نماذج وتمارين محلولة)، دار العلوم، عنابة – الجزائر، 2007.

9- بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009.

10- بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.

11- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي (بين النظرية و التطبيق العملي)، دار وائل، الأردن، 2011.

12- جون مايناردكينز، النظرية العامة في التشغيل والنقود، ترجمة جمال سعيد، دار الفرقد دمشق، 2014.

13- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل، عمان، 2007.

14- حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، 2010.

15- حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009.

16- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل، الطبعة الثانية عمان، 2007.

17- خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي (بين النظرية والتطبيق) ، دار وائل، الأردن، 2014.

18- سلمان مصطفى وحسام داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان، دار المسيرة، 2000.

19- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة (النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.

20- سيد صابر ثعلب، نظم ودعم اتخاذ القرارات الإدارية، دار الفكر، عمان، 2010.

21- ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي) مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2008.

22- طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد (التحليل الجزئي والكلي)، دار وائل، الأردن، 2009.

23- عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الثانية، دار إثراء، عمان، 2011.

24- عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران، الأردن، 2012.

25- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية) الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

26- علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الراية، عمان، 2011.

27- علي خليل وسليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران، الأردن، 2013.

28- فتحي أحمد وذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار رضوان، عمان، 2013.

29- محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلي، المالية العامة، دار العلوم، الجزائر، 2003.

30- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2014.

31- محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، إثراء للنشر والتوزيع الطبعة الثانية، الأردن، 2009.

32- محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان 2010.

33- محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري، الأردن، 2007.

34- محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي) دار المسيرة، الأردن، 2007.

35- محمود حسين وزكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، الأردن، 2007.

36- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل الأردن، 2009.

37- ميثم صاحب عجام، إدارة المال العام (تخطيط وتعبئة الموارد وإدارة المصروفات العامة) دار زهران، الأردن، 2013.

38- ناصر دادي عدون وعبد الرحمن العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

39- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي (نظرية وتطبيق)، دار هومه النشر، الجزائر 2003.

40- نزار سعد الدين وإبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)، دار حامد الأردن، 2006.

41- نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، السياسة الاقتصادية (الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي)، دار اليازوري، عمان، 2012.

42- هوشيار معروف، الاستثمار والأسواق المالية، دار صفاء، عمان، 2003.

المذكرات:

43- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف (دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام بالجزائر(1990 - 2009)، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، تلمسان، 2010.

44- بوالطبخ حسيبة وراجح مفيدة، أثر الاستثمار الأجنبي على التشغيل في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة الممتدة 1985- 2016)، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، 2018.

45- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر 2000 – 2009)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010.

46- بوطقيس خالد، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2013، مذكرة ماستر، تخصص مالية بنوك، 2015.

47- زقاي نصيرة ومرغاد حليمة، أثر الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي (دراسة حالة أثر الإنفاق العام على سوق الشغل والمستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2014)، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان، 2015.

48- عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016.

49- عظيم أسماء، التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1988، رسالة مذكرة ماستر، تخصص العلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2017.

50- لعرابي ليلى ومسلوب ججيقة، دور أدوات السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة البويرة 2015.

51- محفوظ فاطمة، أثر السياسة المالية على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (دراسة حالة متغيرات المربع السحري KALDOR NICOLAS خلال الفترة 1995- 2013) مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة البويرة، 2015.

52- محمد الطيب ذهب، دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر (دراسة حالة الجزائر 2001-2014)، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد عمومي، جامعة الوادي 2015.

53- مزيتي أمال، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر من 2005 إلى 2014، مذكرة ماستر، تخصص مالية و بنوك، 2016.

54- مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة والتضخم في الجزائر (1988 - 2012)، رسالة ماجستير، تخصص العلوم السياسية، جامعة بومرداس، 2015.

55- منصور شريفة، السياسة المالية كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر) رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2016.

رسائل الدكتوراه:

56- بلال لوعيل، دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2014.

57- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.

58- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1980 - 2012، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2015.

59- طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1960 - 2012)، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014.

المواد:

60- المادة 05، من القانون 90- 21 الموافق ل 5 غشت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية.

المجلات:

61- صباح غربي وعمار رواب، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد 5، جامعة الشلف، 2011.

مؤتمرات:

62- بن فرحات ساعد وعباس وداد،" فعالية سياسات التشغيل في الجزائر"،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، الجزء الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي 11 - 12 مارس 2013.

المصادر:

63- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ttph://WWW.andi.dz.

64- الديوان الوطني للإحصاء ONS.WWW Emploi-et chomage-html.

65- الجريدة الرسمية 2015-2016.

66- قانون المالية لسنة 2017.

67- بنك الجزائر " التقرير السنوي2017".

68- الميزانية المدرجة في الجريدة الرسمية 2000- 2015.

69- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي عرض عام إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي 2015.

70- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2017.